



المركز العربي للأبحاث
طلاب من أجل الحرية
شبكة أطلس

لماذا الحرية

حياتك • اختياراتك • مستقبلك



تحرير: توم ج. بالمر



المركز العربي للأبحاث

لماذا الحرية

حياتك • اختياراتك • مستقبلك

تحرير: توم ج. بالمر

ترجمة: إحسان العمري

”الليبرتارية في أوجها.“

—واشنطن بوست، 10 يونيو 2013

”لماذا الحرية“ يعرض أعمالاً لقيادات بارزة في منظمة ”طلاب من أجل الحرية“، وهي الحركة الشبابية الأكثر ديناميكية في العالم من أجل الحرية، إلى جانب مقالات لأسماء لامعة في مجال النضال من أجل الحرية مثل توم بالمر وجون ستوسيل. كتاب ”لماذا الحرية“ جديد ومبتكر ومجرب وموثوق، ويمنحنا الأمل في الجيل القادم.

—جون توماسي

قسم العلوم السياسية، جامعة براون

”هذه المجموعة من المقالات غنية بالمعلومات ومكتوبة بشكل جيد للغاية، لدرجة أنها ستغذي رغبتك في قراءة المزيد — ومعرفة المزيد — عن الدور الأساسي للحرية في النظام الاجتماعي.“

—لين كيسلينغ

قسم الاقتصاد، جامعة نورثوسترن

”هذا الكتاب سهل القراءة وممتع ومهم. إذا قرأه المزيد من الناس، سيصبح العالم مكانًا أفضل بكثير؛ ولن تكون هناك حاجة إلى ’لماذا‘ في سؤال ’لماذا الحرية‘.“

—بيتر كوريلد-كليتغارد

قسم العلوم السياسية، جامعة كوبنهاغن

”دليل ملهم سيستفيد منه كل من المبتدئين في الليبرتارية والمتمرسين في هذه التقاليد الفكرية. على الرغم من أننا غالبًا لا ندرك ذلك، فإن الليبرتارية هي المبدأ الذي يعيش به معظم الناس حياتهم اليومية. يشرح هذا الكتاب لماذا يجب أن نطبق هذا المبدأ على سياستنا أيضًا.“

—مارك بينينجتون

قسم الاقتصاد السياسي والسياسة العامة، كلية كينجز، جامعة لندن

لماذا الحرية
حياتك . اختياراتك . مستقبلك
توم ج. بالمر

ترجمة: إحسان العمري

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز العربي للأبحاث



المركز العربي للأبحاث

المركز العربي للأبحاث "سابقا المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية"، مؤسسة بحثية علمية عربية تأسست من طرف ثلة من الباحثين بغية المساهمة في إغناء الحركة البحثية في العالم العربي. ويأتي تأسيس هذا المركز في سياق التحولات التي تشهدها البنى المجتمعية في العالم العربي، وهي تحولات تتطلب المواجهة بالدرس والنقد والتحليل. كما يهدف المركز إلى تطوير ونشر المعارف الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والمساهمة في النقاش العام وتقديم أفكار جديدة ومقترحات لصناع القرار والباحثين، مستلهمين المعارف الإنسانية والنماذج والتجارب الناجحة على الصعيد العالمي.

لماذا الحرية
حياتك . اختياراتك . مستقبلك
توم ج. بالمر
ترجمة: إحسان العمري

التصميم والإخراج الفني: أمين صمعة
الطبعة الأولى 2026



المركز العربي للأبحاث
شارع أبو عنان، رقم 4 الطابق الثاني، حسان، الرباط
الهاتف : +212 5 37 70 79 71
www.arabcr.org

رقم الإيداع :
ISBN :

All rights reserved. No part of this book may be reproduced or transmitted in any form or by any means whatsoever without express written permission from the Arab Center for Research.

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال، إلا بإذن خطي مسبق من المركز العربي للأبحاث.

Copyright © 2013 by Tom G. Palmer,
Atlas Economic Research Foundation, and Students For Liberty
Essays reprinted with the permission of the authors.

Edited by Tom G. Palmer
Cover Design by Jon Meyer

The editor gratefully acknowledges the assistance in preparing this book, not only of the authors and copyright holders, but of the members of Students For Liberty, most especially Clark Ruper and Matthew LaCorte, who worked tirelessly to format and prepare the essays for publication. Their dedication and zeal for liberty is itself an inspiration.

For information and other requests please write:

Students For Liberty, PO Box 17321, Arlington, VA 22216

The Atlas Network, 1201 L Street, NW, Washington, DC 20005

Jameson Books, Inc., 722 Columbus Street, PO Box 738, Ottawa, IL 61350
800-426-1357

1	مقدمة
3	1 لماذا تكون ليبرتاريا (بقلم توم ج. بالمر)
4	هل وافقنا على أن نُكرّه؟
6	ماذا يعني أن تكون ليبرتاريا؟
7	النزعة الشكية تجاه القوة والسلطة
8	الحرية، الرخاء، والنظام
10	إذن... لماذا تكون ليبرتارياً؟
11	2 لا ينبغي أن يكون هناك قانون (بقلم جون ستوسيل)
14	3 الليبرتارية باعتبارها وسطية راديكالية (بقلم كلارك روبر)
20	4 تاريخ وبنية الفكر الليبرتاري (بقلم توم ج. بالمر)
21	الليبرتارية من منظور تاريخي
26	فهم الليبرتارية من الناحية النظرية: الركائز الثلاث للليبرتارية
27	الحقوق الفردية
28	النظام التلقائي
29	الحكومة المحدودة دستوريا
30	الحرية والنظام والعدالة والسلام والازدهار
32	5 "الافوقات تتغير": الليبرتارية كحركة لإلغاء العبودية (بقلم جيمس باديليوني جونيور)
37	6 المبدأ السياسي للحرية (بقلم ألكسندر ماكويين)
39	المبدأ السياسي للحرية
39	مبررات الحرية
40	مبدأ واحد، سياسات متنوعة
41	الفرق بين السياسة والأخلاق
43	خاتمة

45	7 لا حرية، لا فن: لا فن، لا حرية (بقلم سارة سكواير)
51	8 الحجة المتواضعة من أجل الحرية (بقلم أرون روس باول)
58	9 وعد أفريقيا بالحرية (بقلم أولومايوا أوكيديران)
64	10 الديناميات المعقدة لتدخل الدولة: حالة الرعاية الصحية (بقلم سلون فروست)
65	التدخلية مقابل "التنظيم"
67	الرعاية الصحية في الولايات الأمريكية المتحدة
75	11 كيف تعرف؟ المعرفة وافترض الحرية (بقلم لود كوساير ومارتن ويج)
77	مؤسسات السوق: التبادل والأسعار
80	المؤسسات السياسية
82	سيادة القانون
84	خلاصة
85	12 أصول الدولة والحكومة (بقلم توم ج. بالمر)
90	اقتراحات لمزيد من القراءات
91	المواقع الإلكترونية
93	الكتب
94	نبذة عن توم ج. بالمر
96	ملاحظات
111	INDEX

لماذا الحرية

حياتك • اختياراتك • مستقبلك

تحرير: توم ج. بالمر

طلاب من أجل الحرية

شبكة أطلس

Jameson Books, Inc.

Ottawa, Illinois

AtlasNetwork.org StudentsForLiberty.org

Published by Students For Liberty & Atlas Network / Jameson Books, Inc.

مقدمة

السياسة هي بالتأكيد جزء مهم من حياة الإنسان. فهي في النهاية أحد أكثر المواضيع إثارة للجدل بين الأمور التي يتناقش الناس حولها. يتناقش الناس حول السياسة بحماس أكبر من أي موضوع آخر، ليس لأنها بطبيعتها أكثر إثارة للاهتمام من الفن، أو الرياضة، أو الكيمياء أو الأفلام أو الهندسة المعمارية أو الطب، ولكن لأنها تتعلق بممارسة السلطة على الآخرين.

عندما يُفرض حل واحد على الجميع، من المرجح أن يهتم الكثير من الناس بشدة بماهية هذا الحل. إذا كنت لا تريد أن يُجبرك الآخرون على فعل شيء ما، سواء كان حزباً أو سياسياً أو حكومة، فمن المرجح أنك ستقاوم ذلك. وإذا كنت تريد إجبار الآخرين على تنفيذ أوامرك، فإن الأمر نفسه ينطبق عليهم.

سيكون الطعام موضوع نقاش محتدم مثل السياسة إذا تم اتخاذ جميع الخيارات بشكل جماعي وكنا محكومين دائماً بالحصول على ما يحصل عليه الجميع. تحيل النقاشات الغاضبة والتحالفات والمناورات والمكائد بين عشاق الطعام الرفيع ومدمني الوجبات السريعة والنباتيين وأكلي اللحوم الرياضيين ومراقبي الوزن، إذا كنا جميعاً مقيدين بنفس الطعام ونفس الحصص. وينطبق الشيء نفسه على الأشياء الأخرى التي يهتم بها الناس.

تتناول الأفكار الواردة في هذا الكتاب وجهة نظر بديلة للسياسة: سياسة لا تقوم على القوة، بل على الإقناع، وعلى مبدأ "عش ودع غيرك يعيش"، وعلى رفض القهر والهيمنة. وقد كتب هذه المقالات في الغالب شباب ناشطون في حركة "طلاب من أجل الحرية" (Students For Liberty)، وهي حركة دولية ديناميكية ومثيرة للغاية. ولا تعكس هذه المقالات منظوراً وطنياً ضيقاً، بل تقدم عدداً من التجارب الإنسانية. وهي تقدم مقدمة للفلسفة التي توطر حياة معظم البشر اليومية. وتُعرف هذه الفلسفة بأسماء مختلفة في أنحاء العالم، منها الليبرالية، والليبرالية الكلاسيكية (لتمييزها عما يُسمى "الليبرالية" في الولايات المتحدة)، والليبرتارية. إنها مقارنة بسيطة ومعقدة في آن واحد، لأنها تقوم على الفكرة القائلة أن القواعد البسيطة يمكن أن تولد أنظمة معقدة. هذا أحد أهم الدروس المستفادة من العلوم الاجتماعية الحديثة. يمكن أن ينشأ النظام بشكل تلقائي، وهو موضوع يتم التطرق له بمزيد من التفصيل في مقالات هذا الكتاب.

هذا الكتاب القصير هو دعوة للتفكير في عدد من المشكلات المهمة بطرق جديدة. وهو موجه للذين يتعاملون مع هذه القضايا لأول مرة وللباحثين المتمرسين. آمل أن تستفيد هاتان المجموعتان وجميع من بينهما

من هذه المقالات. يمكن قراءتها بأي ترتيب ولا يتطلب أي فصل قراءة فصل آخر. يمكن للقارئ "الاطلاع" على الكتاب دون الحاجة إلى قراءته بالكامل. اعتبره كحقيبة من الوجبات الخفيفة الصحية والمليزة للعقل. واستمتع به.

توم ج. بالمر
فيلنيوس، ليتوانيا
3 يونيو 2013

1

لماذا تكون ليبرتاريا

بقلم توم ج. بالمر

في كتاب بعنوان "لماذا الحرية"، من المنطقي أن نبدأ مباشرة بشرح واضح ومباشر لماهية الليبرتارية ولماذا يجب على الناس تبني الحرية كمدى للنظام الاجتماعي.

أثناء مسيرتك في الحياة، هناك احتمال بنسبة 100٪ تقريباً أن تتصرف كليبرتاري. قد تسأل ماذا يعني "التصرف كليبرتاري". الأمر ليس معقداً. أنت لا تضرب الآخرين عندما لا يعجبك سلوكهم. أنت لا تأخذ ممتلكاتهم. أنت لا تكذب عليهم لتخدعهم وتجعلهم يسمحون لك بأخذ ممتلكاتهم، أو تغشهم، أو تعطيهم عن قصد توجيهات تجعلهم يلقون بسياراتهم من فوق جسر. أنت لست هذا النوع من الأشخاص.

أنت تُقدّر الآخرين وتحترم حقوقهم. وقد تتناكب أحياناً رغبة في صفع أحدهم عندما يقول شيئاً جارحاً أو مسيئاً، لكن رجاحة عقلك تتغلب على هذا الاندفاع، فإما أن تتبعد، أو تختار أن ترد بالكلمة على الكلمة. أنت شخص متحضر.

تهانينا. لقد استوعبت المبادئ الأساسية لليبرتارية. أنت تعيش حياتك وتمارس حريتك مع احترام حرية وحقوق الآخرين.

أنت تتصرف كليبرتاري.

يؤمن الليبرтариون بمبدأ التطوع، وليس بالقوة. وعلى الأرجح، أنت تتبع هذا المبدأ في تعاملاتك اليومية مع الآخرين.

ولكن تمهل، أليست الليبرتارية فلسفة سياسية، ومجموعة من الأفكار حول الحكومة والسياسة؟ نعم، هي كذلك. فلماذا لا تركز على ما يجب أن تفعله الحكومة، بدلاً مما يجب أن يفعله الأفراد؟ هنا يكمن الاختلاف الرئيسي بين الليبرتارية والأفكار الأخرى حول السياسة. الليبرтариون لا يؤمنون بأن للحكومة قدرات سحرية.

إنها مكونة من أشخاص. إنهم مثلنا تمامًا. لا يوجد عرق خاص من الناس -سواء أطلقنا عليهم ملوكًا أو أباطرة أو سحرة أو حكماء أو رؤساء أو مشرعين أو رؤساء وزراء- يتمتع بذكاء أو حكمة أو قوى خارقة تجعلهم أسمى من الناس العاديين. الحكام، حتى لو تم انتخابهم ديمقراطيًا، ليسوا أكثر حبال "المصلحة العامة" من الناس العاديين، بل أحيانًا أقل منهم بكثير. لا يوجد دليل على أنهم أقل أنانية من الآخرين أو أكثر إحسانًا. ولا يوجد دليل على أنهم أكثر اهتمامًا بالصواب والخطأ من الناس العاديين. إنهم مثلنا.

ولكن مهلاً مرة أخرى، فالحكام السياسيون يمارسون سلطات لا يملكها الآخرون. إنهم يمارسون سلطات اعتقال الناس، وشن الحروب وقتل الناس، وإصدار المراسيم بشأن ما يمكن للآخرين قراءته أو عدم قراءته، وكيف ومتى يمكنهم عبادة الله، ومن يمكنهم الزواج به، وما يمكنهم تناوله أو عدم تناوله من طعام، وشراب، أو تدخين، وما يمكنهم فعله أو عدم فعله لكسب العيش، وأين يمكنهم العيش، وحيث يجب عليهم الذهاب للمدرسة، وما إذا كان يمكنهم السفر، وما هي السلع والخدمات التي يمكنهم تقديمها للآخرين وما هي الأسعار التي يمكنهم فرضها، والكثير غير ذلك. من المؤكد أنهم يمارسون سلطات لا يملكها بقيتنا.

صحيح. فهم يمارسون القوة، ويقومون بذلك بشكل طبيعي، وهذا ما يميز الحكومة عن غيرها من المؤسسات. غير أنهم لا يملكون قدرات إدراكية أو بصيرة أو تبصراً تتجاوز ما لدى الناس عمومًا، ولا يتمتعون بمعايير أخلاقية أرفع أو أكثر صرامة من المعدل. قد يكون بعضهم أكثر ذكاءً من غيره، وقد يكون آخرون أقل، لكن لا دليل على أنهم يتفوقون بالفعل على بقية البشر بما يبرر النظر إليهم كطبقة أسمى أو كأسياد طبيعيين لنا.

لماذا يُسمح لهم باستخدام القوة، في حين لا يملك بقية الناس سوى الاعتماد على الإقناع الطوعي في تعاملاتهم مع الآخرين؟ فصّاع القرار السياسي ليسوا ملائكة ولا آلهة، فما الذي يخولهم ادّعاء حق ممارسات لا يجرؤ أي منا ادّعائها؟ ولماذا ينبغي لنا القبول بخضوعنا لقوتهم؟ فإذا لم يكن من حقي اقتحام منزلك لأملي عليك ما يجب أن تأكله، أو تدخنه، أو وقت نومك، أو من ترافقه، فبأي منطق يُمنح السياسي، أو البيروقراطي أو الجنرال أو الملك أو الحاكم مثل هذه السلطة؟

هل وافقنا على أن نكرهه؟

انتظروا، ألسنا نحن الحكومة؟ على الأقل في النظام الديمقراطي، كما جادل بعض الفلاسفة اللامعين مثل جان جاك روسو، يُفترض أننا نوافق على كل ما تأمرنا الحكومة بفعله أو الامتناع عنه. فالحكومة تنفذ

"الإرادة العامة" للشعب، أي أنها تعبّر عن إرادتنا الخاصة. وبالتالي، عندما تستخدم الحكومة القوة ضدنا، فهي تُجبرنا على أن نكون أحرارًا، عن طريق جعلنا نتبع إرادتنا الخاصة، وليس ما نعتقد أننا سنفعله بمحض إرادتنا. كما أشار روسو في كتابه المؤثر العقد الاجتماعي، فإن "الإرادة العامة دائماً صائبة وتسعى لتحقيق الصالح العام، لكن هذا لا يعني أن قرارات الشعب دائماً صحيحة بنفس القدر... فغالبًا ما يكون هناك فارق كبير بين إرادة الجميع (أي ما يريده جميع الأفراد) والإرادة العامة"¹.

في نظريته، جمع روسو بين القوة والحرية، كما قال: "من يرفض الانصياع للإرادة العامة سيُجبر على ذلك من قبل الجماعة بأكملها، وهو ما يعني أنه سيُجبر على أن يكون حرًا". ففي النهاية، لا يعرف المرء ما يريده حقًا إلا بعد أن تقرر الدولة ما يجب أن يريده. لذا، عندما تعتقد أنك تريد القيام بشيء، ولكن الشرطة تمنعك وتعتقلك، فإنك في الحقيقة تصبح حرًا. لقد خدعت نفسك بالاعتقاد أنك تريد معصية الدولة، فالشرطة تساعدك فقط على اكتشاف ما تريد حقًا، بينما كنت غافلاً، أو جاهلاً أو أحمقًا أو ضعيفًا بحيث لم تدرك رغبتك الحقيقية.

قد يبدو هذا النقاش مفرطًا في الطابع الميتافيزيقي، لذا لنعد خطوة إلى الوراء وننظر إلى ما يطرحه مؤيدو حكم الأغلبية.

بطريقة ما، من خلال الانتخابات أو بعض الإجراءات الأخرى، تتشكل "إرادة الشعب"، رغم أن بعض الأفراد قد لا يوافقون عليها (على الأقل أولئك الذين خسروا التصويت لم يوافقوا مع الأغلبية). هؤلاء الأشخاص سيُجبرون على الامتثال لإرادة الأغلبية، سواء بعدم تناول الكحول أو تدخين الماريجوانا، أو بالتنازل عن أموالهم لدفع ثمن أشياء يعارضونها، مثل الحروب الخارجية أو الإعانات المالية للمصالح الاقتصادية القوية. فالأغلبية صوتت لصالح قانون يحظر X أو يفرض Y، أو لصالح مرشحين تعهدوا بتنفيذ ذلك، وبذلك يتم تحديد "إرادة الشعب". وإذا استمر بعض الأفراد في شرب الجعة أو تدخين الحشيش أو إخفاء دَخلهم، فهذا يعني أنهم لا يتبعون إرادة الشعب التي تم الاتفاق عليها.

لنفكر في هذا قليلاً.

لنفترض أن قانونًا يحظر شيئًا ما قد تم تمريره وأصبح نافذًا، وأنت صوتت لصالح هذا القانون أو المرشح الذي دعمه. قد يقول البعض إنك بذلك وافقت على الالتزام بالنتيجة. وماذا لو صوتت ضد القانون أو لصالح مرشح يعارضه؟ حسناً، قد يضيفون أنك شاركت في العملية التي اتخذ من خلالها القرار، وبالتالي فقد وافقت على الالتزام بالنتيجة. وإذا لم تصوت، أو لم يكن لديك رأي؟ حينها سيقولون إنه لا يحق لك أن

تشكي الآن، لأنك أضعت فرصتك في التأثير على النتيجة بعدم التصويت! كما لاحظ الليبرтари الإنجليزي هربرت سبنسر منذ زمن بعيد عن مثل هذه الحجج، فإنه "من الغريب أن يبدو أن الشخص قد أعطى موافقته بأي تصرف قام به، سواء قال نعم، أو قال لا، أو بقي محايداً! إنها عقيدة محرجة إلى حد ما". بالفعل محرجة. فإذا كنت دائماً "توافق"، بغض النظر عما تقول أو تفعل فعلياً، فإن مصطلح "الموافقة" يفقد معناه، لأنه يشمل في الوقت نفسه "الموافقة" و"عدم الموافقة". وعندما يكون الأمر كذلك، تصبح الكلمة بلا معنى.

الحقيقة أن الشخص الذي يُقبض عليه بتهمة تدخين الماريجوانا في منزله لم "يوافق" بأي شكل على هذا القبض. ولهذا السبب تحمل الشرطة العصي والأسلحة النارية لفرض الالتزام من خلال تهديد الناس بالعنف.

لكن قد يُقال إن هذه الصلاحيات مُفَوَّضة إلى الحكومة من قبل الشعب، وأنه إذا كان بوسع الناس اختيار عدم تدخين الماريجوانا، فيمكنهم أيضاً اختيار اعتقال أنفسهم عند مخالفة هذا القرار. غير أن السؤال الجوهرى هو: إذا لم تكن لديك أساساً سلطة اقتحام منزل جارك وأنت تحمل سلاحاً لإخراجه ووضعه في قفص، فكيف يمكنك تفويض سلطة لم تكن تملكها أصلاً إلى أي طرف آخر؟ وهكذا نعود إلى ذلك الادعاء السحري بأن جيرانك الذين يدخلون الماريجوانا قد منحوا موافقتهم على اعتقالهم، مهما كان رأيهم الحقيقي أو سلوكهم الواضح.

لكن ربما يقال إن مجرد العيش في بلد ما يعني أنك وافقت على كل ما تطلبه الحكومة منك. بعد كل شيء، إذا دخلت إلى منزلي، فأنت بالتأكيد توافق على الالتزام بقواعدي. غير أن "البلد" ليس مثل "منزلي". فأنا أملك منزلي، لكنني لا أملك بلدي. فالبلد يتكون من العديد من الأشخاص الذين يمتلكون آراؤهم الخاصة حول كيفية عيش حياتهم، وهم ليسوا ملكي. وهذا هو الإدراك الأساسي للناخبين: الآخرون لا ينتمون إليّ، ولهم حياتهم الخاصة ليعيشوها كما يشاءون.

أنت، كشخص واضح، تدرك هذا، وتصرفاتك تعكس هذا الوعي. لا تقتحم منازل الآخرين لتخبرهم كيف يعيشون حياتهم. لا تسرق ممتلكاتهم لأنك تعتقد أنك ستستفيد منها أكثر. لا تضربهم، ولا تطعنهم، ولا تطلق النار عليهم لمجرد اختلافهم معك، حتى في القضايا المهمة للغاية. لذلك، إذا كنت بالفعل تتصرف وفق مبادئ الليبرتارية، فربما حان الوقت لتكون ليبرتارياً بالفعل.

ماذا يعني أن تكون ليبرتارياً؟

أن تكون ليبرتارياً لا يقتصر على الامتناع عن انتهاك حقوق الآخرين، أي احترام قواعد العدالة في التعامل معهم، بل يتطلب أيضاً إعداد النفس لفهم معنى أن يمتلك الناس حقوقاً، وكيف تُشكل هذه الحقوق أساساً

للتعاون الاجتماعي السلمي، وكيف تعمل المجتمعات القائمة على الاختيار الطوعي. وهذا يعني الدفاع عن حرية الآخرين تمامًا كما ندافع عن حريتنا الشخصية.

وقد كرس مفكر برازيلي بارز، جواكيم نابوكو، حياته للنضال ضد أكبر انتهاك ممكن للحرية، وهو العبودية. وصاغ خلال مسيرته مبدأً تحرريًا جعله بوصلة لحياته:

علّموا أطفالكم، وعلّموا أنفسكم، حبّ حرية الآخرين، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تجعل حريتكم ليست مجرد منحة من القدر. عندها فقط ستدركون قيمتها وتتحلّون بالشجاعة للدفاع عنها.

أن تكون ليبرتاريا يعني أن تجعل حرية الجميع موضع اهتمامك، لا حريتك فقط. وهو يعني احترام حقوق الآخرين حتى عندما تبدو لنا أفعالهم أو أقوالهم غير مقبولة. كما يعني الامتناع عن اللجوء إلى القوة، والسعي لتحقيق أهدافك سواء كانت السعادة الشخصية، أو الارتقاء بحال الإنسانية، أو طلب المعرفة، أو غير ذلك، عبر الوسائل السلمية والطوعية وحدها.

وبيشمل ذلك كل مجالات النشاط الإنساني التي تقوم على الاختيار الحر، من عالم المشاريع الحرة والتبادل "الرأسمالي"، إلى البحث العلمي، والعمل الخيري، والفن، والحب، والصداقة، وسائر المساعي البشرية التي تقوم على مبدأ التعاون الطوعي.

النزعة الشكية تجاه القوة والسلطة

أن تكون ليبرتاريا يعني إدراك أن الحقوق لا تكون مصانة إلا حين تكون السلطة محدودة. فالحقوق تحتاج إلى سيادة القانون كي تُحمى. وقد ساهم جون لوك، الفيلسوف والناشط الإنجليزي الراديكالي، في وضع أسس العالم الحديث، من خلال رفضه لأفكار "الاستبداد" التي دافعت عن سلطة مطلقة للحكام. كان أنصار السلطة غير المقيّدة يسخرون من فكرة منح الناس "الحرية"، معتبرين أن ذلك سيجعل كل فرد يتصرف وفق أهوائه ومزاجه من دون اعتبار للعواقب أو لحقوق الآخرين. أما لوك، فقد ردّ بأن ما يدافع عنه أنصار الحرية هو "حرية المرء في التصرف في شخصه وأفعاله وممتلكاته، وتنظيم شؤونه على النحو الذي يراه مناسبًا، ضمن الحدود التي يفرضها القانون، من دون الخضوع لإرادة تعسفية من أي شخص آخر، بل باتباع إرادته هو بحرية". وبذلك، يملك الفرد الحق في التصرف كما يشاء بما يخصه باتباع إرادته الحرة بدلًا من أوامر الآخرين، ما دام يحترم الحقوق المتساوية للآخرين.

يرتكز الفيلسوف مايكل هومير في تبريره لليبرتارية على ما يسميه «أخلاق الحسّ السليم»، والتي تقوم على ثلاثة عناصر أساسية: أولها "مبدأ عدم الاعتداء" الذي يحظر على الأفراد مهاجمة بعضهم أو قتلهم أو سرقتهم أو الاحتيال عليهم؛ وثانيها "الإقرار بالطبيعة القسرية للدولة"، أي أنها مؤسسة تعتمد على التهديد الجاد والمستمر باستخدام القوة الجسدية ضد من يخالف أوامرها؛ أما العنصر الثالث فهو "الشك في السلطة السياسية"، أي رفض منح الدولة حق القيام بأفعال تُعدّ خاطئة لو صدرت عن أي فرد أو جهة غير حكومية⁶. وكما يوضح هومير، فإن "مفهوم السلطة هو النقطة التي يتمحور حولها الخلاف الحقيقي بين الليبرتارية وسائر الفلسفات السياسية"⁷.

الحرية، الرخاء، والنظام

أن تكون ليبرتاريا يعني إدراك كيفية تكوين الثروة، ليس عبر أوامر السياسيين، بل من خلال تعاون الأفراد الأحرار، وابتكارهم، وإبداعهم، وجهودهم في الإنتاج والاستثمار والتبادل التجاري، كل ذلك ضمن احترام ممتلكات الآخرين وحقوقهم. فالملكية لا تقتصر على "أشياء" كما يفهم اليوم، بل تشمل الحقوق الأساسية في الحياة والحرية والملكية، على حد تعبير لوك الشهير⁸. كما لاحظ جيمس ماديسون، أحد واضعي الدستور الأمريكي: "كما يقال إن للإنسان الحق في ملكيته، يمكن القول بنفس القدر إن له ملكية في حقوقه"⁹.

قد يكون الحب والمودة كافيين لضمان التعاون السلمي والفعال في المجموعات الصغيرة، لكن الليبرتاريين يدركون أنها لا يكفيان لإرساء السلام والتعاون بين جماعات كبيرة من الناس الذين لا يتعاملون وجهًا لوجه. لذلك، يؤمن الليبرتاريون بسيادة القانون، أي القواعد التي تنطبق على الجميع دون تحريف أو تعديل لتلبية مصالح أصحاب السلطة. فالقوانين في المجتمعات الحرة لا تُسنّ لخدمة شخص أو مجموعة معينة، بل تهدف إلى احترام حقوق كل فرد، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة أو العائلة أو أي صفة عرضية أخرى.

تعد قواعد الملكية أحد أهم الأسس التي تمكّن التعاون الطوعي بين الغرباء. فالملكية ليست مجرد الأشياء التي يمكنك حملها بين يديك، بل هي شبكة معقدة من الحقوق والواجبات التي تسمح للأشخاص الذين لا يعرفون بعضهم البعض بتوجيه أفعالهم بطريقة تتيح لهم العيش بسلام، والتعاون في الشركات والجمعيات، والتجارة لتحقيق منفعة متبادلة، لأن كل طرف يعرف بالضبط ما يخصه وما يخص الآخرين، ويستند إلى ذلك لتحسين وضعه. تشكل حقوق الملكية الواضحة، المحمية قانونيًا والقابلة للتحويل، قاعدة للتعاون الطوعي، وللازدهار واسع النطاق، وللتقدم، والسلام¹⁰. ولا يقتصر هذا على الأشياء الملموسة التي يمكنك حملها أو الوقوف عليها، بل يشمل أيضًا الأسهم المعقدة في الشركات التجارية التي تنتج مجموعة لا حصر لها من السلع

والخدمات، والتي تتطلب تعاون آلاف الأشخاص، سواء كانت أدوية أو طائرات، أو حتى أناس يُقدّم على مائدتك في الشتاء.

أطلق أستاذ القانون الليبرتاري ريتشارد إستين على أحد أبرز كتبه عنوان "قواعد بسيطة لعالم معقد"11. ويعبّر هذا العنوان بذكاء عن فكرته الأساسية، وهي أنه لا حاجة لقواعد معقدة لإنتاج نظم معقدة. فالقواعد البسيطة تكفي لتحقيق ذلك. في الواقع، تميل القواعد البسيطة والواضحة والثابتة إلى إرساء النظام، بينما تؤدي القواعد المعقدة وغير المفهومة والمتقلبة إلى إشاعة الفوضى.

إن وضوح الملكية ووجود الحق في التجارة بشروط متفق عليها يتبادلا يجعل التعاون على نطاق واسع ممكنا دون اللجوء إلى الإكراه. فالأسواق الحرة توفر مستوى أعلى، وليس أقل، من النظام والتبصر مقارنة بالمجتمعات التي تُدار بالقوة أو القيادة القسرية. فالنظام التلقائي للأسواق أكثر تجريدًا وتعقيدًا وعمقًا من أي خطط خمسية أو تدخلات اقتصادية قسرية تم وضعها على الإطلاق.

تساعد المؤسسات مثل الأسعار، التي تشكل عندما يُسمح للناس بالتبادل بحرية، على توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر قيمة، دون الحاجة لمنح السلطة القسرية للبيروقراطية12. أما ما يُسمى بـ"التخطيط" القسري، فهو في الواقع عكس التخطيط، إذ يعوق العملية المستمرة لتنسيق الخطط التي تتجسد في المؤسسات الاجتماعية المتطورة بحرية.

ينشأ النظام تلقائيًا من التفاعلات الحرة بين الأفراد الذين يشعرون بالأمان في التمتع بحقوقهم. ولا يقتصر هذا على النظام الاقتصادي فحسب، بل يشمل أيضًا اللغة، والأعراف الاجتماعية، والعادات، والعلوم، وحتى مجالات مثل الموضة والأناقة. أما استخدام القوة لمحاولة إخضاع أي من هذه المجالات - أو جميعها - لإرادة تعسفية من قبل حاكم، أو ديكتاتور أو رئيس أو لجنة أو هيئة تشريعية أو بيروقراطية، فذلك يعني استبدال النظام بالفوضى، والحرية بالقوة، والوئام بالخلاف.

يؤمن الليبرтариون ويعملون من أجل عالم يسوده السلام، حيث تُعترف بحقوق كل فرد وتُحترم، ويُحقّق الرخاء المشترك على نطاق واسع من خلال التعاون الطوعي، في إطار نظام قانوني يحمي الحقوق ويسرّ التبادلات ذات المنفعة المتبادلة. كما يسعون لتحديد حدود السلطة وإخضاع أي قوة تعسفية لسيادة القانون، وتقليل جميع أشكال العنف إلى أدنى حد ممكن. كما يؤمنون بحرية التفكير والعمل والتصرف وفق اختيارات الفرد، طالما تم احترام الحرية المتساوية للآخرين، ويدافعون عنها. ويطمحون إلى عالم يمكن لكل شخص فيه أن يسعى وراء سعادته بحرية، دون الحاجة إلى إذن من أي طرف آخر ليكون أو يتصرّف أو يعيش.

إذن... لماذا تكون ليبرتارياً؟

لماذا تكون ليبرتارياً؟ قد يبدو السؤال بسيطاً، لكن الإجابة المنطقية هي: لماذا لا تكون؟ تماماً كما يقع عبء الإثبات على من يتهم شخصاً بارتكاب جريمة، وليس على المتهم نفسه، فإن عبء الإثبات يقع على من ينكر الحرية على الآخرين، وليس على من يمارسها.

لا ينبغي للشخص الذي يريد غناء أغنية أو تحضير كعكة أن يبدأ بطلب إذن من الجميع في العالم. ولا يتوجب عليه دحض جميع الأسباب المحتملة التي قد تُقدم ضد هذا الفعل. فإذا كان هناك من يريد منعه من الغناء أو تحضير الكعكة، فيجب على هذا الشخص تقديم سبب وجيه لذلك. وقد تكون هناك أسباب مقبولة للمنع، مثل أن يكون الغناء بصوت مرتفع جداً يمنع الآخرين من النوم، أو أن يسبب الحبز شرراً قد يحرق منازل الجيران. هذه أمثلة على موانع معقولة. ومع ذلك، فإن الافتراض الأساسي هو الحرية، وليس استخدام السلطة لتقييدها.

الليبرتاري هو شخص يؤمن بالحرية كافتراض أساسي. ومن خلال تطبيق هذا الافتراض على أرض الواقع، ينشأ عالم يمكن فيه لكل فرد متابعة سعادته بطريقته الخاصة، حيث يتبادل الناس السلع والخدمات بحرية لتحقيق منفعة متبادلة، وتُحل الخلافات بالكلمات والحوار بدلا من العنف. لن يكون هذا العالم مثالياً، لكنه سيكون عالماً يستحق النضال من أجله.

2

لا ينبغي أن يكون هناك قانون

بقلم جون ستوسيل

عندما يواجه الناس مشكلة ما، غالبًا ما يلجأون إلى الحل الأسهل: سن قانون. لكن هذا لا ينجح دائمًا، لأن القوة نادرًا ما تغير الأمور للأفضل، وهذه القوانين في جوهرها ليست سوى ممارسة للسلطة. بدأ جون ستوسيل مسيرته في الصحافة الاستقصائية كمراسل لشؤون المستهلكين، وعمل في ABC News، وكان مقدمًا مشاركًا في البرنامج التلفزيوني 20/20، ويقدم حاليًا برنامج Stossel على قناة Fox Business News وقد تم تصوير برنامجه مرتين خلال مؤتمر الطلاب الدوليين من أجل الحرية، بحضور جمهور من أعضاء منظمة الطلاب من أجل الحرية.

أنا ليبرتاري جزئيًا لأنني أرى أن الخيار الذي يقدمه اليسار واليمين السياسي غالبًا ما يكون خاطئًا، إما سيطرة الحكومة على الاقتصاد أو سيطرتها على حياتنا الشخصية.

يدعي كلا الجانبين أنه محب للحرية. فاليسار يعتقد أن الحكومة تستطيع تقليص الفوارق في الدخل، بينما يظن اليمين أن الحكومة قادرة على جعل الأمريكيين أكثر فضيلة. أما أنا فأرى أننا سنكون في أفضل حال إذا لم يحاول أي من الطرفين فرض أجندته عن طريق الحكومة.

دع كلا الطرفين يتجادلان حول قضايا مثل تعاطي المخدرات أو الفقر، لكن لا تسمح للحكومة بإجبار أي شخص على شيء لم يرتكب فيه سرقة أو اعتداء. وباستثناء المبالغ الضئيلة اللازمة لتمويل حكومة محدودة للغاية، لا تسمح لأحد بأخذ أموال الآخرين بالقوة. وعندما تكون في شك اترك الأمر، أو بالأحرى، اتركه للسوق والمؤسسات الطوعية الأخرى.

لكن هذا ليس ما يعتقد معظم الناس. فغالبية الناس يرون العالم مليئًا بالمشاكل التي يمكن حلها بالقوانين، ويفترضون أن كسل السياسيين أو جهلهم أو لامبالاتهم هو ما يمنعهم من حل هذه المشاكل. ومع ذلك، فالحكومة هي مجرد قوة، وغالبًا ما تكون غير فعالة.

لذلك، من الأفضل ألا تحاول الحكومة التدخل لمعالجة معظم مشاكل الحياة. ومع ذلك، يميل الناس إلى الاعتقاد بأن "الحكومة قادرة على ذلك!"، وعندما تظهر المشاكل، يقولون: "يجب أن يكون هناك قانون!".

حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، المترتب عن النتائج الكارثية للتخطيط المركزي، لم يصدّم العالم بما يكفي للتخلي عن فكرة الحكومة الكبيرة. بدأت أوروبا تتحدث عن نموذج يُسمى "الاشتراكية السوقية"، بينما حلم السياسيون في الولايات المتحدة بـ "الطريق الثالث" بين الرأسمالية والاشتراكية، أو "الرأسمالية المنظمة"، حيث يحل السياسيون في كثير من الأحيان محل اليد الخفية للسوق.

ترشح جورج دبليو بوش للرئاسة وهو يعد بحكومة "رشيقة"، لكنه أطلق برنامجًا للأدوية الموصوفة قيمته 50 مليار دولار سنويًا، وأسس بيروقراطية جديدة تحت اسم "لا يتخلف أي طفل عن الركب". خلال فترة حكمه، ضاعف الجمهوريون الإنفاق الفيدرالي، في أكبر زيادة منذ عهد ليندون جونسون، ووسعوا حرب المخدرات، وعينوا 90 ألف هيئة منظمة جديدة. لم تُخفّ زيادة التنظيم في عهد بوش من مطالب وسائل الإعلام بالمزيد من الرقابة. ثم جاء باراك أوباما وأنفق مبالغ ضخمة أثقلت كاهل أجيالنا القادمة، مما ساهم في تأجيل حركة حزب الشاي وأثر على نتائج انتخابات عام 2010.

منحني حزب الشاي بعض الأمل، لكن سرعان ما شعرت بخيبة أمل مرة أخرى. ففي غضون أشهر، صوّت الجمهوريون الجدد، الذين يُعرفون بـ "المحافظين ماليًا"، لصالح استمرار الإعانات الزراعية، وتعهدوا بحماية برنامج Medicare للرعاية الطبية للمسنين، وتراجعوا عندما اقترح نائب الرئيس المستقبلي لرامني، بول رايان، خطته المعتدلة لخفض العجز.

من المؤسف أن الولايات المتحدة، التي تأسست جزئيًا على مبادئ ليبرالية، لا تستطيع الاعتراف بأن الحكومة أصبحت أكبر من اللازم. ففي المقابل، اعتمدت دول شرق آسيا الأسواق وحققت ازدهارًا اقتصاديًا، كما قامت السويد وألمانيا بتحرير أسواق العمل لديهما وشهدتا تحسنًا ملموسًا في اقتصادهما. ومع ذلك، نواصل إصدار قواعد جديدة.

العدو هنا هو حدسنا البشري. في ظل الوفرة المذهلة التي توفرها الأسواق، يصبح من السهل اعتبار مزاياها أمرًا مفروغًا منه. يمكنني السفر إلى بلد أجنبي، وإدخال قطعة بلاستيك في جهاز، وستخرج النقود. ويمكنني إعطاء نفس القطعة لشخص غريب لا يتحدث لغتي، وسيقوم بتأجير سيارة لي لمدة أسبوع. وعندما أعود إلى وطني، سترسل لي فيزا أو ماستر كارد الفاتورة، بدقة تصل إلى سنت. ومع ذلك، نميل إلى أخذ كل هذه الأمور كأمر مسلم به.

على التقيض من ذلك، لا تستطيع الحكومة حتى عدّ الأصوات بدقة. ومع ذلك، كلما واجه الناس مشكلة، يلجؤون إليها. وعلى الرغم من سجل الفشل الطويل للمخططين المركزيين، قليل منا يحب أن يصدق أن الحكومة، التي تتربع فوقنا وتطالب بالفضل في كل شيء، قد تكون فاسدة إلى هذا الحد.

كان الليبرтари الكبير في القرن العشرين، إتش. إل. مينكن، يتحسر قائلاً:
"الحكومة في جوهرها ليست سوى مجموعة من الرجال، ومعظمهم عملياً رجال دون المستوى... ومع ذلك، يُطاع هؤلاء الأشخاص العاديون، بسبب كسل الرجال الفكري عموماً، كما لو أنهم ملزمون بواجب... ويُفترض أن لديهم نوعاً من الحكمة يفوق الحكمة العادية."

والحقيقة أنه لا يوجد شيء تستطيع الحكومة فعله لا يمكننا نحن القيام به بشكل أفضل كأفراد أحرار، أو كمجموعات من الأفراد المتعاونين بحرية.

دون وجود حكومة كبيرة، تصبح إمكانياتنا بلا حدود.

3

الليبرتارية باعتبارها وسطية راديكالية

بقلم كلارك روبر

لسنوات عديدة، كان يُنظر إلى الأفكار السياسية على أنها طيف مستمر يمتد من "اليسار" إلى "اليمين". فهل تنسجم الليبرتارية مع هذا الطيف كما يُعرض تقليدياً؟ يقترح كلارك روبر، نائب رئيس منظمة طلاب من أجل الحرية، نهجاً جديداً لفهم العلاقة بين الأفكار السياسية المتنافسة، ويبيّن كيف تشكل الليبرتارية أساساً للعديد من النقاشات والجدالات المعاصرة. وحصل روبر على شهادة في التاريخ من جامعة ميشيغان في آن آربور.

الطيف السياسي اليساري-اليميني يُقدّم عادة كقوابة لفهم الفكر السياسي: إذا كنت تؤمن بـ X فأنت "يساري"، وإذا كنت تؤمن بـ Y فأنت "يميني". لكن ما يمثله X و Y يختلف بحسب من تتحدث إليه، كما أن هذا التصوّر يدفع الناس إلى وضع أنفسهم قسراً في نقطة ما على الطيف عندما تكون آراؤهم لا تنسجم مع موقع واحد محدد. ويزداد هذا النموذج عبثية عندما يُقال إن "الأطراف المتطرفة تلتقي"، ليصبح الطيف دائرة تتواجه عند طرفيها أشكال مختلفة من الجماعية العنيفة.

لهذا السبب، عندما يكتشف أحدهم الليبرالية الكلاسيكية أو الليبرتارية لأول مرة، قد يتساءل: على أي جانب من الطيف تقع هذه الفلسفة؟ والجواب ببساطة: هي لا تنتمي لأي من الجانبين.

يتضمّن مفهوم الحرية، في جوهره، رفضاً للطيف السياسي التقليدي بين اليسار واليمين. فالليبرتارية ليست محاولة لاختيار شكل معيّن من أشكال تدخل الدولة، بل هي فلسفة تقوم على التشكيك في السلطة السياسية والحدّ منها. وبدلاً من النظر إلى السياسة كخيار بين مجالات مختلفة لتدخل الحكومة، تُقدّم الليبرتارية السياسة بوصفها مواجهة أساسية بين الحرية والسلطة.

يأخذ الليبراريون على محمل الجد حكمة لورد آكتون الشهيرة: "السلطة تفسد، والسلطة المطلقة تفسد بشكل مطلق"13. ومن هذا المنطلق، لا تصطف الليبرتارية مع أي طرف من الطيف السياسي القائم، لأن كلا الجانبين يحمل في جوهره أنصاراً لأشكال مختلفة من السلطة القسرية.

يضع الطيف السياسي التقليدي بين اليسار واليمين الشيوعية في طرف، والفاشية في الطرف المقابل، كما يضع حظر التبغ على جانب، وحظر الماريجوانا على الجانب الآخر. وكذلك الأمر بالنسبة لقواعد تقييد التعبير، التي تظهر في كلا الطرفين، ولكن بصيغ مختلفة. أمام هذا المشهد، أيهما يبدو أكثر انسجاماً واتساقاً: الليبرتارية أم هذا الطيف اليساري-اليميني؟ الحكم في النهاية يعود لك.

بمعنى ما، إذا أصررنا على تصور الطيف السياسي كخط مستقيم، فيمكن القول إن الليبراريين يشغلون المركز الراديكالي للنقاش السياسي. فهم راديكاليون لأن تحليلاتهم تذهب إلى الجذور الحقيقية للمشاكل، ويستندون إلى مبادئ صلبة تقوم على الحرية. وقد يرى البعض فيهم معتدلين، لأنهم ينطلقون من موقع مركزي لنشر أفكارهم باتجاه الأطراف، مؤثرين في مختلف الأحزاب والأيديولوجيات عبر الطيف السياسي. وبفضل هذا الموقع، تنتشر الأفكار الليبرتارية داخل التيارين المعتدلين في اليسار واليمين، وتمنحها الكثير من خصائصها الأكثر جاذبية. ولهذا يمكن اعتبار شريحة متنامية من المواطنين في عدد من الدول اليوم أقرب إلى الليبرتارية، لا إلى اليسار ولا إلى اليمين في صورتها التقليدية14.

الليبرتارية فلسفة سياسية تتمحور حول أولوية الحرية الفردية. يمكن للليبرتاري أن يكون محافظاً أو تقدماً اجتماعياً، من المدينة أو الريف، متديناً أو غير متدين، ممتنعاً عن الكحول أو مستهلكاً له، متزوجاً أو أعزباً... الفكرة واضحة: التنوع واسع. لكن ما يجمع الليبرتاريين هو الإيمان الراسخ باقتراض الحرية في شؤون الإنسان. وكما يقول ديفيد بوز من معهد كاتو: "المطالبة بالتبرير ينبغي أن توجّه إلى ممارسي السلطة، لا إلى ممارسي الحرية"15. وبناءً على ذلك، يلتزم الليبرتاريون بالدفاع الثابت عن مبدأ الحرية، ويستطيعون التعاون مع أطراف واسعة من الأفراد والجماعات في كل ما يتعلق بالحرية الفردية والسلام وتقليص دور الحكومة إلى حدوده الضرورية.

لقد شكّل المركز الراديكالي الليبرتاري جزءاً مهماً من العالم الحديث. وكما أشار الصحافي فريد زكريا:

"يقال أحياناً إن الليبرالية الكلاسيكية قد اختفت عن المشهد. لكن إذا كان هذا صحيحاً، فإن إعلان موتها يشبه نعي السير كريستوفر رين، المنقوش على نصب تذكاري له في

كاتدرائية سانت بول: إذا كنت تبحث عن نصب تذكاري، فانظر حولك. انظر إلى العالم الذي نعيش فيه: علماني، علمي، ديمقراطي، متوسط الطبقة".

سواء أعجبك ذلك أم لا، فهذا عالم صنعه الليبرالية. على مدار المائتي عام الماضية، قامت الليبرالية، بالتعاون مع حليفها القوي الرأسمالية، بتفكيك نظام كان يسيطر على المجتمعات البشرية منذ ألفي عام، نظام السلطة والدين والعادات والأرض والملوك. ومن مهبها في أوروبا، انتشرت الليبرالية إلى الولايات المتحدة، وهي الآن تعيد تشكيل معظم آسيا. 16

لقد شكّلت الليبرالية - وهي الاسم المعاصر لليبرالية الكلاسيكية المبدئية - العالم الحديث بشكل عميق. فقد انتصرت في العديد من المعارك حول العالم، فصلت الكنيسة عن الدولة، وقيّدت السلطة عبر الدساتير، وكفلت حرية التعبير، ودحضت المراكنتيلية وحلّت التجارة الحرة محلها، وألغت العبودية، وضمت الحرية الشخصية والتسامح القانوني للأقليات الدينية والعرقية واللغوية والجنسية، وحمت الملكية، وهزمت الفاشية، ونظام جيم كرو والفصل العنصري، والنازية، والشيوعية.

لقد جعلت هذه الانتصارات ممكنة جهود عدد هائل من المثقفين والناشطين الذين لا يمكن حصرهم، وأسهموا بذلك في جعل العالم أكثر عدلا وسلاما وحرية. كما رسموا الموقف التحرري كأساس للخطاب السياسي العقلاني حول هذه القضايا وغيرها الكثير.

ومع ذلك، نحن لا نكتفي بالجلوس على أمجاد الماضي.

كما هو الحال دائما، غالبا ما تضطر الأجيال الجديدة لخوض المعارك القديمة من جديد. بالنسبة لشباب اليوم، كما كان الحال بالنسبة للأجيال السابقة، لا تزال هناك الكثير من المعارك التي يجب خوضها والحريات التي يجب كسبها.

كيف تمكن الليبراليون من تحقيق هذا التأثير الكبير وهم يعملون إلى حد كبير خارج هياكل الأحزاب التقليدية؟ في بعض الأحيان، يشكّل الليبراليون أحزابهم الخاصة، كما نرى اليوم في مختلف الأحزاب الليبرالية (الكلاسيكية) في أوروبا ودول أخرى. أحيانا أخرى، يعملون ضمن أحزاب صغيرة، كما هو الحال مع الحزب الليبرالي في الولايات المتحدة، الذي ساهم مرشحه الرئاسي لعام 2012، الحاكم غاري جونسون، في توعية الملايين حول أضرار الحرب على المخدرات وبرامج الحكومة الأخرى. وفي أحيان أخرى، يختارون العمل ضمن هياكل الأحزاب القائمة، كما تجلّى في الحملات الرئاسية لرون بول كمرشح جمهوري في عامي 2008

و2012، حيث تمكن من تعزيز العديد من المبادئ الليبرتارية مستفيدا من منصة الحملة للوصول إلى آلاف الشباب، ليس فقط في الولايات المتحدة، بل في جميع أنحاء العالم. وبينما يتخذ النشاط السياسي الليبرتاري أشكالاً متنوعة بحسب البلد والسياق، يظل تأثير الأفكار الليبرتارية ممتداً عبر الطيف السياسي ككل.

لنأخذ مثال الولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي، والتي تُعد العصر الذهبي للنشاط الطلابي الراديكالي. على اليمين، برز تنظيم "الشباب الأمريكيين من أجل الحرية" المحافظ. جاء في بيانهم التأسيسي لعام 1960:

"الحرية غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن أن تدوم الحرية السياسية طويلاً دون الحرية الاقتصادية، والغرض من الحكومة هو حماية هذه الحريات من خلال الحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الدفاع الوطني، وإقامة العدل، وعندما تتجاوز الحكومة هذه الوظائف المشروعة، فإنها تراكم السلطة، مما يؤدي إلى إضعاف النظام والحرية.¹⁷"

وقد صرح زعيمهم، السيناتور باري غولدووتر، في خطاب للأمة قائلاً:

"أود أن أذكركم بأن التطرف في الدفاع عن الحرية ليس رذيلة، ودعوني أذكركم أيضاً بأن الاعتدال في السعي لتحقيق العدالة ليس فضيلة.¹⁸"

في الوقت نفسه، برزت على الساحة اليسارية منظمة "طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي" كقادة للحركة المناهضة للحرب. وفي بيان بورت هورون الذي اعتمدته عام 1962، قال:

"نحن نرى البشر ككائنات ثمينة للغاية، تمتلك قدرات غير مستغلة على التفكير والحرية والحب. إن تراجع اليوتوبيا وفقدان الأمل يُعدّان من السمات المميزة للحياة الاجتماعية اليوم. والأسباب متعددة: فالستالينية شوهت أحلام اليسار القديم ولم يُعد إحيائها، وفضائع القرن العشرين التي ترمز إليها أفران الغاز، ومعسكرات الاعتقال، والقنابل الذرية دُمّرت الأمل. أن يكون المرء مثالياً أصبح يُعتبر تشاؤماً وضلالاً.¹⁹"

ذكر كارل أوجلسبي، الرئيس السابق لمنظمة طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي في مذكراته الغربان في العاصفة:

"الليبرتارية هي موقف يمكنك من التحدث إلى اليمين واليسار على حد سواء، وهذا ما كنت أحاول دائماً القيام به... لماذا أتوجه إلى اليمينيين في هذا الموضوع بينما هناك الكثير من اليساريين للاختيار من بينهم؟ لأنك تقدم أقوى حجة ضد الحرب إذا استطعت أن تُظهر أن كلاً من اليمين واليسار يعارضانها.²⁰"

وأضاف أيضا:

"لقد قررت منذ وقت مبكر أن من المنطقي التحدث عن "الوسط الراديكالي" و"الاعتدال المتشدد". كنت أعني بذلك أننا يجب أن نكون راديكاليين في تحليلنا، لكن وسطيين في التواصل مع المحافظين.21"

على الرغم من اختلاف مجالات تركيزهم - حيث ركّز تنظيم الشباب الأمريكيين من أجل الحرية على الحرية الاقتصادية ومعارضة الاشتراكية، بينما ركّزت منظمة طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي على الحقوق المدنية والسلام - يمكن اعتبارهما، بشكل عام، من رواد النشاط الليبرтари في العصر الحديث.

أصبح قادة هذه الحركات اليوم معلمين وصحافيين وأساتذة جامعيين وسياسيين وشخصيات بارزة أخرى تشكل الخطاب العام. وعلى الرغم من إعلان ولاءهم للتيارين اليساري واليميني، فإن أفضل حججهم الفكرية وطاقهم الفعالة كانت مستمدة من دوافعهم الليبرتارية العميقة.

يتزايد الاعتراف اليوم بأن الحرب على المخدرات كارثة حقيقية. فقد وثقت مراكز الفكر الليبرتارية، مثل معهد كاتو، على مدى عقود التكاليف المميتة لهذه الحرب، وأبرزت فوائد المسؤولية والحرية الشخصية. كما أوضح اقتصاديون ليبرتاريون، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، الحوافز الضارة التي يخلقها حظر هذه المخدرات²². وقد جادل فلاسفة الأخلاق بأن مجتمع الأفراد الأحرار والمسؤولين يجب أن يلغي الحظر على الجرائم التي لا ضحايا لها، مستندين إلى كتاب ليساندر سبونر الصادر عام 1875 بعنوان "الردائل ليست جرائم: دفاع عن الحرية الأخلاقية".

وبفضل تقدم الليبرتاريين في توضيح آثار الحظر السلبية، على الأخلاق والعدالة ومعدلات الجريمة والأسر والنظام الاجتماعي، بدأ المزيد من القادة السياسيين يتحدثون عن العواقب الوخيمة للحرب على المخدرات دون الخوف من وصمهم بـ"تأييد المخدرات". ومن بين هؤلاء رؤساء المكسيك وغواتيمالا وكولومبيا والبرازيل، وهي دول شهدت العنف والجريمة والفساد الناتج عن حظر المخدرات، إضافة إلى حكام ولايات ووزراء خارجية سابقين، وقضاة، ورؤساء شرطة وغيرهم.

ما يميّز الليبرتاريين هو أن الآخرين قد يتبنّون بعض المعتقدات المؤيدة للحرية بشكل عرضي أو انتقائي، بينما يدافع الليبرتاريون عنها انطلاقا من المبدأ نفسه. فالليبرتارية ليست فلسفة يمينية ولا يسارية، بل هي الوسط الراديكالي، موطن أولئك الذين يسعون للعيش بحرية ويتركون الآخرين يعيشون بحرية أيضا، والذين

يقدّرون حريّتهم وحرية الآخرين، ويرفضون الكليشيات البالية والوعود الكاذبة للشيوعية، سواء من جهة اليسار أو اليمين.

أين تقع الليبرتارية على الطيف اليساري-اليميني؟ فوقه.

تاريخ وبنية الفكر الليبرتاري

بقلم توم بالمر

يمكن للتاريخ أن يساعدنا في فهم نشوء الأفكار وتربطها مع بعضها البعض. من خلال دراسة مفهوم الحرية تاريخاً ومفاهيمياً، يتضح كيف يقدم الفكر التحرري رؤية متماسكة للعالم وكيف ينبغي أن يُعامل البشر بعضهم البعض.

على الرغم من وجود عناصر الفكر التحرري في مختلف مراحل تاريخ البشرية، إلا أن الليبرتارية كفلسفة سياسية ظهرت مع العصر الحديث. فهي تمثل الفلسفة الحديثة للحياة الحرة للفرد، بدلاً من العبودية أو الخضوع، وللأنظمة القانونية التي تحمي الحقوق بدلاً من السلطة التعسفية، وللازدهار المشترك عبر العمل الحر والتعاون الطوعي والتبادل بدلاً من القسر والعمل الجبري واستغلال المقهورين، وللتسامح والتعايش بين الأديان وأنماط الحياة والمجموعات العرقية وغيرها بدلاً من الحروب الدينية أو القبلية أو العرقية. إنها فلسفة العالم الحديث، وتنتشر بسرعة بين الشباب حول العالم.

لفهم الحركة التحررية المتنامية عالمياً، لا بد أولاً من فهم الأفكار التي تشكل الفلسفة السياسية للتحررية. يمكن دراسة الفلسفات السياسية بطرق متعددة، ومنها الدراسة التاريخية، لرؤية كيف نشأت كرد فعل على مجموعة من المشاكل والقضايا. فالأفكار تشبه الأدوات العقلية التي تساعدنا على التفاعل مع الآخرين ومع العالم من حولنا. لفهم هذه الأدوات بشكل أفضل، من المفيد معرفة المشاكل التي صُممت لحلها. تساعدنا الدراسة التاريخية أيضاً على فهم العلاقات المنطقية بين الأفكار، أي الطرق التي تتفاعل بها المفاهيم المختلفة مثل العدالة، والحقوق والقانون والحرية والنظام، لتضفي معنى بعضها على بعض²⁵.

يقدم هذا المقال القصير مقدمة موجزة لطريقتي في فهم الليبرتارية.

الليبرتارية من منظور تاريخي

من الناحية التاريخية، تُعتبر الليبرتارية الشكل الحديث لحركة كانت تُعرف سابقا بالليبرالية. وقد فقد مصطلح "الليبرالية"، خاصة في الولايات المتحدة، جزءًا من معناه الأصلي. وكما لاحظ الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر:

"كإطراء رفيع، وإن كان غير مقصود، اعتقد أعداء نظام المشاريع الخاصة أنه من الحكمة الاستيلاء على هذا الاسم. 26"

ومع ذلك، لا يزال مصطلح الليبرالية أو مشتقاته مستخدما في معظم أنحاء العالم للإشارة إلى ما يُعرف اليوم بالليبرتارية أو بـ "الليبرالية الكلاسيكية" في الولايات المتحدة. ونظرا للالتباس المصطلحي في الولايات المتحدة، اختار الكثيرون استخدام مصطلح الليبرتارية، الذي يشترك في الجذر اللاتيني للحرية، لتمييز آرائهم عن الليبرالية الشائعة في البلاد. يُستخدم هذا المصطلح أحيانا أيضا للفرقة بين أشكال الليبرالية الأكثر اتساقا وتلك الأكثر براغماتية أو مرونة. في بعض اللغات الأخرى، تُستخدم الكلمة نفسها لترجمة كل من الليبرالية والليبرتارية؛ فمثلاً في اللغة الهنغارية تُستخدم كلمتا *liberalizmus* و *szabadelvűség* للإشارة إلى الليبرالية/الليبرتارية.

إذن، من أين نشأت الليبرالية؟ ظهرت الليبرالية في أوروبا ومناطق أخرى من العالم كردّ دفاعي عن طريقة جديدة للعيش المشترك، تقوم على السلام والتسامح والتبادل والتعاون الطوعي متبادل المنفعة. وقدمت الليبرالية حماية لهذه الأساليب السلمية للحياة ضد أيديولوجيات الدولة المطلقة والقاهرة، المعروفة باسم "المطلقية". ومع استمرار النقاشات حول المدى والنطاق المناسبين للسلطة، أصبحت أفكار الليبرالية أكثر حدة وراдикаلية وتماسكا.

شهدت أوروبا انتعاشا في التجارة بعد العصور المظلمة، خاصة مع نمو "البلديات" المستقلة أو المدن ذاتية الحكم، التي كانت غالبا محمية بأسوار سميكة من القراصنة والمغربين وأمراء الحرب. تم تأسيس مدن جديدة في مختلف أنحاء أوروبا كمراكز للإنتاج والتجارة. وكانت هذه المدن ومجتمعاتها المدنية معروفة بأنها أماكن تتمتع بالحرية الشخصية والسلام، كما عبّر عن ذلك الشاعر الألماني القديم: "Stadtluft macht frei" أي "هواء المدينة يجعلك حراً" 28. كما لاحظ أحد المؤرخين، فـ "من دون الحرية، أي دون القدرة على التنقل وممارسة الأعمال وبيع البضائع، وهي قدرات لا يمتلكها العبيد، كانت التجارة مستحيلة". يشير مصطلح المجتمع المدني (من الكلمة اللاتينية *civitas* أي المدينة) إلى المجتمعات التي نشأت في مثل هذه المدن. والأهم من ذلك، أصبح المصطلح يشير أيضا إلى طريقة التعامل مع الآخرين، أي السلوك المدني. فأن تكون مدنيا يعني أن

تكون مذبذباً مع الغرباء، صادفاً في تعاملاتك، وتحترم حقوق الآخرين²⁹. تميزت هذه المدن والجماعات الجديدة بوجود مجالس تمثيلية أو شعبية مختلفة كانت تتولى سن القوانين والسياسات العامة. وارتبط بالجمعية المدني أيضاً مفهوم جديد هو "الحقوق المدنية"، أي الحقوق الضرورية لضمان عمل المجتمع المدني بشكل فعال.

مع توسع التجارة وتراكم الثروة، بدأ الملوك في بناء أنظمة عسكرية حديثة استخدموها لتوسيع سلطتهم على الأرستقراطية الإقطاعية، التي كانت سلطتها، مثل سلطة الملوك، متجذرة في الغزو العنيف، وكذلك على المدن التي كانت جذورها تقوم على التجمع الطوعي. وقد أدت "الثورة العسكرية" إلى تركيز قدر متزايد من السلطة داخل ما سيُعرف لاحقاً بـ "الدولة"، وغالباً ما تمثل ذلك في شخص الملك وصلاحياته³⁰. وأفضت هذه الأنظمة السياسية المركزية والملكية إلى إزاحة وغزو واستيعاب معظم الكيانات السياسية الأخرى التي كانت تميز أوروبا، بما في ذلك المدن-الدول المستقلة، والرابطة الهانزية، والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وغيرها من أشكال التجمعات السياسية. ومع اتساع نفوذ هؤلاء الملوك، ادّعوا أنهم "فوق القانون" وأن لهم سلطة مطلقة على مختلف أشكال التجمعات البشرية³¹. كما أخذوا يؤكدون امتلاكهم "الحق الإلهي" في ممارسة السلطة المطلقة. وتشكلت تحالفات بين القوى العلمانية والهرميات الدينية، وكان الغالب في كثير من الأحيان هيمنة القوى العلمانية، بينما سادت في بعض الحالات سلطة دينية مطلقة، وهو ما عُرف بالحكم الشيوقراطي.

كانت عقيدة الاستبداد ترى أن الحاكم فوق القانون، وهو ما مثل ابتعاداً واضحاً عن التقاليد السابقة التي اعتبرت أن القانون، وليس السلطة الشخصية، هو الأسمى. وقد قال الملك جيمس السادس والأول (جيمس السادس ملك اسكتلندا الذي أصبح أيضاً جيمس الأول ملك إنجلترا عام 1603) في عام 1598: "الملك هو سيد الأرض كلها، ولذلك فهو سيد كل من يسكنها، ويملك السلطة على حياة كل واحد منهم ومماته. ومع أن الأمير العادل لا ينتزع حياة أي من رعاياه من دون قانون صريح، إلا أن القوانين التي يحكمهم بها هي القوانين التي وضعها هو نفسه أو وضعها أسلافه، مما يعني أن السلطة تنبع دائماً منه... لقد أثبت في النهاية أن الملك فوق القانون، بوصفه واضعه ومصدر قوته³²".

كان للاستبداد نظرية اقتصادية مرافقة هي الميركانتيلية، التي تقوم على فكرة أن على الملك وبيروقراطيته توجيه النشاط الصناعي، فيحظرون مشروعا معينا ويدعمون آخراً، ويمنحون الاحتكارات للشركات المفضلة لديهم (وهي ممارسة تُعرف اليوم بالمحسوبية)، ويقومون بـ "حماية" الصناعات المحلية من منافسة السلع المستوردة الأقل تكلفة، ويديرون التجارة عموماً بما يخدم مصالح النخبة الحاكمة ويهدف إلى زيادة تدفق الأموال إلى خزانة الدولة³³.

ظهرت الليبرالية كوسيلة للدفاع عن حرية المجتمع المدني في مواجهة مطالبات السلطة المطلقة، وضد الاحتكارات والامتيازات، والمركنتيلية، والحمائية، والحروب، والدين العام، ولصالح الحقوق المدنية وسيادة القانون. وقد استمدت هذه الحركة أفكارها من مصادر متعددة، من أبرزها مفهوم حقوق الفرد كما طرحه المفكرون المدرسيون الإسبان في سالامانكا، الذين دافعوا عن اقتصاد السوق وحقوق الهنود المهزومين في مواجهة جشع أسيادهم الإسبان، إضافة إلى مذاهب القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية التي صاغها مفكرون هولنديون وألمان. ومع ذلك، يمكن القول إن أول حركة ليبرالية متكاملة ظهرت خلال الحروب الأهلية في إنجلترا: الليفلرز³⁴. فقد قاتل الليفلرز إلى جانب البرلمان في الحرب الأهلية الإنجليزية (1642-1651) دفاعا عن حكومة دستورية محدودة، وحرية الدين، وحرية التجارة، وحماية الملكية، والحق في كسب الرزق، والمساواة في الحقوق للجميع. كانوا راديكاليين، مناهضين للعبودية، ومدافعين عن حقوق الإنسان والسلام. كانوا ليبرتاريين.

هذه الأفكار - حقوق الفرد، والحكومة المحدودة، وحرية الفكر والدين والتعبير والتجارة والإنتاج والسفر - تورت العقول، وكسرت القيود القديمة، وأسهمت في خلق ثروة غير مسبقة للإنسان العادي، وأسقطت إمبراطوريات تلو الأخرى. انتهت العبودية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وبلغت ذروتها بإلغائها في البرازيل في 13 مايو 1888. كما تم القضاء على الإقطاع، وتم تحرير الأقنان في أوروبا، أحيانا دفعة واحدة وأحيانا على مراحل: في النمسا 1781 و1848؛ في الدنمارك 1788؛ في صربيا 1804 و1830؛ في بافاريا 1808؛ في المجر وكرواتيا 1848؛ في روسيا 1861 و1866؛ وفي البوسنة والهرسك 1918.

لم تقتصر حركة الحرية على أوروبا ومستعمراتها فحسب، بل امتدت أيضا إلى العالم الإسلامي والصين ومناطق أخرى، مستفيدة من التقاليد المحلية المرتبطة بالحرية. فالأفكار التحريرية ليست نتاج ثقافة واحدة فقط، فكل ثقافة وكل تقاليد تحمل رؤيتها الخاصة للحرية، وكذلك للسلطة. أنتجت أوروبا فولتير وآدم سميث، لكنها أنتجت أيضا لاحقا موسوليني ولينين وهتلر. وماركس، الذي هيمنت أفكاره على الصين لعقود، لم يكن صينيا، بل ألمانيا. يمكن العثور على حكماء وأصوات ليبرتارية في جميع الثقافات، كما هو الحال مع دعاة السلطة المطلقة. الليبرتارية تنجذر في أنحاء العالم، وتتفاعل مع التقاليد الليبرتارية المحلية، خاصة في أفريقيا وآسيا، بينما تعيد اكتشاف روابطها في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية.

لا تستند الحركة التحريرية المعاصرة إلى تجربة الليبراليين السابقين في مكافحة الاستبداد فحسب، بل تستند أيضا إلى تجربة أهوال تهديد أشد خبثا للحرية والحضارة، وهي الشمولية الجماعية. في القرن التاسع عشر، بدأ الفكر التحرري يبرز من جديد. وظهرت أيديولوجيات سياسية جديدة، مستمدة من التقاليد

القديمة للسلطة، لتحدي الليبرالية. قامت الإمبريالية والعنصرية والاشتراكية والقومية والشيوعية والفاشية، وجميع مزيجاتها، على المبادئ الأساسية للجماعية. فلم يُنظر إلى الفرد كمستودع للحقوق، بل أكدوا أن ما يهم هو حقوق ومصالح الأمة أو الطبقة أو العرق، التي تُعبر عنها جميعا عبر سلطة الدولة.

بحلول عام 1900، كتب محرر مجلة The Nation الليبرتاري، إي. إل. غودكين، في افتتاحية مثقلة بالإحباط: "لم يتبق سوى قلة قليلة، معظمهم من كبار السن، لا زالوا يدافعون عن المذهب الليبرالي، وعندما يرحلون، لن يبقى له مدافعون". وما زاد الأمر إثارة للقلق هو تنبؤُه بالاضطهاد الجماعي الرهيب والحروب التي ستودي بحياة مئات الملايين في القرن القادم: "لم نعد نسمع عن الحقوق الطبيعية، بل عن الأعراق الدنيا، التي يُفترض أن تخضع لحكم من جعلهم الله أسيادا عليها. لقد استعادت المغالطة القديمة المتمثلة في الحق الإلهي قوتها المدمرة، وقبل أن يتم نبذها مرة أخرى، لا بد من صراعات دولية هائلة³⁵". وقد تحقق ما تنبأ به بالفعل، فأسفرت الأحداث عن قتل جماعي غير مسبوق، وأنظمة استعباد جماعي جديدة، وحروب عالمية دمرت أوروبا وأوراسيا وآسيا، مع تداعيات مروعة امتدت إلى أمريكا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط³⁶.

لقد كان للتحدي الذي مثلته الجماعية للحرية والحضارة والحياة نفسها أثر بالغ على رد فعل الليبراليين. وشمل هذا الرد إعادة التركيز على العناصر الأساسية للفكر الليبرتاري، التي كانت جميعها محل إنكار من قبل الأيديولوجيات الجماعية مثل الاشتراكية والشيوعية والنازية والفاشية:

- أولوية الفرد البشري بوصفه الوحدة الأخلاقية الأساسية، وليس الجماعة، سواء كانت دولة، أو طبقة أو عرقا أو أمة.
- الفردية وحق كل إنسان في السعي لتحقيق سعادته وفق طريقته الخاصة.
- حقوق الملكية والاقتصاد السوقى كوسيلة لامركزية وسلمية لاتخاذ القرارات والتنسيق، تستفيد بفاعلية من معرفة الملايين أو المليارات من الناس.
- أهمية الجمعيات التطوعية في المجتمع المدني، بما في ذلك الأسرة، والمجتمع الديني، وجمعيات الحوار، والشركات التجارية، والنقابات العمالية، والجمعيات الخيرية، والجمعيات المهنية، وغيرها الكثير، والتي تضفي معنى وجوها على الحياة، وتساعد الأفراد على تحقيق هوياتهم الفريدة من خلال انتماءاتهم المتعددة، والتي غالبا ما تُهمش بسبب توسع سلطة الدولة.
- الحذر من الدولة وتركيز السلطة في الجيش والأجهزة التنفيذية، وهو ما يهدد توازن الحرية الفردية والمجتمعية.

ساهم عدد كبير من الأشخاص في إحياء الفكر التحرري، خصوصا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ففي عام 1943، نُشر في الولايات المتحدة ثلاثة كتب أعادت الأفكار التحررية إلى دائرة النقاش العام: كتاب روز وايلدر لين "اكتشاف الحرية"، وكتاب إيزابيل باترسون "إله الآلة"، وكتاب آين راند الأكثر مبيعا "المنبع".

وفي عام 1944، أصدر لودفيغ فون ميزس كتابه "الحكومة المطلقة: صعود الدولة الشاملة والحرب الشاملة" في الولايات المتحدة، بينما أصدر فريدريك هايك كتابه الأكثر مبيعا "الطريق إلى العبودية" في المملكة المتحدة، متحديا فيه التخطيط الاقتصادي الجماعي، ولاحقا تُرجم الكتاب ولاقى استحسانا واسعا في بلدان أخرى.

كما أسس هايك جمعية مونت بيليرين، وهي جمعية دولية تضم علماء ليبراليين كلاسيكيين، وعقدت أول اجتماع لها في عام 1947 في سويسرا. تزامن ذلك مع ظهور المزيد من الكتب، إلى جانب تأسيس جمعيات ومنظمات ودور نشر ومراكز فكرية وأندية طلابية وأحزاب سياسية وغيرها من المبادرات التي ساهمت في نشر الفكر التحرري³⁷.

تم إنشاء مراكز أبحاث لتعزيز الأفكار الليبرالية الكلاسيكية. بدأت الموجة الأولى في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، مع مؤسسات لا تزال نشطة حتى اليوم، مثل معهد الشؤون العامة في أستراليا (1943)، ومؤسسة التعليم الاقتصادي في الولايات المتحدة (1946)، ومعهد الشؤون الاقتصادية في المملكة المتحدة (1955). وجاءت الموجة الثانية في السبعينيات مع تأسيس معهد كاتو في الولايات المتحدة عام 1977، ومعهد تيمبرو في السويد عام 1978، وهي مراكز فكرية ساهمت في تغيير النقاش حول السياسات العامة. ومنذ ذلك الحين، تأسست المئات من المراكز الأخرى، وغالبيتها مرتبط بشبكة أطلس التي أسسها السير أنتوني فيشر، مؤسس معهد الشؤون الاقتصادية أيضا.

وتبعاً لذلك، سار مفكرون بارزون على خطى باترسون ولين ورائد وميزيس وهايكن، مثل الفلاسفة روبرت نوزيك وإتش. بي. أكتون أنتوني فلو، والاقتصاديون الحائزون على جائزة نوبل جيمس بوكانان، وميلتون فريدمان، ورونالد كوز، وجورج ستيجلر، وروبرت موندل، وإينور أوستروم، وفيرنون سميث، على سبيل المثال لا الحصر. هؤلاء المفكرون طوّروا الحجج الليبرالية وطبقوا الأفكار الليبرالية على مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية.

مع اكتساب الأفكار الليبرتارية مزيداً من المؤيدين والدعاة في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودول الاتحاد السوفيتي السابق، تتكيف الليبرتارية مجدداً مع التحديات الجديدة، لاسيما الحاجة إلى بناء وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني استناداً إلى التقاليد المحلية لتلك المجتمعات. وتشمل هذه المؤسسات الضرورية: عادات النقاش السلمي بدلاً من العنف؛ الاحترام المتبادل للأفراد بغض النظر عن الجنس، أو العرق أو الدين أو الميول الجنسية أو اللغة؛ أنظمة قضائية مستقلة للفصل في النزاعات سلمياً؛ أنظمة حقوق ملكية محددة جيداً وأمنة قانونياً وسهلة التحويل لتيسير التبادلات التي تولد الثروة؛ حرية الصحافة والنقاش العام؛ والتقاليد والمؤسسات التي تراقب ممارسة السلطة.

هذا يشكل ملخصاً موجزاً للتاريخ الليبرتارية، والآن يمكن الانتقال إلى طريقة أخرى لفهم هذا الفكر.

فهم الليبرتارية من الناحية النظرية: الركائز الثلاث للليبرتارية

كرسي ذو ساق واحدة سيقع حتماً. إذا أضفنا ساقاً ثانية، يصبح أكثر استقراراً قليلاً، لكنه سيظل معرضاً للسقوط. أما إذا أضفنا الساق الثالثة لتكوين قاعدة مثلثية، فكل ساق تدعم الأخرى. الأفكار يمكن أن تعمل بنفس الطريقة. فالأفكار حول الحقوق والعدالة والنظام الاجتماعي والقانون، لا تقف بمعزل عن بعضها، بل تكمل معنى بعضها البعض. مثل أرجل الكرسي الثلاثية، تمنح هذه الأفكار الدعم المتبادل.

الليبرتارية تقوم على المبدأ الجوهرى للحرية، ويرى الليبرتاريون الحرية كأسمى قيمة سياسية. وهذا لا يعني أنّ الحرية هي أعلى قيمة في الحياة نفسها؛ فالبشر يقعون في الحب، ويبحثون عن الحقيقة والجمال، ولديهم تصورات دينية وغيرها من الاهتمامات العميقة. كما أن السياسة ليست سوى جزء من عالم معقد من القيم والمعاني. لكن بالنسبة لليبرتاريين، تظلّ الحرية القيمة المركزية التي ينبغي أن تحكم الفعل السياسي. تتمحور الحياة السياسية حول تحقيق العدالة والسلام والازدهار المشترك. وينطلق الليبرتاريون من تقليد عريق في الفكر الليبرالي الكلاسيكي يرى أن هذه المبادئ والقيم ليست متعارضة، بل تعزز بعضها بعضاً وتتكامل فيما بينها.

يتألف الأساس الثلاثي لليبرتارية من ثلاثة عناصر رئيسية:

الحقوق الفردية: حيث يتمتع الأفراد بحقوق تسبق أي انتماء سياسي، وهي ليست مجرد استثناءات تُنتزع من سلطة الدولة، بل حقوق يمكن للأفراد التمسك بها حتى في مواجهة تلك السلطة. وقد افترض نوزيك كتابه الليبرتاري الكلاسيكي "الفوضى والدولة واليوتوبيا" بالتأكيد على هذا المبدأ قائلاً: "الأفراد لهم حقوق، وهناك أمور لا يجوز لأي شخص أو جماعة أن يفعلوها لهم (دون انتهاك حقوقهم)38".

النظام التلقائي: يميل الكثيرون إلى الاعتقاد بأن كل نظام قائم لا بد أن يكون ثمة عقل مخطط ومنظم، غير أن أكثر أشكال النظام أهمية في المجتمع لا تنبع عن تصميم واعٍ أو تخطيط مركزي. بل تنشأ بصورة تلقائية من تفاعلات الأفراد الأحرار، ومن تكيف خططهم المتبادلة بعضهم مع بعض، في إطار ممارستهم لحقوقهم وبمحض إرادتهم.

حكومة محدودة دستوريا: تستلزم حماية الحقوق وجود مؤسسات مخولة باستخدام القوة للدفاع عنها، غير أن هذه المؤسسات نفسها قد تتحول إلى أكبر تهديد لتلك الحقوق. لذلك يجب إخضاعها لقيود صارمة عبر آليات دستورية واضحة، تشمل فصل مصادر السلطة وإيجاد توازن وتنافس بينها، وإنشاء أنظمة قانونية مستقلة عن السلطة التنفيذية، وترسيخ مبدأ سيادة القانون بحيث يسمو على سلطة الحكام أنفسهم.

كل ركيزة من الركائز السابقة تدعم بقية الركائز بشكل متبادل. فالحقوق تحتاج إلى تحديد واضح وحماية من قبل المؤسسات القانونية، وعندما تكون الحقوق محددة ومضمونة قانونيا، ينشأ النظام الاجتماعي تلقائيا. ومع نشوء هذا النظام والانسيابية الاجتماعية دون تخطيط مركزي، يزداد احترام الأفراد لحقوق الآخرين. وبممارسة الناس لحقوقهم واحترامهم لحقوق الغير، يزداد تمسكهم بفرض قيود دستورية على المؤسسات القانونية لضمان استمرار هذا التوازن.

الحقوق الفردية

تكوّنت الأفكار الليبرتارية المتعلقة بالحقوق إلى حد كبير من خلال النضال من أجل الحرية الدينية وحماية الضعفاء من اضطهاد الأقوياء. فقد دافع المفكر الإسباني فرانسيسكو دي فيتوريا، في كتابه الشهير الصادر عام 1539 حول الهنود الحمر، عن حقوق السكان الأصليين للأمريكتين ضد الوحشية والاضطهاد الذي مارسته الإمبراطورية الإسبانية. وقد أكد أن الهنود مسؤولون أخلاقيا عن أفعالهم ("dominium")، وخلص إلى أن الشعوب التي كان يُطلق عليها آنذاك مصطلح "البرابرة" - أي غير الأوروبيين وغير المسيحيين - تمتلك سيادة حقيقية، عامة وخاصة، مثل أي مسيحي. وبناءً عليه، لا يجوز سلبهم ممتلكاتهم، سواء بصفتهم أفرادا عاديين أو حكاما، بحجة أنهم ليسوا "أسيادا حقيقيين" ("ueri domini").

جادل دي فيتوريا وأتباعه بأن الهنود يتمتعون بنفس الحق في احترام حياتهم وممتلكاتهم وأوطانهم مثل أي إسباني، وأن انتهاك هذه الحقوق يمثل ظلما وجب مقاومته. وقد تركت أفكارهم حول المسؤولية الأخلاقية والحقوق أثرا بالغا على التفكير في طبيعة الإنسان، إذ لم يعد معيار القيمة مرتبطا بمجرد الميلاد، بل يكون الفرد فاعلا أخلاقيا قادرا على تحمّل مسؤولية اختياراته وأفعاله.

في الوقت نفسه تقريبا، شدد المدافعون عن حرية الدين، الذين كثيرا ما دفعوا حياتهم ثمنا لذلك، على أن البشر كائنات مسؤولة قادرة على التفكير والتدبر واتخاذ القرارات، ومن ثم يجب أن يكون الضمير حرا وأن يكون الدين مسألة اختيار لا إكراه. كان الحق في حرية الدين حقا أصيلا، وليس امتيازاً يمنحه أصحاب السلطة. على النقيض، دافع اللاهوتي جون كالفين عن إعدام منتقده سيرفيتوس في جنيف، بحجة أن الاختلاف في فهم الإنجيل يقتضي من الحكام الدفاع عن العقيدة الحقيقية بالقوة. وردّ عليه سياستيان كاستيليو، أحد أبرز المدافعين عن الحرية الدينية في القرن السادس عشر، قائلا: "قتل الإنسان ليس دفاعا عن عقيدة، بل هو قتل إنسان. عندما قتل سكان جنيف سيرفيتوس، لم يدافعوا عن عقيدة، بل قتلوا إنساناً"40. وأكد كاستيليو أن الدفاع عن العقيدة يجب أن يكون بالكلمة لإقناع العقل والقلب، لا بالأسلحة والنار لكسر جسد المخالف وحرقة. ولاحظ الشاعر الإنجليزي جون ميلتون في حجة الرائدة من أجل حرية الصحافة، Areopagetica، أن: "الفن العظيم يكمن في التمييز بين ما يجب أن يفرضه القانون من قيود وعقوبات، وما يجب أن يترك للإقناع وحده"41.

واجه رواد الحرية الأوائل، الذين تمسكوا بمبدأ المساواة في الحقوق بغض النظر عن الدين، أو العرق، أو الجنس، أو أي صفة عرضية أخرى، تحديا كبيرا من دعاة الحكم المطلق والشيوعراطيين. فقد جادل هؤلاء بأن منح كل شخص الحق في إدارة حياته الخاصة سيؤدي إلى غياب خطة شاملة للمجتمع، وبالتالي إلى الفوضى والاضطراب. وكان رأي مؤيدي المطلقية والشيوعراطيين أن النظام يتطلب وجود زعيم يتمتع بالسلطة لتصور النظام وفرضه على الجماهير، وإلا فلن يعرف الناس ماذا ينتجون، أو كيف يستخدمون ما لديهم، أو كيف يعبدون الله، أو ماذا يرتدون، أو كم ينفقون ويدخرون.

النظام التلقائي

لم يكن المبدأ الأخلاقي القائم على احترام الأشخاص وحده كافيا لمواجهة هذا التحدي، إلى أن بدأ علماء الاجتماع في الكشف عن ديناميات الأنظمة المعقدة. فتماما كما اكتشف علماء الحشرات المعاصرون أن النظام المعقد في خلية النحل لا تُسيّره ملكة ذات سلطة مطلقة تصدر الأوامر لبقية النحلات كما كان يُعتقد لآلاف السنين، توصل علماء الاجتماع الأوائل إلى أن المجتمعات البشرية المعقدة لا تُحكم بواسطة فرد واحد يمتلك سلطة مطلقة يقرر متى يحلب المزارع الأبقار، أو كم يتقاضى مقابل الحليب، أو قيمة النقود، أو إصدار الأوامر للحفاظ على النظام العام. وبدلاً من ذلك، تعلّموا أن تنظيم مجتمع مزدهر يعتمد على مبدأ: "دعوا الأمور تسير كما هي ودعوا كل شيء يمر، فالعالم يسير من تلقاء نفسه!" كما صاغه المفكر الليبرтари جاك كلود ماري فنسنت دي غورناي في القرن الثامن عشر42.

لا يمكن ببساطة إصدار أوامر لتنفيذ نظم معقدة. فاللغة، والاقتصاد السوقى، والقانون العام، والعديد من أشكال التنسيق المعقدة بين أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض، لا تنشأ عبر فرض خطة قسرية من عقل قائد عظيم أو لجنة من القادة. بل تظهر كنتائج ثانوية لتفاعل الأفراد الذين يتبعون قواعد بسيطة نسبياً، تماماً كما تتكون أشكال معقدة من النظام في أسراب الطيور، وأسماك الجماعات، وخلايا النحل، من دون وجود عقل موجه.

ليس من السهل إدراك هذا الأمر. فعندما نرى مجموعة من الأشياء مرتبة بعناية، نميل تلقائياً إلى التساؤل عن الشخص الذي قام بترتيبها. فإذا رأيت صفا من الكراسي مصطفا بعناية، فسأفكر على الأرجح: "من رتب كل هذه الكراسي؟" لكن معظم الأنظمة، بما في ذلك الاقتصاد السوقى، تتكون كما أوضح جيمس بوكانان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، في عملية ظهورها نفسها: "ينشأ 'نظام' السوق فقط من عملية التبادل الطوعي بين الأفراد المشاركين. ويُعرّف 'النظام' نفسه كنتيجة لهذه العملية. وهذه النتيجة، أي التوزيع والتخصيص، لا يمكن أن توجد بشكل مستقل عن عملية التداول. ومن دون هذه العملية، لا يوجد، ولا يمكن أن يوجد لنظام⁴³. من الصعب على العقل البشري فهم ذلك، لأننا نميل دائماً إلى البحث عن مبدعي النظام عند رؤية النظام قائماً. ومع ذلك، نجد أن الأنظمة المعقدة كثيراً ما تنشأ من قواعد بسيطة نسبياً، وهذا ينطبق أيضاً على ظهور أنظمة معقدة للتعاون البشري.

بمجرد أن يدرك الإنسان كيف أن الحقوق المحددة بوضوح والمضمونة قانونياً تمكّن من نشوء أشكال أكثر تعقيداً من النظام والتعاون البشري، تصبح فكرة الحقوق أكثر إقناعاً ومصدقية. لكن السؤال يظل: كيف نحمي هذه الحقوق؟ هنا تتجلى أهمية الركيزة الثالثة من الركائز الثلاث لليبرتارية.

الحكومة المحدودة دستورياً

تُمارَس الحقوق وتُحمى بوسائل متنوعة. فالأفراد الذين يستخدمون قوتهم للدفاع عن أنفسهم ضد الاعتداء أو يفرون منه يحمون بذلك حقوقهم في الحياة والحرية والملكية. كما نحمي حقوقنا من خلال استخدام أقفال للأبواب وأنظمة تشغيل بمفاتيح للسيارات، والتي تبقى المعتدين المحتملين بعيدين عن ممتلكاتنا. ومع ذلك، فإن عالماً نعتمد فيه فقط على قوتنا الشخصية أو على الأقفال والمفاتيح سيكون على الأرجح عالماً يسيطر فيه الأقوياء على الضعفاء. لهذا السبب، يشكل الناس جمعيات متنوعة للدفاع عن أنفسهم وحماية حقوقهم. وفي المجتمعات الحديثة الحرة، نادراً ما نلجأ إلى العنف المباشر للدفاع عن أنفسنا، بالرغم من أنه يبقى ضرورياً أحياناً. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العنف يضمحل عموماً مع انخفاض المكاسب المحتملة منه مقارنة بالخسائر التي قد يتحملها المعتدون نتيجة أفعالهم العدوانية. بالنسبة لمعظم الناس، يتضاءل العنف تدريجياً في تفاعلاتهم

اليومية مع الآخرين، باستثناء عنف الدولة، الذي قد يُسفر أحيانا عن مئات الآلاف أو حتى ملايين القتلى. نحن نعتمد على مؤسسات متخصصة للفصل في النزاعات، مثل المحاكم وأنظمة التحكيم، وللدفاع عن حقوقنا، مثل أجهزة الأمن والشرطة. والخطر يكمن في أنه عندما نمنح الأشخاص الحق في استخدام القوة، حتى للدفاع عن الحقوق فقط، قد نصبح عرضة لأولئك الذين كلفناهم بحمايتنا. وقد صاغ الشاعر الروماني جوفينال هذه المعضلة ببلاغة: "Quis custodiet ipsos custodes?" - من يراقب الحراس؟

هذا أحد أبرز الأسئلة في العلوم السياسية، وقد كان محور اهتمام دائم للبرتانيين الذين تصدّروا الحركات الساعية للحد من السلطة. ومن بين المؤسسات والممارسات التقليدية للحد من السلطة: الدساتير التي تحدد صلاحيات أجهزة إنفاذ القانون وتجعل أولئك الذين يمارسون هذه الصلاحيات خاضعين للقانون نفسه؛ إنشاء أنظمة متنافسة من "الضوابط والتوازنات" بين فروع الحكومة المختلفة؛ التأكيد على الحق في الانسحاب من الترتيبات السياسية أو القانونية غير العادلة أو غير المقبولة؛ قوانين الحقوق المكتوبة التي تشمل، على سبيل المثال، الحق في حرية التعبير، وحق حيازة وحمل الأسلحة، وحق المحاكمة أمام هيئة محلفين، والحق في الأمان في التمتع بالممتلكات الفردية؛ إضافة إلى آليات أخرى تختلف باختلاف البلد والثقافة والزمن.

قد تعود هذه التقاليد إلى اتفاقيات قديمة صممت للحد من سلطات الملوك، مثل الميثاق الأعظم في إنجلترا والمرسوم الذهبي في المجر، أو إلى أشكال أكثر حداثة من الفيدرالية كما في سويسرا وأستراليا والولايات المتحدة وألمانيا والنمسا بعد الحرب العالمية الثانية. واعتمدت الدولتان الأخيرتان نظام الولايات الفيدرالية كوسيلة لتفادي وقوع كارثة أخرى ماثلة للاشتراكية القومية لـ"الرايخ الثالث"، التي أغرقت أوروبا في حرب مدمرة. وبالطبع، لا يمكن أن يكون تطبيق هذه الأنظمة مثاليا أبدا، إذ يختلف بشكل كبير بحسب تاريخ كل بلد، وقوة مؤسساته، وعوامل أخرى؛ ومع ذلك، تظل القيود الدستورية على السلطة الركيزة الثالثة الأساسية في الفكر الليبرтари44.

الحرية والنظام والعدالة والسلام والازدهار

عندما تقتصر مهام الحكومات على حماية الحقوق الفردية المحددة بوضوح، وتوفير قواعد سلوك عادلة وإنفاذها، يحصل الأفراد على الحرية لتنظيم شؤونهم الخاصة والسعي وراء سعادتهم بأسلوبهم الخاص. في هذه الحالة، يتميز المجتمع بدرجة أكبر من النظام والتنسيق المعقد مما لو حاولت الحكومة خلق هذا النظام مباشرة بالقسر والإكراه. وتشكل الركائز الثلاثية لليبرالية عناصر ذات تاريخ طويل، وهي: الحقوق الفردية، والنظام التلقائي، والحكومة المحدودة دستوريا.

العالم الحر، بطبيعته، عالم غير كامل، إذ يضم أشخاصا غير كاملين لا يمكن منحهم سلطة قسرية مطلقة، لأن حتى أفضلهم قد ينجرّف لإغراء ممارسة السلطة بشكل تعسفي، وإلحاق الأذى بالآخرين، وإصدار الظلم. ولهذا، تظل الآليات الدستورية ضرورية لتقييد السلطة وحماية الحقوق.

لكن الليبرتارية ليست مجرد رؤية للقيود. فهي أيضا رؤية للتقدم الاجتماعي والعلمي والفني؛ للتعايش السلمي والاحترام المتبادل بين عدد لا يحصى من أنماط الحياة والثقافات المختلفة؛ للصناعة والتجارة والتكنولوجيا التي تقلص الفقر وتدفع حدود المعرفة؛ وللأفراد الأحرار والمستقلين والكرّيمين الذين ينعمون بالأمان في التمتع بحقوقهم.

تقدّم الليبرتارية مشروعا فكريا، وهو طريقة لفهم الأفكار المهمة وربطها ببعضها البعض، ومشروعا عمليا، يسعى إلى تحقيق عالم يسوده الحرية والعدالة والسلام. وبالنسبة لأولئك الذين يملكون الشجاعة لتبنيّه، فإن مشروع الحرية يظل مصدر إلهام حقيقي.

"الأوقات تتغير": الليبرتارية كحركة لإلغاء العبودية

بقلم جيمس باديليوني جونيور

كانت الحملة الرامية إلى القضاء على أشد انتهاك للحرية، وهو العبودية، واحدة من أعظم القضايا الليبرتارية عبر التاريخ. وهذه الروح نفسها هي التي تمنح الليبرتارية حضوراً قوياً كقوة سياسية بين الشباب اليوم. جيمس باديليوني، نائب رئيس المجلس التنفيذي لأمريكا الشمالية في منظمة "طلاب من أجل الحرية" وعضو المجلس التنفيذي الدولي، هو طالب دراسات عليا في الدراسات الأمريكية بكلية ويليام وماري.

قالت أنجلينا غريمكي في ختام رسالة كتبها عام 1835: "إنني مقتنعة اقتناعاً عميقاً وثابتاً ومدرّساً بأن هذه قضية تستحق الموت من أجلها". وكانت الرسالة موجهة إلى ويليام لويد غاريسون، محرر مجلة The Liberator، أشهر مطبوعة مناهضة للعبودية في ذلك الوقت. وكانت القضية التي تتحدث عنها هي إلغاء العبودية. وقد ذكرت غاريسون: "الأرض التي تقف عليها هي أرض مقدسة: لا تتنازل عنها أبداً"⁴⁷.

لم تكن حركة إلغاء العبودية مجرد اتجاه اجتماعي عابر، بل جسدت قرارات واعية لمئات الأفراد الذين اختاروا دخول التاريخ ومناشدة مجتمعاتهم لتغيير مسارها. فقد وجدت العبودية منذ بدايات التاريخ المسجل، وكما لاحظ أورلاندو باترسون: "لا يوجد شيء غريب بشكل خاص في مؤسسة الرق... لا توجد منطقة على وجه الأرض لم تكن في وقت ما موطناً لهذه المؤسسة. وربما لا توجد مجموعة من الناس لم يكن أسلافهم في وقت ما عبيداً أو مملوكاً للعبيد"⁴⁸. إن الانتشار الواسع للعبودية عبر التاريخ منح هذه المؤسسة شرعية معينة، وهي شرعية الألفة، التي تميل جميع التقاليد القديمة، الثقافية والاجتماعية والسياسية، إلى تطويرها.

ومع ذلك، بعد صياغة أفكار الحقوق الفردية والحكومة المحدودة والاقتصاد السياسي والترويج لها خلال عصر التنوير، لم يعد بالإمكان للوعي الأخلاقي المتطور المتجذر في هذه الأفكار أن يتعايش بسلام مع الإكراه والانفلتات الأمني والسيطرة العنيفة المفروضة على العبيد⁴⁹. وكان هذا الأمر أكثر وضوحاً بعد اعتماد إعلان الاستقلال، الذي أكد أن "جميع البشر خلقوا متساوين". مستلهمين من هذا الوعي الأخلاقي الجديد، عمل

الليبراريون الأوائل، بمن فيهم قادة الحركات المناهضة للعبودية، على بناء عالم تتوافق فيه مؤسسات القانون والسياسة والثقافة مع الحرية. بالنسبة للمناهضين للعبودية، كانت قضية الحرية العادلة أكبر من حجم المهمة التي تنتظرهم، بل إن الواقع القاسي الذي عاشوه شكّل حافزا قويا لتنشيط جهودهم. وإيماننا راسخا بأن "الحرية الشخصية للإنسان لا يمكن أن تكون ملكا لغيره"، وأطلقوا واحدة من أكبر حملات حقوق الإنسان في التاريخ⁵⁰.

ملهمين بنجاح حركة إلغاء العبودية، شرع الليبراليون بعد ذلك في معالجة الوضع غير المتكافئ للمرأة، التي كانت، كما لاحظت ماري وولستونكرافت، "تُعامل ككائنات تابعة، وليس كجزء من الجنس البشري"⁵¹. في عام 1848، اجتمعت إليزابيث كادي ستانتون ولوكريشيا موت وفريدريك دوغلاس، وهم من أبرز دعاة إلغاء العبودية، في نيويورك خلال مؤتمر سينيكافولز لمناقشة هذه القضية بشكل مباشر. وأثمر هذا الاجتماع عن إعلان المشاعر، حيث أعلنوا، مرددين عبارات إعلان الاستقلال:

"نحن نعتبر هذه الحقائق بديهية: أن جميع الرجال والنساء خلقوا متساوين... إن تاريخ البشرية هو تاريخ من الإساءات والانتهاكات المتكررة من جانب الرجل تجاه المرأة، بهدف مباشر هو إقامة طغيان مطلق عليها... في ضوء القوانين الجائرة المذكورة أعلاه، ولأن النساء يشعرن بالظلم والقهر والحرمان الاحتياالي من حقوقهن الأكثر قداسة، فإننا نصرّ على منحهن على الفور جميع الحقوق والامتيازات التي تخصهن كمواطنات في الولايات المتحدة"⁵².

لم يكونوا متفائلين بسداجة بشأن ضخامة المهمة التي أمامهم. فقد لم يكن من السهل تعليم المجتمع تبني قيم جديدة وتغيير العادات المتجذرة، وقد عكست آراؤهم حول مسيرة التغيير التاريخي هذا الوعي. وأوضح فريدريك دوغلاس ذلك قائلا:

"دعوني أشارككم كلمة عن فلسفة الإصلاح. إن تاريخ تقدم الحرية الإنسانية يظهر بوضوح أن كل التنازلات التي أعطيت حتى الآن لمطالب الحرية السامية لم تأتِ إلا نتيجة نضال جاد. كان هذا الصراع شديد الإثارة وموترا ومجهدا، وقد أطاح مؤقتا بأي اضطرابات أخرى. فالحرية لا تُمنح من دون صراع، وإذا لم يحدث صراع، فلن يكون هناك تقدم."

أولئك الذين يزعمون تأييدهم للحرية لكنهم يرفضون الاضطرابات يشبهون من يريدون حصاد المحصول دون حرث الأرض، أو المطر دون الرعد والبرق، أو المحيط دون هدير أمواجه الهائلة. وقد يكون هذا

الصراع أخلاقياً، أو جسدياً، أو يجمع بين الاثنين، لكنه لا بد أن يكون صراعاً فعلياً. السلطة لا تمنح شيئاً من تلقاء نفسها، ولم تفعل ذلك أبداً، ولن تفعل أبداً53.

وبالمثل، كان الإصلاحيون في سينيكا على وعي تام بأنه "عند الشروع في العمل العظيم الذي ينتظرنا، نتوقع قدراً لا بأس به من سوء الفهم والتحريف والسخرية". ومع ذلك، واصلوا مسيرتهم دون أن يشعروا بالخوف، مدفوعين بإيمانهم الراسخ بعدالة قضيتهم، قضية المساواة في الحرية لكل إنسان54.

ولا ينبغي لأحد أن يظن أن قصة النضال ضد العبودية قصة أمريكية فحسب، فقد خاضت هذه المعركة أجزاء أخرى من العالم أيضاً، ومن الحزن القول إنها لا تزال مستمرة في بعض الأماكن. فقد ألغيت العبودية ببطء في بعض البلدان، وبسرعة في أخرى. فقد تم إلغاء تجارة الرقيق ثم الرق في الإمبراطورية البريطانية، بفضل مقاطعة المستهلكين للسكر المنتج بواسطة العبيد، والجهود المتواصلة لشخصيات مثل ويليام ويلبرفورس، الذي تناول فيلم Amazing Grace خمسين عاماً من عمله من أجل الحرية. كما أسفرت موجة الحراك الليبرтари عن القضاء على أشكال أخرى من العبودية أقل وحشية وقسوة. فقد تفككت مؤسسة القناة بشكل خاص في أوروبا الغربية، بينما تم تحطيمها وإلغاؤها في أوروبا الشرقية بفضل جهود الإصلاحيين الليبراليين الدؤوبة. وكان تحرير اليهود من وضعهم التابع ومنحهم حقوقاً مدنية كاملة ومتساوية أيضاً أحد ثمار هذا الحراك الليبرالي.

مع استمرار انتشار الرسالة الليبرالية في العالم وتأثيرها في القلوب والعقول، تم القضاء على أشكال أخرى من القمع التي استمرت لقرون. على سبيل المثال، أدى الإيمان بقوة التجارة الحرة والأسواق إلى قيام رابطة مكافئة الحبوب البريطانية في أوائل القرن التاسع عشر، والتي نجحت في إلغاء التعريفات الجمركية التي أبقت أسعار الحبوب مرتفعة. فقد كانت هذه القوانين، التي تمنع أو تفرض ضرائب مرتفعة على الواردات الأجنبية، تصب في مصلحة المزارعين ذوي النفوذ السياسي على حساب الفقراء في بريطانيا، الذين كانوا ينفقون معظم دخلهم على الغذاء. وكانت قوانين الحبوب، كما ندد بها العظيم ريتشارد كوبدن، مسؤولة عن "المعاناة العامة... التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد". وفي عام 1849، شهد هو وزملاؤه، الذين ضغطوا لأكثر من ثلاثين عاماً من أجل إلغائها، انتصار التجارة الحرة على سياسات الحماية55.

لقد غيرت فكرة الحرية، سواء أطلقت عليها الليبرالية، الليبرالية الكلاسيكية، التحررية، أو أي تسمية أخرى، مسار عالمنا بشكل جذري. وقد نجحت هذه الفكرة في إحداث تغييرات عميقة ودائمة بشكل خاص لأنها لم تعتمد على اتفاق إجماعي حول الوسائل، بل اعتمدت على الاعتراف بتعدد الطرق الممكنة لإحداث التغيير الاجتماعي.

على سبيل المثال، بينما قام بعض دعاة إلغاء العبودية الأمريكيين بتشكيل حزب الحرية في عام 1848، مستندين في برنامجهم إلى كتاب ليساندر سبوزر "عدم دستورية العبودية"، اختار آخرون الانخراط في حركات إصلاحية غير انتخابية. وقد شدد هؤلاء على أن أي "إصلاح سياسي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تغيير الرؤية الأخلاقية للشعب؛ ليس من خلال إجبار مناصري إلغاء الرق على التصويت، بل من واجب كل ناخب أن يكون مناصرًا لإلغاء العبودية"⁵⁶. وعلى الرغم من أن كبار المناهضين للعبودية مثل ويندل فيليبس سخروا قائلين: "نحن لا نمارس السياسة"، إلا أن المناهضين للعبودية نجحوا في نهاية المطاف على المستويين الأخلاقي والسياسي⁵⁷. وكما لاحظ المؤرخ الفكري لويس ميناند، "فلم يكن المناهضون للعبودية غير سياسيين، بل كان التخلي عن السياسة هو سر سياستهم"⁵⁸.

التغيير المؤسسي والسياسي عملية شاقة، لكنه أمر ضروري لتحقيق تجربة الحرية. فلا بد من إلغاء القوانين الجائرة وإزالة أشكال القمع لتمكين البشر من التحرر. وهذه التغييرات ليست مجرد نتائج، فهي أيضا سبب لتغيرات في عقول الناس، تغييرات في طريقة تفكيرهم، وفي أسلوب اتخاذهم للقرارات. قد يركز الليبراريون على تغيير الأفكار، أو تعديل القوانين، أو إصلاح المؤسسات، أو تطوير عناصر أخرى في المجتمع. لكن لا توجد طريقة واحدة لتعزيز الحرية، فهناك طرق عديدة بقدر ما توجد قدرات ومصالح وشغف لدى البشر. ومن شأن تغيير المفاهيم أن يترك أثرا كبيرا على المؤسسات نفسها.

كان لتغيير النظرة تجاه العبيد أثر كبير، حيث أصبح شعار "ألست رجلاً وأخاً؟" رمزا مشهورا لحركة إلغاء العبودية، وروج له الرائد والمبتكر جوسايا ويدجود. وبالمثل، أدى التحول في النظرة تجاه المثليين في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة إلى تغييرات هائلة، بدءا من القطاع الخاص، حيث اعتمدت الشركات سياسات لجذب الموظفين المثليين والاحتفاظ بهم، ثم في القطاع السياسي، حيث ألغت بعض الولايات تجريم العلاقات المثلية، وهو أمر يصعب تصوره اليوم، إذ كان يُسجن الناس لسنوات بسبب حبهم لشخص آخر من نفس الجنس. كما أعلنت المحكمة العليا الأمريكية أن "قوانين اللواط" تمثل انتهاكا غير دستوري للحرية، وبدأت الولايات في إقرار حقوق متساوية للمثليين في الزواج.

للعودة إلى الدافع الأساسي وراء إلغاء العبودية، من المفيد أن نتذكر أن الدعاة إليها لم يتبنوا قضيتهم بدافع التمرد. فقد كانوا يدركون أن النضال سيكون طويلا وشاقا، فاستخدموا بوعي الإقناع الأخلاقي، والتثقيف الاجتماعي، والتحريض السياسي، وغيرها من الوسائل للقضاء على العبودية أولا، ثم لتحرير النساء. بدأ العديد من هؤلاء الإصلاحيين مسيرتهم حين كانوا شبابا، ولم يقبلوا أن تتلاشى رؤية مستقبل حر وعادل تحت وطأة التوافقية، أو "الواقعية"، أو النداءات الزائفة التي تدعو للتعايش مع الظلم والتخلي عن أحلام

العدالة والحرية مقابل مصلحة شخصية، مثل الحصول على وظيفة جيدة، أو منصب في الجامعة، أو منصب في الحكومة أو الكنيسة، ثمن ضئيل يتمثل في غض الطرف عن الظلم. أولئك الذين تكفلوا بمهمة القضاء على العبودية فتحوا أعينهم، ورأوا ما كان يحيط بهم، ورفضوا قبوله. ونحن اليوم، المستفيدون من رؤيتهم وإصرارهم، نواصل الاستلهام من شجاعتهم.

تستمد فلسفة الحرية قوتها من الوعي بأن الظلم الذي نعيشه اليوم ليس قدرا محتوما للمستقبل. الثقافات يمكن أن تتغير، والأفكار يمكن أن تتغير، والسياسة والمؤسسات يمكن أن تتغير أيضا. وهذا ما يربط الليبراليين الكلاسيكيين في الماضي بالليبراليين الشباب اليوم. إنها طاقة الشباب المزوجة بالفهم العميق لوعده حرية الفرد، مدفوعة بالشغف لرؤية الظلم يُقهر. إنها بالفعل تركيبة قوية. الليبراليون الشباب اليوم يسرون على درب من سبقهم من الليبراليين في الماضي. لقد ورثنا الكثير، لكن العمل لم ينته بعد. كل قانون اليوم يضع قيودا على المعاملات الطوعية ويحد من حرية الفكر والتعبير بلا داع، يجب أن يُلغى، وكل فعل من أعمال النهب والإكراه والعنف يجب مقاومته. لقد أصبح على عاتق جيلنا مواصلة هذا الطريق، كما فعل أسلافنا. الوضع الراهن لا يمكن أن يبقى على ما هو عليه إلى الأبد، ولن يبقى كذلك، فهذه هي طبيعة التغيير. المستقبل الذي ينتظرنا هو المستقبل الذي نختار أن نبنيه. وقد حشد الجيل السابق قواه لمعارضة الحرب وشرور الفصل العنصري، وهي حركات أعطتها كلمات بوب ديلان قوة وعمقا: "طريقك القديم يتقدم بسرعة / أرجوك ابتعد عن الطريق الجديد / إذا لم تستطع مد يد العون / لأن الزمن يتغير" 59.

بهذه الروح من العزم أطلق ويليام لويد غاريسون، وهو في الخامسة والعشرين من عمره، مجلته "The Liberator" قائلا:

سأكون صارماً بقدر الحقيقة، وحازماً بقدر العدالة. في هذا الموضوع، لا أرغب في التفكير أو التحدث أو الكتابة باعتدال. كلا! كلا! قل للرجل الذي يشتعل منزله أن يطلق إنذاراً معتدلاً، وقل له أن ينقذ زوجته من بين يدي مغتصب باعتدال، وقل للأم أن تنتشل طفلها تدريجياً من النار التي سقط فيها، لكن لا تطلب مني الاعتدال في قضية كهذه. إنني جاد، لن أتردد، ولن أعتذر، ولن أراجع قيد أُملة، وسيكون لصوتي صدى 60.

ونحن، في منظمة طلاب من أجل الحرية، نسير على خطى مناهضي العبودية. وسيسمع العالم صوتنا كذلك.

المبدأ السياسي للحرية

بقلم ألكسندر ماكويين

تتألف النظرية السياسية أو الأيديولوجية من ثلاثة مكونات أساسية: التبرير، والمبدأ، والسياسة. وتتموضع الليبرترارية على مستوى المبدأ، وهو ما يتيح لأصحابها الاستناد إلى طيف واسع من التقاليد الفلسفية والمرجعيات الدينية وأنماط العيش المختلفة. ويبيّن ألكسندر ماكويين، الرئيس والمؤسس المشارك لمنظمة طلاب من أجل الحرية، وطالب الدكتوراه في الفلسفة بجامعة جورجتاون، الكيفية التي تجعل من الليبرترارية إطاراً ذا جاذبية عالمية، والسبب وراء قدرتها على استقطاب مؤيدين من خلفيات متنوعة.

ما المقصود بالليبرترارية؟ وما الذي لا تعبّر عنه؟ هل تمثل منظومة فلسفية شاملة تفسّر لنا الوجود والحقيقة والفرن ومعنى الحياة؟ أم أنها فلسفة أخلاقية تهدف إلى إرشادنا نحو أسلوب الحياة الأفضل؟ أم لعلها فلسفة سياسية تُتيح التعايش بين مختلف الرؤى السلمية حول الحياة والأخلاق، وتشكل إطاراً للعلاقات الاجتماعية الطوعية؟ إن توضيح الحدود الدقيقة لهذا المفهوم أمر مفيد لكل من يتبنّى الليبرترارية ومن يختلف معها على حدّ سواء.

باختصار، تُعدّ الليبرترارية فلسفة سياسية تجعل من مبدأ الحرية الأولوية العليا.

وبصورة مباشرة، يمكنك أن تكون ليبرترارياً وفي الوقت ذاته هندوسياً، مسيحياً، يهودياً، مسلماً، بوذياً، ربوبياً، لأدرياً، ملحداً، أو منتمياً لأي معتقد آخر، ما دمت تحترم الحقوق المتساوية للآخرين. ويمكنك أن تفضّل موسيقى الهيب هوب، أو كونسيرتو رحمانينوف، أو الريغي، أو برامز، أو الأوبرا الصينية، أو أي نوع آخر من الموسيقى، أو ألا تحب الموسيقى إطلاقاً. ويمكن سرد أمثلة كثيرة أخرى، لكن ما ذكر كافٍ لإيصال فكرة أن الليبرترارية ليست فلسفة حياة، ولا نظرية في الحب أو الميتافيزيقا، ولا ديناً أو فناً أو منظومة قيم، وإن كانت منسجمة مع عدد لا يُحصى من هذه الفلسفات والاختيارات.

فما المقصود بالفلسفة السياسية؟

تتألف الفلسفة السياسية من ثلاث مكونات أساسية: التبرير، والمبدأ، والسياسة. يمثل التبرير الأساس الذي يستند إليه الفرد في الدفاع عن معتقداته، وقد يستند إلى تعظيم الخير لأكبر عدد ممكن، أو احترام استقلالية الإنسان بوصفه كائناً أخلاقياً، أو تحقيق العدالة في توزيع المنافع والأعباء، أو غير ذلك من المعايير.

أما المبادئ فهي صيغ عامة ومجردة توضّح كيف تُترجم تلك المعتقدات المبرّرة إلى قواعد موجهة. وتأتي السياسة باعتبارها التطبيق العملي لهذه المبادئ على قضايا واقعية محددة. وفي الحياة السياسية اليومية، تكون السياسة هي محور الجدل والاهتمام، فهي التي تتناول أسئلة مثل: "هل ينبغي رفع أو خفض الضرائب؟"، "هل يجب خوض حرب مع دولة أخرى؟"، و "هل يجب حظر تدخين الماريجوانا؟".

تظهر المبادئ التي تستند إليها المواقف السياسية للفرد أحياناً من خلال أسئلة من قبيل: "هل ينبغي أن تقدّم الالتزام بالدستور على مساعدة المحتاجين؟". فمثل هذه الأسئلة تكشف عن الأولويات المعيارية التي يعتمد عليها الناس في تشكيل آرائهم السياسية. وغالباً ما يجري تبرير هذه المبادئ في النقاشات الفلسفية الأوسع، حيث تُطرح أسئلة مثل: "هل ينبغي تفضيل الحرية على المساواة؟" أو "ما المعيار الذي يسمح لنا بالاختيار بين احترام الدستور وتلبية احتياجات الفقراء؟".

الليبرتارية ليست فلسفة سياسية شاملة تقدّم إجابات نهائية على كل مستويات التفكير، من التبرير إلى التوجيهات السياسية. فهي تُعرّف أساساً بالالتزام بمبدأ الحرية في مستواه الوسيط. ويمكن لأشخاص مختلفين تبرير هذا المبدأ بطرق متعددة، بل إن مبدأ الحرية نفسه قد يستند إلى أكثر من معيار في آن واحد، كاحترام استقلالية الفرد أو السعي إلى تحقيق الازدهار الواسع. ولا ضرورة لاختيار "التبرير الحقيقي" ما دامت هذه التبريرات تقود إلى المبدأ ذاته.

فضلاً عن ذلك، فإن تطبيق مبدأ الحرية على قضايا سياسية محددة قد يفضي إلى نقاش واختلاف، بحسب تقدير كل شخص للظروف وقراءة الوقائع وسياق كل حالة.

من الضروري التأكيد أن الالتزام بالمبدأ السياسي للحرية لا يفرض على الليبرتاري أن يوافق على كل ما يفعله الأفراد بمحض حريتهم. فقد يدين شخص سلوكاً يراه مشيناً، أو غير أخلاقياً، أو فظاً، أو غير عقلاني، ومع ذلك يدافع في الوقت نفسه عن حق صاحبه في التصرف على هذا النحو، ما دام هذا السلوك لا يعتدي على حقوق الآخرين.

المبدأ السياسي للحرية

تظل التزامات الليبرتارية محصورة في مستوى المبادئ. فهي تقوم تحديداً على مبدأ افتراض الحرية، الذي يقضي بأن يكون لكل فرد الحق في أن يتصرف بحرية في حياته وشؤونها، ما لم يوجد سبب كاف لتقييد تلك الحرية، أي عندما يتعلق الأمر بانتهاك لحقوق الآخرين المتساوية. وبذلك تُقرّ الليبرتارية بأن الحرية حق أصيل لكل إنسان.

أما الفلسفات السياسية الأخرى فتستند في توصياتها وسياساتها إلى مبادئ مغايرة، مثل:

- الأخوة، مبدأ أن الأفراد مسؤولون عن حياة الآخرين ورفاههم.
- المساواة في النتائج، مبدأ السعي إلى أن يحصل الجميع على أوضاع متقاربة، وسلع مماثلة، ومستويات متشابهة من المنفعة، أو غير ذلك من النتائج المرغوبة⁴⁵.

قد يطرح البعض سؤالاً مفاده: هل توجد صيغة أوضح لمبدأ الحرية؟ ربما. فشعار معهد كاتو، مثلاً، هو: "الحرية الفردية، والحكومة المحدودة، والأسواق الحرة، والسلام". لكن هل يمثل هذا الشعار أفضل طريقة للتعبير عن المبدأ، أم أن تقسيمه إلى مجالات متفرقة قد يربك الفهم، نظراً إلى إمكانية النظر إلى "الأسواق الحرة" و"السلام" كوجهين مختلفين للحرية ذاتها؟ قد تختلف الصيغة الأنسب أو الأكثر فائدة باختلاف السياق، وبما أن معهد كاتو مؤسسة تُعنى أساساً بالسياسات العامة، فإن اختيارهم لهذه الصياغة يبدو ملائماً لطبيعة عملهم.

مبررات الحرية

أي فلسفة تدافع عن مبدأ أو مجموعة من المبادئ وتستبعد غيرها تحتاج إلى تبرير لاختيارها هذه المبادئ دون سواها. فاختيار المبادئ يستلزم توضيحاً وتبريراً مقنعاً. قد يجادل البعض، على سبيل المثال، بأن "كل شخص يمتلك نفسه، وبالتالي له الحق في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بجسده وممتلكاته"، لكن هذا الادعاء وحده يحتاج إلى مزيد من التفصيل، مثل تحديد معنى "الملكية" والأفعال التي يشملها مصطلح "المتعلقة"، وكذلك إلى مستوى أعمق من التبرير الفلسفي. دون ذلك، يظل مجرد ادعاء.

هناك تنوع واسع في التبريرات لمبدأ الحرية. على مر السنين، قدم الليبراليون العديد من التبريرات، وتم الدفاع عنها ومناقشتها وانتقادها، ولا تزال قيد الحوار حتى اليوم. فيما يلي بعض هذه التبريرات، مع الإشارة إلى المفكر الذي يبرر الحرية على الأقل بشكل أساسي على هذا الأساس:

- المنفعة: يجب أن تكون الحرية مبدأ أساسيا في الحياة السياسية لأنها تحقق أكبر قدر من الخير لأكبر عدد من الناس (جيرمي بنتام).
- الاستقلالية: الحكومة المحدودة واحترام المساواة في الحقوق تشكّلان الإطار الأمثل لاحترام استقلالية الأفراد الفاعلين أخلاقيا (روبرت نوزيك).
- السعي العقلائي لتحقيق الحياة والسعادة الشخصية: الحرية شرط أساسي لتحقيق السعادة وفق طبيعة الإنسان (آين راند).
- القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية: الحرية جزء من طبيعة الإنسان بوصفه كائنا ذاتي التوجيه واجتماعيا (جون لوك).
- الوحي: الحرية هبة من الله، وبالتالي لا يحق لأحد أن ينتزع من الآخرين ما منحه الله لهم (جون لوك وتوماس جيفرسون).
- التعاطف: الحرية تمثل "نظاما بسيطا" يتوافق مع قدرة الإنسان على وضع نفسه مكان الآخرين (آدم سميث).
- الاتفاق: مبدأ الحرية مبرر باعتباره نتيجة طبيعية للاتفاق المتبادل بين الأطراف العقلانيين (جان نارفيسون).
- التواضع: تبرر الحرية كمدى للتنظيم السياسي لأنه لا أحد يستطيع أن يدعي امتلاك المعرفة الكاملة بما ينبغي أن يوجّه حياة الآخرين (ف.أ. هايك).
- الإنصاف: الحرية مبررة لأنها الوسيلة الأكثر فعالية لتحسين وضع الأقل حظا في المجتمع (جون توماسي).

مبدأ واحد، سياسات متنوعة

بالمثل، تماما كما قد توجد عدة مبررات لمبدأ معين، يمكن أن تختلف وجهات نظر الليبرтариين بشأن كيفية تطبيق مبدأ الحرية عمليا. هناك نقاشات مستمرة حول موضوعات عديدة، منها: براءات الاختراع وحقوق النشر (هل هي حق ملكية نابع من الإبداع أم منحة حكومية للاحتكار؟)، وعقوبة الإعدام للقنلة المدانين (هل هي عقاب عادل أم سلطة خطيرة؟)، والإجهاض (مسألة مثيرة للجدل تعتمد على ما إذا كان يُنظر إلى وجود طرفين لهما حقوق أخلاقية أو طرف واحد فقط)، والضرائب (هل هي مجرد سرقة أم تبرر بعض الضرائب مقابل سلع جاعية حقيقية مثل الدفاع والخدمات العامة؟)، والسياسة الخارجية والعسكرية (رغم اتفاق الليبرтариين على وجود افتراض ضد الحرب، ثمة خلاف حول الظروف التي تبرر استخدام القوة

العسكرية)، وحتى زواج المثليين (هل يجب على الدولة إنهاء التمييز ضد الأزواج المثليين، أم عليها الانسحاب تماما من تنظيم الزواج وتركه لقانون العقود؟). من المؤكد أن الأشخاص العقلانيين يمكن أن يختلفوا حول أفضل طريقة لتطبيق أي مبدأ سياسي.

هذا لا يعني غياب السياسات الليبرالية. فالقوانين التي تحظر القتل والاعتصاب والعبودية والسرقة تعتبر أساسية في أي نظام قانوني متحضر، ويجب أن تُطبق حتى على الحكومات نفسها. ومع ذلك، غالبا ما يكون تحديد السياسات الدقيقة اللازمة لتطبيق هذه القوانين العامة أمرا غير واضح، وهنا يظهر مجال للاختلاف بين الأشخاص العقلاء. فمثلا، ما هي الإجراءات الملائمة التي يمكن للحكومات أو المواطنين اتخاذها لحماية الأفراد وعائلاتهم من العنف؟ يظل هذا السؤال موضوع نقاش وجدال مستمر.

تظل التدابير الجزئية أيضا محل نقاش. فعلى سبيل المثال، هل يجب على الليبراليين دعم إلغاء تجريم استخدام الماريجوانا للأغراض الطبية فقط، رغم أن التطبيق الكامل لمبدأ الحرية سيستلزم رفع الحظر عن الماريجوانا بشكل كامل بغض النظر عن الغرض؟ هل يعد هذا تنازلا عن المبدأ أم خطوة تدريجية نحو مزيد من الحرية؟ من المؤكد أن العقلاء قد يختلفون في الرأي.

الفرق بين السياسة والأخلاق

الليبرالية هي فلسفة سياسية وليست فلسفة أخلاقية. فالأخلاق تهتم بما هو صواب أو خير في ذاته، وتسعى إلى تحديد ما ينبغي اعتباره صوابا أو خيرا. أما الفلسفة السياسية فتركز على مجال مختلف من السلوك البشري، وهو طبيعة العلاقات الصحيحة التي يمكن أن تربط بين الناس. غالبا ما يوجد تداخل بين المجالين، إذ أن كلاهما يضع قواعد لسلوك الأفراد ويتناول كيفية تصرف الناس سواء بمفردهم أو في تفاعلاتهم مع الآخرين. ومع ذلك، يظل الفرق قائما في نوع التبرير الذي يقدمه كل منهما لسبب وجوب الالتزام بهذه القواعد.

تُبرر الأفعال الأخلاقية انطلاقا من كون الفاعل يقوم بها لأنه كائن أخلاقي، فوكالته الأخلاقية هي التي توجه سلوكه نحو الفعل الصحيح. ومن ثم، تنطلق الأخلاق من الفرد بوصفه فاعلا أخلاقيا، وتطرح السؤال: "كيف ينبغي للفرد أن يتصرف لأنه فاعل أخلاقي؟" في المقابل، تقوم مدونة السلوك في الفلسفة السياسية على مبدأ مختلف، إذ تبرر الأفعال على أساس ضرورة احترام الفاعل للأفراد الآخرين باعتبارهم فاعلين أخلاقيين مستقلين. فهي فلسفة اجتماعية تهدف إلى توضيح الكيفية التي ينبغي أن يعامل بها الناس بعضهم بعضا في إطار التفاعل المتبادل، وتطرح السؤال: "كيف ينبغي للفرد أن يتصرف لأنه يتفاعل مع أفراد

آخرين؟" وبعبارة أخرى، فإن منطلق الأخلاق هو الذات، أي كيف يجب أن يتصرف الإنسان لأنه إنسان. أما منطلق الفلسفة السياسية فهو الآخرون: ضرورة معاملة الآخرين بعدل واحترام لأنهم بشر.

لا يعني ذلك أن الاعتبارات الأخلاقية تُقضي اهتمامات الآخرين من قواعد السلوك. فلتحديد ما يُعد فعلا أخلاقيا في كثير من الحالات، لا بد من مراعاة أثر أفعالنا في الآخرين، أو حتى تبني أهدافهم واهتماماتهم كما لو كانت أهدافنا واهتماماتنا. ومع ذلك، يظل التركيز في هذا الإطار منصبًا على الوكالة الأخلاقية للفاعل نفسه. إذ إن الطريقة التي تُعنى بها بالآخرين أخلاقيا تتمثل في إدماجهم ضمن نطاق وكرالتنا الأخلاقية. في المقابل، تنظر الفلسفة السياسية إلى الاهتمام بالآخرين من زاوية مختلفة، إذ تعتبرهم وكلاء أخلاقيين مستقلين يستحقون الاحترام بذاتهم، الأمر الذي يفرض قيودا على وكرالتنا الخاصة قيودًا تهدف إلى صون هذا الاحترام والاعتراف باستقلاليتهم. نظرا لأن معظم الأنشطة البشرية تتضمن تفاعلات مع الآخرين، فقد تُطبّق القواعد الأخلاقية والسياسية على نفس المواقف، مما يؤدي أحيانا إلى خلط الناس بين الفلسفة السياسية والأخلاق. يحاول بعض الأشخاص تشريع الأخلاق، معتقدين أن أي فعل غير أخلاقي يجب أن يكون غير قانوني، فإذا كان على الأفراد الامتناع عنه، يجب على الآخرين منعهم من القيام به. وغالبا ما يُرد على هذا بأن "الأشخاص لديهم أخلاقيات مختلفة" ولا ينبغي فرض أخلاقياتهم على الآخرين. ومع ذلك، لا يستلزم تبني الليبرترية أو مبدأ الحرية قبول النسبية الأخلاقية القائلة بأن "أخلاقياتي جيدة بقدر أخلاقياتك". في الواقع، ستكون هذه النسبية أساسا ضعيفا جدا للحرية، لأنه إذا كانت جميع الادعاءات الأخلاقية متساوية القيمة، فما الذي يجعل الحرية أفضل من الإكراه؟

توجد صيغة أخرى لهذه الحجة مفادها أنه، رغم افتراض وجود أخلاق كونية تنطبق على الجميع، فإن أحدا لا يعرف على وجه اليقين ماهيتها. وبناء على هذا الجهل بالأخلاق الصحيحة، لا ينبغي لنا سنّ قوانين أخلاقية. ورغم أن هذه الحجة تبدو أقوى من حجة النسبية الأخلاقية السابقة، فإنها تظل تفترض ضمنا أن "تشريع الأخلاق" سيكون مشروعا لو أمكن ببساطة تحديد ما هي الأخلاق الصحيحة. غير أنه حتى إذا سلّمنا بوجود منظومة أخلاقية عالمية واحدة، وافترضنا أنها معروفة ومتوافقة عليها على نطاق واسع، فإن إدراج الأخلاق ضمن التشريع عبر المؤسسات السياسية سيبقى غير مشروع، لأن الأخلاق تعالج مجالا مختلفا من التجربة الإنسانية عن ذلك الذي تعالجه الفلسفة السياسية. فالأخلاق - كما نأمل - تهدف إلى مساعدة الإنسان على عيش حياة أفضل، في حين يهدف القانون إلى تنظيم العيش المشترك على نحو عادل بين الأفراد.

يرى البعض أن الفلسفة السياسية التي لا تقوم على منظومة أخلاقية محددة تفتقر إلى التبرير. غير أنه من المهم التذكير بأن المبدأ الذي تستند إليه الفلسفة السياسية هو ادعاء متوسط المستوى؛ فهو يظل مبررا -

وربما بعدة مبررات - من دون أن يكون مستقدا بالضرورة من مبادئ ليبرتارية بعينها. وكما أشرنا سابقا، يمكن لأفراد ينطلقون من مبررات مختلفة أن يلتقوا حول مبدأ مشترك واحد. في هذا السياق، يغدو التسامح مع هذا التعدد تطبيقا لمبدأ الحرية ذاته، إذ يتيح تنوع الآراء والسلوكيات الأخلاقية ما دام الجميع يتمتعون بالحقوق نفسها على قدم المساواة. وفي كثير من الحالات، تتقاطع الأخلاق والفلسفة السياسية في فرض السلوك نفسه: فالقتل والاعتصاب والسرقة أفعال غير أخلاقية بلا شك، ويُعاقب مرتكبوها على نحو مشروع بموجب القانون. غير أن هناك أيضا حالات تُلزم فيها الأخلاق بفعل ما أو تحظره، في حين لا تتدخل الفلسفة السياسية بشأنه أو لا تعالجه أصلا. قد تملي عليك الأخلاق أن تحب جارك كما تحب أخاك أو أختك، غير أن الفلسفة السياسية - ولا سيما الفلسفة السياسية الليبرتارية - لا تفرض مثل هذا الواجب. وكما عبّر القديس توما الأكويني بوضوح: "إن القانون البشري وُضع لجماعة من الناس، معظمهم لا يبلغون كمال الفضيلة. ولذلك لا تحظر القوانين البشرية جميع الرذائل التي يجتنبها الفاضلون، بل تقتصر على أخطرها، تلك التي يمكن لغالبية الناس الامتناع عنها، وخاصة الرذائل التي تُلحق ضررا بالآخرين، والتي لا يمكن للمجتمع البشري أن يستمر من دون منعها؛ كتحريم القتل والسرقة وما شابه ذلك" 46. وبناءً على ذلك، توجد أفعال كثيرة يُنظر إليها أخلاقيا على أنها مرفوضة أو غير أخلاقية، بل وحتى شريرة، لكنها تظل - من منظور الفلسفة السياسية - ضمن دائرة المسموح به. ويظل المعيار الحاسم لتحديد ما إذا كان فعل ما ينبغي حظره قانونيا هو السؤال التالي: هل ينتهك هذا الفعل حقوق الآخرين؟

خاتمة

يضم التيار الليبرتاري أفرادا من مختلف الأديان ومن غير المتدينين، ينتمون إلى فلسفات شاملة متعددة، ويتبنون أنماط حياة متنوعة، وينحدرون من خلفيات عرقية ولغوية مختلفة. ومع ذلك، يجتمعون حول مبدأ الحرية بوصفه القاسم المشترك بينهم. وقد يختلفون في بعض تطبيقات هذا المبدأ، أو في الوقائع ذات الصلة، بل وقد يجدون أنفسهم أحيانا في مواقع متعارضة إزاء قضية بعينها، رغم التزامهم بالمبدأ نفسه. غير أن هذا المبدأ يوحدهم حين يناضلون من أجل إلغاء القوانين التي تجرم الأفعال التي لا ضحايا لها، ويقاومون الاستبداد، ويدافعون عن حرية التجارة والمبادرة الفردية، ويرفضون العنف العدواني، ويدعمون عموما مبدأ المساواة في الحرية بين جميع الأفراد.

أدعو كل من يوافق على مبدأ الحرية في المجال السياسي إلى التعمق بجدية في الأفكار الليبرتارية، قراءتها، والتفكير فيها، ومناقشتها، ومقارنتها بغيرها من الفلسفات السياسية؛ أي، ببساطة، إلى استخدام العقل النقدي. فدعم مبدأ الحرية يعني، في جوهره، تبني الموقف الليبرتاري. وقد تختلف دوافع الأفراد في تأييد هذا

المبدأ من شخص إلى آخر، وهذه إحدى السمات التي تميّز الليبرتارية عن معظم الفلسفات السياسية الأخرى، إذ إنها لا تشترط إجماعاً على الأسس الفكرية، بل تكفي بالاتفاق على أن لكل إنسان حقاً متساوياً في الحرية. وقد يختلف الليبرтариون فيما بينهم حول السياسات الأنسب لتجسيد هذا المبدأ المشترك في الواقع العملي. ومع ذلك، يظل مبدأ الحرية السياسي هو العنصر الذي يعرف الليبرتارية ويجمع أنصارها. هذا كل شيء، لكنه كافٍ.

لا حرية، لا فن: لا فن، لا حرية

بقلم سارة سكووير

الحرية مهمة للفن، كما يُقال كثيرا، لكن الفن مهم أيضا للحرية. الفن يكسر الأنماط القديمة ويجعلنا نفكر. الفن مستحيل من دون الحرية، لكن الحرية مستحيلة دون الفن. سارة سكووير زميلة في صندوق الحرية ومؤلفة كتاب الكتابة الجامعي الشهير الكتابة باستخدام أطروحة. حصلت على درجة الدكتوراه في اللغة الإنجليزية من جامعة شيكاغو.

في عام 380 قبل الميلاد، رأى أفلاطون أن خطر الشعراء بالغ إلى حدّ لا يسمح لهم بالعيش في جمهوريته الفاضلة.

وفي عام 8 بعد الميلاد، نُفي أوفيد عن روما بسبب ما ساء هو نفسه "قصيدة وخطأ". أما في عام 722 للميلاد، فقد أبعاد الشاعر الياباني أسوميو هوزوي إلى جزيرة سادو عقابا له على انتقاده الإمبراطور.

وفي عام 1642، أصدرت حكومة أوليفر كرومويل قرارا بإغلاق جميع المسارح في لندن. وفي عام 1815، استُدعي غويا للمثول أمام محاكم التفتيش التي طالبتة بالكشف عمّن كلّفه برسم لوحته "المايا العارية"، ولم يلبث بعد ذلك أن فقد منصبه كرّسام للبلاط الإسباني.

أما في عام 2012، فقد اعتُقلت فرقة البانك الروسية "بوسي ريوت" وحُكم على أعضائها بالسجن لمدة عامين في مستعمرة عقابية، إثر أدائهم أغنية مناهضة للحكومة داخل إحدى الكاتدرائيات.

أن تكون فنانا يعني، في كثير من الأحيان، أن تعيش تحت تهديد مرعب لسيطرة الدولة. فقد أسفر "التطهير الكبير" الذي أطلقه ستالين في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي عن سجن نحو ألفي كاتب وفنان ومتقف، ولقي ما يقارب ألفا وخمسمائة منهم حتفهم خلف القضبان. وفي عام 1933، أحكمت حكومة هتلر النازية سيطرتها على مجمل الحياة الفنية، وأضعت الفنون كافة تحت إشراف وزارة الدعاية، كما أنشئ معسكر اعتقال تيريزينشتات خصيصا لاعتقال الفنانين والمثقفين وقتلهم. أما خلال "العقد الضائع" (1966-

(1976) للثورة الثقافية الماوية، فلا يزال عدد الفنانين الذين قُتلوا أو اختفوا، أو دُمّرت حياتهم وأعمالهم إلى الأبد، مجهولا حتى اليوم.

نحن، ممن ينعمون اليوم بتزف الإبداع الفني في مناخ الحرية الذي يتيح الغرب في القرن الحادي والعشرين، محظوظون إلى حدّ أننا نادرا ما نضطر إلى التفكير الجاد في مسألة الحرية الفنية. وحين نفعل، غالبا ما نتعامل معها بوصفها قضية جمالية بحتة: حرية فردية في الابتكار، في اختيار الأدوات التي نرغب بها، وفي تبني الأسلوب القادر على التعبير الأعمق عن ذواتنا. فنفهم الحرية الفنية على أنها إشباع لرغباتنا في إنتاج الصور التي نريدها، واستخدام الكلمات التي نختارها، دون الخضوع لقواعد أسلوبية خائفة. وكما لاحظ الرسام والمصور بن شان ذات مرة، فإن الفنانين، لو ترك لهم اختيار تسمياتهم بأنفسهم، "فلن يختاروا أيّا منها". وقد تكون لدينا معرفة عابرة بحادثة تغريم محطة إذاعية عام 2001 مبلغ 7000 دولار من قبل لجنة الاتصالات الفيدرالية الأميركية بسبب بثها أغنية سارة جونز "ثورتك لن تحدث بين هذين الفخزين". وربما نبتسم للمفارقة الممتلئة في أن أغنية راب كُتبت احتجاجا على تشييء المرأة في موسيقى الهيب هوب وُصفت رسميا بأنها تحتوي على "إشارات جنسية مسيئة لا لبس فيها"، وأنها "تبدو مصممة لإثارة الرغبة الجنسية والصدمة".

نميل عادة إلى التقليل من شأن هذه الأمثلة التي تبدو محدودة وبسيطة من القمع. ففي الثقافة الغربية في القرن الحادي والعشرين، تُصوّر الرقابة الفنية على أنها شأن أصحاب العقول الضيقة وسريعي الصدمة. فهي مرتبطة بأولئك الذين يحتجون على هاري بوتر بزعم أنه يروج لعبادة الشيطان، أو بمن يضعون لوائح مثل قائمة "الخمس عشرة القدرة" الصادرة عن مركز موارد الموسيقى الأبوية، التي تصنّف بعض أغاني الروك على أنها خطيرة للغاية على الأطفال. وكما عبّر الكاتب المسرحي يوجين أونيل بدقة لاذعة: "الرقابة على أي شيء، في أي وقت، وفي أي مكان، وتحت أي ذريعة، كانت وستظل دائما الملاذ الأخير للأغبياء والمتعصبين".

ونحن ندرك كل ذلك، فميل إلى الضحك. غير أن الضحك قد لا يكون في محله. فالتعايش مع الغرامات البسيطة والملصقات التحذيرية يبدو أمرا يسيرا، لكنه قد يدفع الفنانين، من حيث لا نشعر، إلى تضيق نطاق موضوعاتهم والتردد في التعبير الكامل عن إبداعاتهم. وهذه بدورها خطوة أولى سهلة الانزلاق، قد تفتح الطريق أمام ممارسات أشد خطورة.

لا ينبغي لنا، مهما اتسعت هوامش الحرية الفنية التي نتمتع بها، أن نغفل عن حقيقة أن حرية الإبداع تظل حرية هشّة.

ولا ينبغي أن ننسى مقدار قابليتنا للانتهاك، ولا عدد المرات التي جرى فيها سحق الحرية الفنية وتدميرها عبر التاريخ.

سيكون نسيان كل ذلك مأساة حقيقية، لا لمجرد أنه يحو من ذاكرتنا تضحيات أولئك الذين سبقونا وناضلوا من أجل الفن والحرية، بل لأنه يحرمننا أيضا من إدراك القوة الكامنة في الفن ذاته، وقدرته على أن يكون أداة فاعلة في الدفاع عن الحرية وصونها.

أود أن أوضح هنا أن حديثي عن قوة الفن في خدمة الحرية لا يقتصر على الفن التربوي أو التوجيهي فحسب، أي ذلك الفن الذي يرفع شعارات الحرية بشكل مباشر أو يطعن صراحة في سلطة الدولة. لا شك أن هذا النوع من التعبير قادر، في كثير من الحالات، على أن يكون بالغ التأثير وذا فعالية كبيرة. ففن الشارع المعاصر الذي يقدمه فنانون مثل بانكسي، إلى جانب موسيقى المغني الشعبي فرانك تيرنر، يقدمان مثالين واضحين على الأثر العميق الذي يمكن أن يُحدثه هذا اللون من الفن عندما يُنجز بذكاء وإتقان.

لكن حتى الفن الذي لا يُنتج بقصد مباشر لتعزيز الحرية يظل، في جوهره، فنا يعمل لصالحها. فاعتقال ومحكمة فرقة الروك التشيكية "The Plastic People of the Universe" كانا من الشرارات التي قادت إلى اندلاع الثورة المخملية، لا لأن موسيقاهم حملت خطابا سياسيا صريحا، بل لأن حرية عزف موسيقى الروك كانت تُفهم، كما كتب فاتسلاف هافيل، بوصفها حرية إنسانية أساسية. فهي، في جوهرها، لا تختلف عن حرية التفلسف والتفكير السياسي، وحرية الكتابة، وحرية التعبير عن المصالح الاجتماعية والسياسية المتنوعة للمجتمع والدفاع عنها. ويتضح من ذلك أن العيش "في الحقيقة" يظل مستحيلا ما لم يكن المجتمع، وأفراده، أحرارا في ممارسة الفن.

يساعد إريك آيدل، عضو فرقة موتلي بايثون، على توضيح سبب ذلك حين كتب: "هناك طريقة واحدة على الأقل لقياس مقدار الحرية في أي مجتمع، وهي حجم الكوميديا المسموح بها؛ فمن الواضح أن المجتمع السليم يتيح قدرا أكبر من السخرية مقارنة بالمجتمع القمعي". وبالرغم من أنه يمكن العثور على دلالات سياسية واضحة في بعض أعمال موتلي بايثون - ولا سيما في فيلمي "حياة براين" و"موتلي بايثون والكأس المقدسة" - فإن طرح آيدل يتجاوز ذلك ليؤكد أن مجرد إنتاج الكوميديا هو في حد ذاته فعل سياسي، وفعل يعمل بطبيعته لصالح الحرية. فمجرد وجود "اسكتش البيغاء"، على سبيل المثال، يشكل انتصارا للحرية لا يقل شأنًا عن النقاش حول شرعية أنماط الحكم المختلفة في "الكأس المقدسة". وكما قال مارك توين ذات مرة: "قلة الاحترام هي بطل الحرية وحصنها الأكيد".

يمكن للفن أن يكون مقلقا ومزعجا. أيا كان شكله، فهو يدفع المتلقي إلى مراجعة أفكاره الموروثة، وإعادة النظر في مسلماته القديمة، وتفكيك أنماط التفكير التي اعتادها. كانت إميلي ديكنسون تقول: "إذا شعرتُ جسديا وكأن قمة رأسي قد أُزيلت، عندها أعلم أن ما قرأته شعر". وعبر إي. إي. كامينغز عن الإحساس نفسه حين كتب أن تصوره للتقنية الشعرية يمكن تلخيصه "في خمس عشرة كلمة، عبر اقتباس السؤال الأبدى والجواب الخالد من البورلسك: هل تضرب امرأة ومعها طفل؟ لا، سأضربها بقطعة طوب". وتمنح مارغريت أنود قراءها التجربة ذاتها على الصفحة، في قصيدتها "أنت تناسبني"، حين تكتب:

أنت تلائمني
كخطافٍ في غُروة

خطافٍ صيدٍ
وعينٍ مفتوحة

يحدث الفن عندما تتغير تصوراتنا: اللوحة النقطة التي تبدو مختلفة من مسافة قدم واحدة عنها من الجانب الآخر للغرفة، التباين بين أفلام لورانس أوليفيه وكينيث براناغ لمسرحية شكسبير هنري الخامس، إصرار فن البوب على تحويل الأشياء اليومية إلى أعمال فنية، أو تأكيد جون كيج أن الصمت نفسه موسيقى. الفن يدعونا باستمرار لإعادة ضبط توقعاتنا وإعادة النظر فيما نظن أننا نعرفه. تجربة الفن، سواء كنا مبدعين أو متلقين، تعلمنا التفكير بمرونة، وهذا يجد ذاته شكل من أشكال الحرية.

ولكن ما يجعلني أقول إن الفن يعمل من أجل الحرية ليس مجرد الشعور بالتححر الذي تولده استجابتنا الجمالية. الفن يطالبنا بالتفكير. لكنه لا يحدّد لنا موضوعا واحدا فقط لنفكر فيه. إنه يتيح لنا الحرية في التعبير عن تعدّد آرائنا. الفن، مثل الحرية، لا يحتمل الأيديولوجيا. كما كتب ویتان:

هل أنا متناقض؟

حسّا، أنا متناقض،

(أنا كبير، وأحمل في داخلي تعددا من الأوجه).

وبالمثل، لاحظ رالف والدو إيمرسون أن "الاتساق الأحق هو عفريث العقول الصغيرة، يعشقه صغائر رجال الدولة والفلاسفة ورجال اللاهوت. أمّا النفس العظيمة فلا شأن لها بالاتساق". بالنسبة للعديد من الفنانين، فإن فكرة وجود رأي ثابت ونهائي حول موضوع ما هي ببساطة غير منطقية. الفهم ينشأ من خلال عملية إبداع الفن، كما تنشأ المعرفة من خلال تفاعلات المجتمع الحر، أو تنشأ الأسعار من خلال تفاعلات

السوق الحرة. كتب غراهام والاس، المؤسس المشارك لكلية لندن للاقتصاد، ذات مرة: "كانت الفتاة الصغيرة تمتلك موهبة الشاعرة، فعندما طُلب منها أن تتأكد من معنى كلامها قبل أن تتكلم، قالت: كيف يمكنني أن أعرف ما أفكر فيه قبل أن أرى ما أقول؟" الفن يسمح لنا بأن نقرر أننا نفكر في odi et amo في آن واحد: أنا أكره وأنا أحب. إنه يمنحنا الفرصة للاحتفاء ببطولة هنري الخامس بينما نحزن على تكاليف الحرب. ويكشف أن أكثر من شيء واحد يمكن أن يكون صحيحاً في وقت واحد، وأنه يمكن أن تكون هناك وجهات نظر متعددة حول نفس المشهد.

الفن يتيح للأفكار أن تتفاعل بطريقة خلاقة، ومن هذا التفاعل بالذات تنبثق أعظم الابتكارات.

هذا ما قصده العالم مات ريدلي حين قال: "عليك أن تفهم كيف يجمع البشر عقولهم ويتيحون لأفكارهم أن تتفاعل وتتجدد وتتلاقى، بل وتتزوج. بعبارة أخرى، عليك أن تفهم كيف تمارس الأفكار الجنس". وهذه هي نوعية الحرية الفنية والفكرية التي أشاد بها رونالد ريغان -الذي كان ممثلاً قبل أن يصبح سياسياً- عندما قال: "في جو من الحرية، يكون الفنانون والرعاة أحراراً في التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه وخلق ما هو جريء؛ إنهم أحرار في ارتكاب أخطاء فادحة وفي الاحتفاء بالإنجازات العظيمة".

تحدث مثل هذه الإبداعات الجريئة -هذا التزاوج الخصب بين العقول- في كل مكان، حتى في أشد الظروف قسوة. فالفن، بعد كل شيء، يُنتج حتى تحت أكثر الأنظمة قمعية وفي أحلك السجون. يقول الموسيقي والليبرتاري ليندي فونفجورد: "الرغبة في الحرية هي أقوى قوة للإبداع لدى الفنان؛ ولهذا السبب، حتى في أكثر البيئات قمعا، يتم إنتاج بعض من أجمل وأقوى الأعمال الفنية". ومن اللافت أن بعض المراقبين اقترحوا أن استمرار حيوية الروح الفنية في مواجهة القمع قد يوحي بأن أفضل الأعمال الفنية قد تحتاج أحيانا إلى قدر قليل من الاستبداد. يقول فيديريكو فيليني: "إذا ترك الفنان حراً في فعل ما يشاء، فإنه غالبا ما ينتهي به الأمر إلى عدم فعل أي شيء على الإطلاق. إذا كان هناك شيء واحد يهدد الفنان، فهو بالضبط الحرية المطلقة، والانتظار الطويل للإلهام وما إلى ذلك". فمن دون وجود ما يُقاوم أو يُعترض عليه، فما الذي سيحفّز الدافع الإبداعي؟

هذه وجهة نظر واحدة، لكن ألبرت كامو يؤكد أن أي قيود يجب أن تنبع من الذات. فقد كتب: "من دون حرية، لا يوجد فن؛ الفن يعيش فقط على القيود التي يفرضها على نفسه، ويموت بسبب كل القيود الأخرى". فالقاعدة التي يُقبل بها طواعية كتحدٍ فني تختلف جوهريا عن القاعدة المفروضة من الخارج. يطرح كيتس نفس الفكرة في قصيدته عن السوناتة حين يقول: "...إذا كان لا بد أن نكون مقيدين، / ...إذا لم نسمح للإلهام أن يكون حراً، / فسوف يُقيد بأكليل من صنعه هو نفسه". لذلك، علينا أن نحافظ على فننا

ونحميه من أولئك الذين يفرضون قيودهم القسرية على إبداعاتنا الجريئة، سواء ادّعوا أنهم يفعلون ذلك "لصالحنا" أو "لصالح المجتمع".

إيفان غريغوريفيتش، الشخصية الرئيسية في رواية الكاتب الروسي فاسيلي غروسمان "تدفق أبدي"، يرى أن التفكير في حرياتنا الفنية والاجتماعية والسياسية على أنها منفصلة هو أمر عبثي:

كنت أظن أن الحرية تعني حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الضمير، لكن الحرية أوسع من ذلك: إنها حياة كل فرد بكل تفاصيلها. فالحرية تعني أن يكون لديك الحق في زراعة ما ترغب، وصنع الأحذية أو المعاطف، وخبز الخبز من الدقيق المستخرج من حبوبك، وبيعه أو الاحتفاظ به كما تشاء. بالنسبة لمشغل المخرطة، أو العامل في مصنع الصلب، أو الفنان، فالحرية تعني القدرة على العيش والعمل كما تختار أنت، وليس كما يفرض الآخرون. وفي بلدنا، لا توجد حرية لا للكتاب ولا للفلاحين ولا للحرفيين.

لقد فقد فنانون حياتهم بسبب استخدامهم للكاميرات والفرش والأقلام والأزاميل وأدوات أخرى، وحتى أحذية الرقص، التي نعتمد عليها في صناعة فننا. لذلك، يعود إلينا أن نستخدم هذه الأدوات لصنع فننا كما نريد، وأن نقوم بعملنا كما نختار، وأن نتمكن فن الآخرين وحريرتهم. الفن يولد من الحرية، والحرية تولد من الفن. إنه تافه وحيوي، غريب وجميل. الفن وحده لن ينقذنا، لكنه بدون الفن، لن نستطيع أن ننقذ أنفسنا. كما قال ريتشارد ويلبر: "الفن دائماً، يا حبيبتي، مسألة حياة أو موت، كما قد تكونين نسيت".

الحجة المتواضعة من أجل الحرية

بقلم آرون روس باول

الليبرتارية فلسفة ذات تبعات عميقة وجذرية. غير أنّ هذه التبعات لا تقوم على ادعاء امتلاك معرفة بما هو الأصلح للآخرين، بل تنبع من مستوى عالٍ من الشك في معرفة الفرد ذاته، أي في قدرته على توجيه حياة غيره أو إدارتها. فالتواضع، بوصفه فضيلة ونتاجا لموقف نقدي متشكك، يُعدّ عنصرا جوهريا في الحياة الجيدة وأساسا لا غنى عنه للحرية. آرون روس باول هو باحث في معهد كاتو، ومحرر مشروع Libertarianism.org التابع له، وهو مشروع يهدف إلى تطوير أكبر منصة إلكترونية مخصصة للأبحاث والمواد الليبرتارية. وقد نال درجة الدكتوراه في القانون من جامعة دنفر.

قد أكون مخطئا في معظم ما أعتقد أنني أعرفه. فما أجمله يفوق بكثير ما أدركه، إلى حدّ تبدو فيه معرفتي المحدودة كقارب صغير تائه في محيط شاسع من الجهل.

ولا أشعر بأي حرج في الإقرار بهذه الحقيقة غير المريحة، ليس فقط لأن الاعتراف بالحقيقة فضيلة في حد ذاته، بل لأن الجميع يشتركون في الوضع نفسه. فجهلنا -أي ما لا نعرفه- يتجاوز دائما وبفارق واسع ما نملكه من معرفة، وهذا ينطبق حتى على أذكى الناس وأكثرهم تعليما.

إن الوعي بهذه الحقيقة ينبغي أن يقودنا إلى التواضع. وهذا التواضع، القائم على فهم واقعي لكيفية اشتغال السلطة والحكومة، يجب أن يدفعنا إلى تبني الليبرتارية. فالليبرتارية، في جوهرها، فلسفة تواضع؛ فلسفة تقبل البشر على ما هم عليه، وتمنحهم الحرية الكفيلة بتمكينهم من تحقيق أقصى إمكاناتهم. وهي فلسفة تعي حجم الأذى الذي قد ينجم عن نقائص البشر حين تُقترن بالقوة القسرية للدولة. لذلك تسعى الليبرتارية إلى تقييد سلطة الحاكمين، لأنها تدرك أنهم ليسوا سوى أفراد عاديين يمارسون سلطة استثنائية، وأن الأضرار المحتملة لهذه السلطة غالبا ما تفوق المنافع المرجوة منها. إن الليبرتارية مؤسسة على التواضع، وترفض التسليم بغطرسة من يعتقدون أنفسهم أسمى أو أقوى من غيرهم.

لنبدأ أولاً بتأمل معنى أن نتعامل بتواضع مع ادعاءاتنا بالمعرفة. للوهلة الأولى، قد يبدو أن كل واحد منا يمتلك قدراً كبيراً من المعرفة، بدءاً مما تناوله على الإفطار هذا الصباح، وصولاً إلى عدد الأقمار التي تدور حول كوكب المريخ. فنحن نعرف أن جورج واشنطن كان أول رئيس للولايات المتحدة، وأن بورييس يلتسين كان أول رئيس للاتحاد الروسي، كما نعرف أن القيادة تحت تأثير الكحول فكرة سيئة.

لكن إذا تأملنا التاريخ الفكري للبشرية، نجد أن قناعاتٍ راسخة تهاوت واحدة تلو الأخرى. فما عُدَّ حقيقة علمية قبل ثلاثة قرون يُنظر إليه اليوم بوصفه ضرباً من العبث. فقد كان الملع العقول في زمنٍ ما يعتقدون أن فهم عقل الإنسان وطباعه ممكن من خلال فحص النتوءات في جمجمته، وأطلقوا على هذه الفكرة اسم "علم فراسة الدماغ" في محاولة لإضفاء طابع علمي عليها. كما كان الحكماء والعلماء يوماً على يقين تام بأن الأرض هي مركز الكون.

ليس العلم وحده ما يعجز عن بلوغ حقيقة نهائية وخالدة. فالعقول اللامعة طالما انخرطت في سجلات لا تنتهي حول أعقد المسائل الفلسفية منذ أن وجدوا على هذه الأرض. قبل نحو ألفين وخمسمائة عام، ظن أفلاطون أنه بلغ تعريفاً حاسماً للعدالة، غير أن معظم الفلاسفة الذين جاؤوا بعده خالفوه، من دون أن ينجح أيٌّ منهم في تقديم تصور لا يطاله النقد.

لهذا ينبغي أن نظل مشككين على الدوام إزاء ادعاءات المعرفة المطلقة. فإذا خُيِّل إليك أن مسألة فلسفية قد حُسمت نهائياً، فالأرجح أنك واهم. وإذا اعتقدت أن العلم المعاصر يحيط بموضوع ما إحاطة كاملة، فغالبا ما ستكتشف بعد سنوات قليلة أن الأمر لم يكن كذلك. بل وأكثر من ذلك، إذا كنا نشك -على نحو مبرر- في معرفة البشرية جمعاء، فيجب أن يكون شكنا أشد تجاه ادعاءات اليقين الصادرة عن أفراد بعينهم.

ومع ذلك، لا يمنع كل هذا كثيرين منا من الشعور، في لحظات كثيرة، بأننا لا يمكن أن نكون مخطئين.

في الجامعة، بدأت أدرك، للمرة الأولى، مدى انتشار هذه الغطرسة المعرفية. فقد أدهشني الاتساع الذي كان كثير من أساتذتي يمنحونه لمجالات اختصاصهم. فالحاصل على الدكتوراه في السينما الكوميدية الأمريكية في مطلع القرن العشرين كان يرى نفسه مؤهلاً للحكم على أحدث أبحاث الفيزياء، بل ولإلقاء الدروس على طلابه حول أنواع السرطان التي تستحق النصب الأكبر من التمويل. ولا يقتصر هذا السلوك على الأوساط الأكاديمية، بل يتجلى بوضوح خارجها، ولا سيما في ميدان السياسة. فكم من الأمريكيين ينظرون إلى التعقيد الهائل لنظام الرعاية الصحية ويقولون بثقة: "أنا أعرف كيف يمكن إصلاحه؟" وكم من النخبين، الذين يفتقرون حتى إلى أبسط المعارف الاقتصادية، يعتقدون أن الخيار الصحيح واضح وأن مرشحاً

بعينه كفيل بتحقيق الازدهار؟ إن الاعتراف بإمكانية الخطأ في القناعات التي نظن أن لدينا ما يبررها يتطلب قدراً من الجهد. لكن ينبغي، على الأقل، أن يكون الإقرار بالجهل أسهل حين نواجه موضوعاً لا نملك عنه معرفة حقيقية علاوة على ذلك، فإن كثيرين منا لا يمارسون قدراً كافياً من النقد إزاء الانتقال من معرفة الوقائع إلى إصدار أحكام قيمة. ولتوضيح ذلك، يمكن الاستعانة بمثال علماء التغذية؛ فهم يفترضون أنهم قادرون على تحديد الأطعمة الأكثر صحية، أي تلك التي تمنحنا أكبر قدر من العناصر الغذائية مع أقل قدر ممكن من المكونات الضارة. فإذا استهلكنا المادة "س"، أمكننا توقع النتيجة "ص". (مع الإقرار بأن هذا النوع من المعرفة قد شهد تحولات عميقة في السنوات الأخيرة). غير أن هذا "الواقع" لا يقود بالضرورة إلى "ما ينبغي". فالسؤال عما هو صحي يختلف جذرياً عن السؤال عما ينبغي لي أن أكله. قد أعني تماماً أن البطاطس المقلية أقل فائدة للصحة من البروكلي المطهو على البخار، ومع ذلك قد يكون المشروع بالنسبة لي أن أختار البطاطس المقلية على مائدة العشاء هذا المساء. ذلك لأن "ما ينبغي" لا يُختزل فيما هو الأكثر صحة فحسب، بل قد يتضمن اعتبارات قيمة أخرى، مثل المتعة المنتظرة، أو الكلفة المادية للبدائل، وغيرها. فالتغذية تتناول قيمة واحدة بعينها، هي الصحة، لكنها لا تقول شيئاً عن باقي القيم.

وينطبق هذا القدر من الشك السليم على الآخرين كما على ذاتنا؛ إذ ينبغي لي أن أشك في ادعاءاتك باليقين المطلق، كما ينبغي لي بالقدر نفسه أن أشك في صحة ادعاءاتي أنا.

بطبيعة الحال، لا ينبغي لهذا الشك أن يقودنا إلى إنكار جميع ادعاءات المعرفة، لكنه يفترض أن يدفعنا إلى تبني موقف يتسم بالتواضع. وحين ندرك أن الآخرين يواجهون الصعوبات نفسها في التحقق من الحقيقة، يصبح من المشروع أن ننتظر منهم بدورهم درجة مماثلة من التواضع.

ومن هذا المنطلق، يوجهنا التواضع المعرفي نحو تبني نزعة ليبرتارية. فإذا كنا نشك، على نحو معقول، في قدرتنا على الإحاطة التامة بالحقيقة والقيم، وجب علينا أن نترث قبل فرض قناعاتنا على أشخاص قد يختلفون معنا. وبصيغة أخرى، ينبغي أن نتردد قبل اللجوء إلى الإكراه، سواء باستخدام العصا أو من خلال استدعاء الشرطة لاستخدام هراواتهم.

لماذا؟ قد تكون أي سياسة عامة خاطئة أو غير ناجعة، لكن أليس من الممكن دائماً التراجع عنها وتصحيحها؟ ثم ماذا عن الفوائد المحتملة التي قد نجنيها من السعي إلى تحسين العالم عبر إكراه الآخرين، سواء بقوتنا الذاتية أو من خلال أدوات الدولة، حتى وإن أدى ذلك أحياناً إلى الإضرار ببعض الأفراد؟ وإذا كنا واثقين تمام الثقة من صواب قيمنا، ومن أن الوقائع تدعمها، فأي ضرر يمكن أن ينجم عن توظيف السياسة لإجبار الجميع على الامتثال لها؟

ولتبيان مكن الخلل في هذا النمط من التفكير، قد يكون من المفيد التأمل في سؤال غاية الحياة نفسها. فقد رأى الفيلسوف اليوناني القديم أرسطو أن الخير الوحيد الذي يُطلب لذاته هو بلوغ "اليودايمونيا"، وهي حالة تُترجم عادة إلى "السعادة" أو الازدهار".

رأى أرسطو أن اليودايمونيا لا تكمن في لحظات منفصلة من اللذة أو الألم -وهي الدلالة الشائعة لعبارة "أنا سعيد"- بل تتحقق فقط من خلال الحكم على الحياة بوصفها كلاً متكاملًا. ففي نهاية حياته، يلتفت الإنسان إلى ماضيه متسائلاً: "هل كانت حياتي جيدة؟". وكل ما نكونه، وكل معنى لوجودنا، يتوقف على قدرتنا على الإجابة بالإيجاب حين نبلغ تلك اللحظة.

وكان لأرسطو تصوره الخاص عن الحياة الفضلى، أي الحياة التي تتجلى فيها اليودايمونيا بأقصى صورها. فقد اعتبر أن ذلك يتحقق بالعيش وفق ما يميز الإنسان على نحو فريد: قدرته على التفكير. ومن ثم، فإن أرقى أشكال الحياة وأسماها هي تلك التي نكرسها للتأمل العقلي. وربما لا يكون من المستغرب أن يرى أحد أعظم فلاسفة التاريخ أن السعادة تنبع، في جوهرها، من حياة مكرسة للفلسفة.

كان هذا هو تصور أرسطو، بلا شك. غير أنه كما يتعين علينا الإقرار بمحدود معرفتنا بالعالم الخارجي، ينبغي لنا كذلك أن نتحلّى بالتواضع في تقديم وصفات جاهزة لحياة سعيدة. فما يشكل السعادة بالنسبة لي قد لا يكون كذلك بالنسبة لك. لا وجود لـ"إنسان" مجرد وسعيد على نحو عام، بل هناك مليارات الأفراد المختلفين جذرياً في تجاربهم وتطلعاتهم. قد تتحقق السعادة في النشاط العقلي والتأمل، لكنها قد تنبع أيضاً من تربية الأبناء، أو من معايشة الفن العظيم، أو من تأسيس مشروع ناجح، أو من التفوق الرياضي، أو من مساعدة من هم أقل حظاً.

وإذا كانت الحياة الجيدة لكل إنسان مرتبطة بخصائص تجربته الفردية، فإن السبل المؤدية إليها ترتبط بها بدورها. فقد تختلف طريقتي في جعل حياتي ذات قيمة عن طريقتك، ليس فقط من حيث الغايات التي نسعى إليها، بل كذلك من حيث الوسائل والطرق التي نضمنها لتحقيق تلك الغايات.

على الرغم من أن أرسطو قد أخطأ في بعض التفاصيل، أعتقد أنه كان محقاً في الصورة العامة. معظم الناس يريدون أن يعيشوا حياة جيدة ومرضية، ويمكننا القول إن الحياة الجيدة هي الحياة التي نعيشها سعياً وراء الحياة الجيدة. كما قال مؤسسو الولايات المتحدة في إعلان الاستقلال، إنها "السعي وراء السعادة". قد تأخذ مساعيها المختلفة مسارات مختلفة، اعتماداً على ظروفنا واهتماماتنا وقيمتنا.

ما يهم هو السعي نفسه.

احترام بعضنا البعض -الاعتراف بكرامة بعضنا البعض ككائنات ذاتية التوجيه (ما يسميه الفلاسفة "مستقلة")- يعني احترام الأشكال المختلفة لهذا السعي. وهذا يعني عدم تثبيط بعضنا البعض بشكل فعال في سعيها نحو الخير، والاعتراف بحق كل واحد منا في اختيار طريقه الخاص.

لقد توصلت إلى استنتاج مفاده أن ذلك يستلزم بالضرورة دولة محدودة بشكل جذري، بالتأكد مقارنة بالدول الفعلية التي نراها حول العالم. لفهم السبب، نحتاج إلى نظرة واقعية لكيفية عمل الحكومات.

في حياتهم الخاصة، كثيرا ما يتصرف الأفراد بأنانية أو بسلوكيات ضارة، حتى حين يكون ذلك على حساب الآخرين، بل وقد يؤذون غيرهم أحيانا بدافع المتعة أو الإثارة. فالنشالون يسرقون الغرائب، والمحتالون يستغلون كبار السن. ومع ذلك، يميل كثيرون، عند التفكير في الحكومة، إلى افتراض أن هذه السمات السلبية تتلاشى بمجرد أن يتولى الشخص منصبا عاما، وكأن السياسيين يتخلون عن مصالحهم الذاتية ليصبح دافعهم الوحيد هو تحقيق الصالح العام.

غير أن هذا التصور ساذج بوضوح. فالناس يظلون على طبيعتهم، حتى عندما يُمنحون ألقابا رسمية وسلطة على شؤون الآخرين. إن شغل منصب سياسي أو إداري لا يجعل المرء، تلقائيا، أكثر اطلاعا -أو أحسن- من سائر الناس. وهناك تيار فكري يتبنى مقاربة واقعية لفهم عمل الدولة، ينطلق من أن الأفراد لا يغيرون طبيعتهم بمجرد دخولهم إلى الحكومة، بل تتغير فقط القيود المؤسسية التي تحكم سلوكهم، إذ تُتاح لهم سلطات لا يتمتع بها غيرهم. ويُعرف هذا الاتجاه الفكري باسم "مدرسة الخيار العام".

يعلّمنا هذا التيار أن السياسيين وموظفي الدولة يتخذون قراراتهم بالاستناد إلى المعرفة المتاحة لديهم، وفقا لما يرونه هم "الأفضل"، وهو تقييم يتشكل بالضرورة من أحكامهم الذاتية ومن مصالحهم الخاصة. وقد تتمثل هذه المصالح في المال أو الشهرة، لكنها غالبا ما تختزل في هدف أبسط: الحفاظ على الموقع والسلطة.

ونتيجة لذلك، تميل السياسات العامة في كثير من الأحيان إلى خدمة الفئات الأكثر حضورا وصوتا -أي أولئك الأقرب إلى أعين السياسيين- وذلك على حساب عموم المجتمع. ولهذا السبب تعتمد الدولة وتنفذ أحيانا سياسات شديدة السوء، كالإعانات الزراعية التي ترفع أسعار المواد الغذائية، وتؤدي إلى هدر الموارد وسوء تخصيصها، رغم تعارضها الواضح مع الأدلة والمنطق. ونادرا ما يكون السياسيون راغبين عمدا في تبني سياسات فاشلة، لكنهم يتأثرون أساسا بالفاعلين المرتبطين لهم، مثل المزارعين المستفيدين من هذه البرامج. وبما أنهم لا يدركون بصورة مباشرة الآثار السلبية لقوانينهم ولوائحهم القانونية على بقية المجتمع -كارتفاع أسعار المواد الغذائية أو تراجع التنوع- فإنهم يواصلون دعم سياسات سيكون التخلي عنها أجدى للجميع.

فضلا عن ذلك، فإن كثيرا من المتضررين من هذه السياسات يظنون، في الغالب، غير مدركين للأذى الذي يلحق بهم. فالحصول على المعلومات اللازمة مكلف، وغالبا ما تتجاوز كلفته ما يمكن تعويضه حتى لو ألغيت تلك السياسات السيئة. لذلك نبقي، كما يقول اقتصاديو تيار الخيار العام، في حالة "جمل عقلائي". وبما أننا لا نعي الأعباء التي تفرضها علينا هذه السياسات، فإننا نعجز عن إيصالها إلى السياسيين الذين ننتخبهم. وفي المقابل، تميل المصالح الخاصة لتكون "أكثر صخبا" من بقية المجتمع.

ومن المهم التنبيه إلى أن هذا الوضع لا يعود إلى وجود "الأشخاص الخطأ" في مواقع المسؤولية، ولا يمكن معالجته ببساطة عبر انتخاب قادة أفضل، بل هو نتيجة طبيعية لطريقة عمل الحكومة عندما تتجاوز حدودا مؤسسية معينة.

ثمة حقيقة أخرى بشأن الحكومة ينبغي أن تثير قلق من يتحلون بالتواضع، وهي اتساع نطاق نفوذها. فلنتصور أن لديّ منظومة قيم خاصة جدا تتعلق بتربية الأطفال، وأتني أؤمن بطريقة معينة باعتبارها الأفضل لترجمة تلك القيم إلى واقع. ما دمت لا أتحمك في الدولة، فإن تأثيري سيظل محدودا بأطفالي وحدهم، وبأطفال أولئك الآباء الذين يختارون طوعا الانخراط في برنامجي التربوي.

أما إذا أتيح لي تسخير سلطة الدولة لفرض قيمي ومعتقداتي، فإن دائرة نفوذي ستوسع لتشمل جميع الأطفال في مدينتي، أو في ولايتي، وربما في البلاد بأسرها. عندها لن يبقى أمام أحد خيار سوى تربية أطفاله وفق التصور التعليمي الذي أراه أنا الأنسب.

إذا كنا متشككين بحق، فإن هذا الأمر ينبغي أن يثير قلقنا الشديد، لأن المعتقدات المتعلقة بأفضل طريقة لتربية الأطفال قد يتبين في النهاية أنها خاطئة. وفي هذه الحالة، لن يتضرر عدد قليل من الأطفال فحسب، بل جميعهم. وماذا لو اختلف الآباء -كما هو الحال غالبا- في فهمهم لما يعنيه "الأفضل"؟ وماذا لو كانت لديهم قيم مختلفة بشأن التعليم؟

الدولة التي لا تضع حدودا مناسبة تجبر الجميع على اتباع نهج واحد يفترض فيه أن شخصا أو مجموعة ما يمكنها معرفة ما هو الأفضل للجميع بشكل قطعي. علينا جميعا أن نتشكك في مثل هذه الادعاءات، وأن نتبنى قدرا كبيرا من التواضع.

والسؤال هنا: ما هي الحدود التي ينبغي وضعها للحكومة؟ وكيف يمكن أن تبدو دولة قائمة على مستوى مناسب من الشك؟ ستكون دولة تكفي بتوفير بيئة يملك فيها المواطنون الحرية في السعي وراء الحياة الجيدة، وفق ما يفهمه كل منهم شخصيا.

لا يمكننا السعي وراء الخير بشكل هادف في ظل التهديد المستمر بالعنف، لذا يجب على الدولة أن تحمي من الآخرين الذين قد يلحقون بنا الأذى الجسدي. ولا يمكننا الحصول على الموارد التي نحتاجها لعيش حياة كريمة والاستفادة منها بشكل كامل إذا لم نكن آمنين في ممتلكاتنا، لذا يجب على الدولة أن تتخذ إجراءات للحد من السرقة، وأن تطالب اللصوص بتعويضنا عن السرقات التي تحدث بالفعل.

عندما تقوم الدولة بهذه الأمور -عندما تحمي من العنف والاحتياط والسرقة- فإنها تفي بدورها في تحرير كل مواطن ليحقق حياة طيبة بطرق شخصية وفريدة من نوعها تتوافق مع قيمه الخاصة.

ولكن عندما تفعل الدولة أكثر من ذلك -عندما تأخذ منا موارد تتجاوز ما تحتاجه للوفاء بهذه الواجبات، وعندما تمارس قوتها القسرية لإجبار بعضنا على العيش وفق قيم الآخرين- فإنها تفشل في منحنا الكرامة التي نستحقها كبشر عقلانيين ومستقلين. إنها تستبدل أحكامنا بأحكامها وتضع عوائق أمام سعيها إلى الحياة الكريمة.

في النهاية، إذا احتجنا إلى دولة، فذلك فقط لما تقدمه لنا من فائدة في سعي كل منا نحو السعادة. نحتاجها لهذا الغرض وحده، لا أكثر. والتواضع السليم يعني الاعتراف بأنه مهما كانت ثقتنا في فهمنا للأمور، فلا يحق لنا استخدام الدولة لإجبار الآخرين على اتباع النمط الذي نراه نحن الأنسب. ففعل ذلك يعني الاستسلام للغطرسة وتجاهل دروس التاريخ؛ فما يبدو اليوم بدهيا أو واضحا، قد يثير السخرية غدا.

عندما نتحلى بالتواضع، سننظر إلى العالم على أنه مكان معقد للغاية، يسكنه أشخاص يشرعون في رحلاتهم الفردية سعيا وراء السعادة. سنصبح متشككين في الدعوات لمنح الدولة سلطات تتجاوز حماية حقوقنا الأساسية في الحياة والحرية والسعي نحو السعادة. كما ذكر الفيلسوف المتواضع جون لوك: "بما أننا جميعا متساوون ومستقلون، فلا ينبغي لأحد أن يؤذي الآخر في حياته، أو صحته، أو حريته، أو ممتلكاته".

استخدام العنف لإملاء طريقة حياتنا على الآخرين، رغم أنهم لا يوافقون عليها، ليس سوى تعبير عن الغطرسة. أما الامتناع عن العنف والاعتماد بدلا من ذلك على الإقناع الطوعي، فهو النهج المتواضع والليبرتاري.

فالحكمة لا تكمن فقط في إدراك قوة الفرد، بل في فهم حدودها.

وعد أفريقيا بالحرية

بقلم أولومايو أوكيديران

الليبرتارية في أفريقيا تشهد توسعا متزايدا وتعيد وصل نفسها بجذور الحرية الأفريقية الأصيلة. أما العقلية الاشتراكية التي جلبها المستعمرون السابقون للقارة، والتي قدّمت مفهوم "الأفريقية الحقة" على أساس القبول بالانقسامات بين الأفارقة وفق الحدود التي رسمها مؤتمر برلين، فقد باتت اليوم موضع رفض. ويسعى الليبرтариون الأفارقة إلى تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا حديثة، مزدهرة، وحرّة. أولومايو أوكيديران عضو في المجلس التنفيذي لمنظمة "طلاب من أجل الحرية"، ومؤسس منظمة "طلاب الحرية الأفريقية"، ويدرس في الجامعة الفيدرالية للزراعة في أويوكوتا، نيجيريا.

عرفت أفريقيا أشكالا متعددة من الاستعمار. فهناك الاستعمار التقليدي المعروف، حين تقاسمت قوى أوروبية وعربية مختلفة القارة وفرضت سيطرتها عليها، وهو استعمار انتهى إلى حدّ ما، بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر. غير أن هناك نوعا آخر مازال قائما، يتمثل في الاستعمار الكامن في العقول. فقد هيمت أيديولوجيات الدولة على تفكير عدد من المثقفين، ممن ينظرون إلى الأسواق باعتبارها معادية بطبيعتها لأفريقيا، ويصرّون على الإبقاء على الحدود الاستعمارية كوسيلة لعرقلة التبادل بين الأفارقة تحت ذريعة حماية "الهوية الأفريقية"، كما يفسّرون مجتمعاتنا من خلال الإطار الفكري الذي صاغه المنظّر الألماني كارل ماركس، الذي لم يكن ملما بمجتمعاتنا ولا معناها.

غالبا ما تقدّم "الرأسمالية" -ويقصد بها قيام الأفراد بإنتاج السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح وتبادلها مع سلع وخدمات ينتجها آخرون- بوصفها ظاهرة نشأت في الغرب، وبالتالي يُنظر إليها على أنها غريبة عن الثقافة الأفريقية. وتتكرر الحجة الشائعة التي تقول إن الرأسمالية تؤدي بالضرورة إلى تآكل النسيج الاجتماعي تدريجيا، مُفضيةً إلى نشوء طبقة "برجوازية" محدودة العدد وأكثر ثراء، على حساب العمال الصناعيين والفلاحين. ويذهب المفكرون الماركسيون واللينينيون إلى التأكيد على أن تهميش الفلاحين وإفقارهم نتيجة حتمية لنظام الإنتاج الرأسمالي، أي النظام القائم على إنتاج السلع من أجل الربح.

يبدو أنهم نادرا ما يتساءلون قط: "هل هذا صحيح؟". فكثير من المثقفين الأفارقة الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا يعودون وهم مثقلون بقوالب فكرية جاهزة، لم يعودوا معها قادرين على رؤية مجتمعاتهم كما هي. لا يكثرثون بالرجوع إلى تاريخ مجتمعاتهم، ولا يستطيعون إدراك الوقائع الماثلة أمام أعينهم.

لقد قام باحثون، من بينهم البروفيسور جورج أيتي، بدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأفريقيا. والنتائج التي توصل إليها هو وغيره من الباحثين كفيلة بأن تصدم الماركسيين الذين يصرون على تصوير الأفارقة بوصفهم غير عقلانيين، غير مدركين لمعنى التجارة، ومنخرطين في شكل بدائي من التراكم الشيوعي. فما الواقع إذن؟ إننا نجد تاريخا غنيا بالتجارة الحرة داخل أسواق مفتوحة، حيث تُحدد الأسعار بالتوافق بين البائع والمشتري لتحقيق ربح متبادل، إلى جانب ريادة الأعمال والابتكار، والتجارة بعيدة المدى، وأسواق الائتمان، وإدارة الشركات والمؤسسات، فضلا عن وجود أنظمة متقدمة للقانون التجاري.

تصور مضلل. ويشير أيتي كذلك إلى أن نموذج الشركة المساهمة ذات المسؤولية المحدودة، الذي يُربط غالبا بالرأسمالية الحديثة، لم يظهر إلا في مرحلة متأخرة نسبيا من تاريخ المجتمعات الأوروبية. وفي هذا السياق، يبين روبرت هيسن، مؤرخ تنظيم الشركات، أن الاعتقاد السائد بأن "المسؤولية المحدودة هي العامل الذي مكّن الشركات من جذب رؤوس أموال ضخمة من مستثمري القرن التاسع عشر لتنفيذ التصنيع في الولايات المتحدة" ليس سوى أسطورة. فالواقع، كما يوضح، أن "الثورة الصناعية أنجرت أساسا من خلال الشركات والشركات المساهمة غير المسجلة، ونادرا ما تمت عبر الشركات بالمعنى القانوني الحديث"⁶². وعلاوة على ذلك، فإن الشركات العائلية ليست حكرا على أفريقيا، بل تنتشر في العديد من بلدان العالم، وتُعد من المحركات الأساسية للإنتاج والتبادل والابتكار في اقتصادات السوق عبر مختلف السياقات.

لطالما شكّلت الأسواق والتجارة عنصرا أساسيا في الثقافة الأفريقية منذ آلاف السنين، وهي حقيقة يدركها طلاب تاريخ القارة. فقد عُرفت أفريقيا القديمة بنشاطها التجاري الواسع، الذي شهد توسعا ملحوظا بين القرنين السابع والحادي عشر، مع الازدهار الكبير للتجارة العابرة للصحراء. وفي هذا السياق، كانت اقتصادات حوض البحر الأبيض المتوسط في حاجة إلى الذهب مقابل الملح، ما أتاح فرصا كبيرة لتحقيق الأرباح. وقد مثّل السعي إلى الربح وروح المبادرة الاقتصادية الركيزة التي قامت عليها إمبراطوريات تجارية كبرى مثل إمبراطورية غانا ومالي وسونغاي.

وكانت التجارة بمثابة شريان الحياة للاقتصادات الأفريقية القديمة، إذ أسهمت الأنشطة التي مارسها الأفراد باختيارهم الحر - من مزارعين وحدادين وصيادين ونساء الأسواق إلى التجار المحترفين - في تحقيق التقدم الاقتصادي. وكان توقع الربح هو المحرك الأساسي الذي وجه هذه الأنشطة ودفعها إلى الاستمرار والازدهار.

هل كانت هذه الأنشطة ثمرة تخطيط حكومي منظم؟

الجواب هو لا. فقد نشأت الأسواق وتطورت بصورة تلقائية حين كان التجار يلتقون في أماكن مناسبة، غالبا عند تقاطعات المسالك والطرق داخل الغابات والأدغال. وكان الفلاحون وصغار التجار يزاولون أنشطتهم التجارية بإرادتهم الحرة، مدفوعين بالسعي إلى الربح، لا امتثالا لتعليمات أو أوامر صادرة عن السلطات القبلية أو التقليدية.

وتختلف أشكال ممارسة الأعمال من منطقة إلى أخرى في العالم، فالشركات في ألمانيا أو كوريا الجنوبية أو اليابان أو الولايات المتحدة لكل منها سماتها المميزة. فلماذا يُستبعد أن تكون للأعمال التجارية في أفريقيا خصائصها الخاصة أيضا؟ فالأعمال العائلية، على سبيل المثال، تحتل مكانة أكبر في إيطاليا مقارنة ببعض الدول الأوروبية الأخرى، وينطبق الأمر ذاته على العديد من البلدان الأفريقية. غير أن هذه الخصوصيات لا تعني اختلاف القواعد الاقتصادية الأساسية، ولا تبرر الاعتقاد بأن الشيوعية -التي أخفقت في أوروبا والصين- يمكن أن تنجح في أفريقيا.

يشير أيتي إلى وجود فروقات بين النظم الاقتصادية، موضحا أنه "بينما يستطيع الفرد في الولايات المتحدة أن يؤسس مشروعا تجاريا بمفرده، فإن المشروع في السياق الأفريقي غالبا ما تتولاه الأسرة الممتدة". وفي هذا الإطار، تُوزع أرباح هذه الأنشطة بين أفراد العائلة، في حين تؤول الأرباح في الرأسمالية القائمة على الشركات إما إلى رائد الأعمال الفردي، أو-في حالة الشركات المساهمة- إلى المساهمين. كما تبرز اختلافات واضحة في حجم الإنتاج. فالقدرة على إنتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات اعتمادا على وفورات الحجم تُعد من الخصائص الأساسية للرأسمالية الغربية، بينما يظل "نطاق الإنتاج في ما يسميه أيتي الرأسمالية الفلاحية محدودا للغاية" 63.

يرتبط اتساع نطاق النشاط الاقتصادي غير الرسمي في أفريقيا بوجود حكومات تفتقر إلى الشرعية وتكاد تكون غير مقيدة، وهو وضع يُعد إلى حد كبير من مخلفات الاستعمار الأوروبي واستمرار هيمنة الدولة بعده. وفي ظل غياب سيادة القانون، يصبح كسب العيش مهمة شاقة، ومع ذلك ينجح الناس في ذلك. فهم لا يعولون على الدولة، التي كثيرا ما تتسم بالفشل، بل يعتمدون على الأعراف والقوانين التقليدية الأفريقية. وخلال هذه العملية، اضطر الأفراد إلى توظيف مواردهم المحدودة للتحايل على بيروقراطيات الدولة الكليبتوقراطية، وعلى "مجالس التسويق" ذات التوجه الاشتراكي -وهي بدورها إرث استعماري آخر، جرى إضعافه أو تفكيكه في الوقت الراهن- والتي استُخدمت من قبل الحكام لقمع المزارعين وتقديم الامتيازات لأنصارهم، فضلا عن الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على التجارة.

وقد أسهمت أنشطة القطاع غير الرسمي إسهاما كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي في أفريقيا. إذ يشير تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي، إلى أن هذا القطاع بما يشمله من أنشطة زراعية غير رسمية، يساهم بنحو 55 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 60 في المئة عند احتساب بوتسوانا وجنوب أفريقيا⁶⁴. ويعكس ذلك أن الرخ والتجارة وروح المبادرة ليست ظواهر طارئة، بل عناصر راسخة ومتجذرة في النظم الاقتصادية الأفريقية الأصيلة.

يمكن تصوير المدينة الأفريقية النموذجية على أنها سوق هائلة مفتوحة، حيث تتجلى بوضوح روح المبادرة الفردية. وتكفي زيارة لاغوس في نيجيريا لاكتشاف هذا الطابع الريادي العميق لدى النيجيريين، إذ تبدو المدينة فضاء نابضا بالحركة ومكتظا بممارسات ريادة الأعمال. فالشاب الذي يتصبب عرقا وهو يبيع الوجبات الخفيفة في الشوارع، والطفل الذي ينادي على زجاجات المياه المبردة، ومحصل الحافلة الذي يستقطب الركاب، أو المزارع في القرية المجاورة الذي يتوجه مع أسرته لحرق حقل البطيخ، جميعها أنشطة ذاتية يمارسها أفراد مدفوعون بتوقع تحقيق الرخ. هذه هي أفريقيا كما أعرفها.

هم يمثلون جوهر أفريقيا المستقبل، قارة تسودها حرية التجارة وحرية الأفراد، ويعيش سكانها بسلام. ليست البيروقراطيات الدولية الضخمة للمساعدات الخارجية من سبني هذا المستقبل، ولا المستعمرون السابقون -سواء من فرنسا أو بريطانيا- ولا الاحتكارات الحكومية الفاسدة والبيروقراطيات المحلية، بل بائعات الأسواق، ورجال الأعمال الأفارقة، وما يسميه البروفيسور أيتي "جيل الفهود"، الذين يرفضون الفساد، ويؤمنون بالمساءلة، و "لن ينتظروا الحكومات لتصرف نيابة عنهم"⁶⁵.

يروى رجل الأعمال النيجيري توني إيلوميلو قصة أفريقيا القادرة على مواجهة تحدياتها الاقتصادية والاجتماعية المزمنة من خلال المبادرات الخاصة وريادة الأعمال، بدل الاعتماد على المساعدات أو الأعمال الخيرية الحكومية. ويقدم مفهومه المعروف باسم "أفريكابيتاليزم (أفريقيا الرأسمالية)" - أفريقيا الجديدة، حيث يقود القطاع الخاص الحيوي حل المشكلات الاجتماعية عبر إنشاء الأعمال وخلق الثروة، بعيدا عن النموذج التقليدي للحكومات المركزية التي تدير الصناعات الأساسية، التي غالبا ما تُبنى على توصيات مؤسسات التمويل الإنمائي العالمية حسنة النية - لكنها مضللة-، وتكملها المساعدات الخارجية والأعمال الخيرية لمعالجة القضايا الاجتماعية.

في بيانه المعنون "أفريقيا الرأسمالية: الطريق إلى الازدهار الاقتصادي والثروة الاجتماعية"، يدافع توني إيلوميلو بشكل صريح عن دور المشاريع الخاصة والرأسمالية، مشجعا على "الاستثمارات طويلة الأمد التي تخلق الثروة، تبني المجتمعات، وتفتح فرصا للخروج من الفقر المدقع". ويطرح إيلوميلو حولا قائمة على السوق

لمعالجة القضايا الاجتماعية في أفريقيا، مؤكّداً على أهمية الرأسمالية الحرة كنهج "لإعادة بناء القارة وتغيير صورتها إلى أرض خصبة للاستثمار والابتكار وريادة الأعمال" 66.

وأعتقد أن أفريقيا بحاجة إلى مزيد من الحداثة لتحقيق الازدهار، لكن هذا لا يعني تقليد النموذج الغربي. ففي كتاباته، بما في ذلك كتابه "كيف استبق الاستعمار الحداثة في أفريقيا"، يرفض البروفيسور أولوفيمي تايو "عادة وضع الأفارقة خارج نطاق الإنسانية المشتركة"، معتبرا أن الحداثة ليست حكرا على الغربيين أو الأوروبيين. ويؤكد تايو أن "فهم كيفية تقويض الاستعمار لمسار الحداثة في القارة يمكن من توجيه نقد أقوى للاستعمار، مع استعادة الجوانب المفيدة في الإرث الأفريقي السابق للحداثة، الذي أجهضه الاستعمار الرسمي" 67.

من الضروري التفريق بين التحديث والتغريب، فهاتان الظاهرتان مختلفتان ويمكن الفصل بينهما. فالتحديث اليوم يعكس تطور التفاعلات بين الحضارات الأفريقية، والأمريكية بمختلف مناطقها، والآسيوية، والأوروبية. أما الحمائية وقيود التجارة فقد أدت إلى عزل الأفارقة، ليس فقط عن بقية العالم، بل حتى عن بعضهم البعض.

ولا يوجد ما يُسمّى بـ"الأصالة الأفريقية" في التمسك بالحدود التي رسمها المستعمرون الأوروبيون خلال مؤتمر برلين عام 1884-1885. ومن واجب المثقفين الأفارقة رفض الأيديولوجيات السطحية مثل الماركسية، والتخلص من النزعات المناقفة المعادية للغرب، ورفض الميل الساخر إلى "الأصالة" الزائفة. على أفريقيا أن تنخرط في مسار التحديث، وأن ترفض أن "توضع خارج حدود الإنسانية المشتركة".

الحداثة تعني الاعتراف بقيمة الإنسان الفرد. تعني تعزيز الإنتاج من خلال التعاون الطوعي والتبادل الحر، وتفضيل العقل على الخرافات، والقانون على القوة، والإنتاج على النهب. تعني أيضا احترام الحرية الشخصية وحرّيات الآخرين. كما يوضح البروفيسور تايو في كتابه "أفريقيا يجب أن تكون حديثة":

لا نحترم الأفراد لأننا نحب خياراتهم، أو نتفق معهم، أو حتى نجدهم مقبولين بالضرورة. بل يُطلب منا احترامهم أكثر عندما نكره خياراتهم، أو نشعر بالاشمئزاز من هويتهم أو أفعالهم. إن احترامهم لمجرد انتمائهم إلى الجنس البشري هو ما يميز العصر الحديث 68.

الليبرتارية في أفريقيا هي قوة آخذة في النمو. فليس جيل الفهود وحده من سيحدث التغيير، بل أيضا جيلي، الذي لا يزال يدرس في الجامعة. نحن لا نحتل الحكومات الفاسدة والكلبتوقراطية والوحشية، ونصرّ

على محاسبة الحكام المستبدين. نحن نؤيد -ونطالب- بتعزيز الاتجاه نحو حكومة أكثر مساءلة ومحكومة بالدستور، وأسواق حرة، وحرية التعبير، والصحافة. نحن نطالب بالمسؤولية والحرية في إدارة حياتنا، واتخاذ خياراتنا الخاصة، والسعي وراء سعادتنا. الليبرتارية ستحدث تحولاً إيجابياً في أفريقيا، والأفارقة سيحدثون فرقاً في العالم بأسره.

الديناميات المعقدة لتدخل الدولة: حالة الرعاية الصحية

بقلم سلون فروست

هل يجعل تدخل الدولة وتخطيطها السياسات أكثر عقلانية، أم أنه لا يفضي في الواقع إلا إلى «فوضى مُخططة»؟ إن تاريخ التدخلات الحكومية في قرارات الرعاية الصحية والأسواق في الولايات المتحدة يقدم دراسة حالة كاشفة لديناميات التدخل، حيث تفضي هذه السياسات إلى نتائج متناقضة وغير عقلانية. وعلى النقيض من ذلك، فإن حرية الاختيار بين بدائل متعددة ومُوردين متنافسين للسلع والخدمات -رغم غياب التخطيط الشامل على المستوى الكلي- تتيح مستوى أعلى من العقلانية وتنسيق الخطط مقارنة بالنهج التدخلية.

سلون فروست هي المديرية والمؤسسة المشاركة لمنظمة طلاب من أجل الحرية، وباحثة تحليلية في مؤسسة أبحاث للسياسات العامة مقرها برينستون، نيوجيرسي. تحمل درجة الماجستير في السياسات العامة، إلى جانب شهادة في سياسات إدارة الرعاية الصحية من جامعة شيكاغو.

أكثر مما نتصور، تتأثر حياتنا وتدار، بل ويُفرض عليها التحكم، من خلال قرارات يتخذها السياسيون والبيروقراطيون. وغالبا ما تتغلغل هذه القرارات في تفاصيل حياتنا اليومية إلى حدّ يصبح إدراكها أو الانتباه إليها أمرا بالغ الصعوبة.

فنحن نتميّز بسهولة الحالات الواضحة، مثل التجنيد الإجباري، والضرائب، والقوانين التي تجرّم أفعالا لا ضحايا لها، وما إلى ذلك. وعادة ما تُبرّر هذه الإجراءات بأهداف معلنة: إذ تُستخدم السلطة للتدخل في حياتنا بهدف دفعنا إلى خدمة الدولة في الحروب أو في ما يُسمّى "الخدمة المدنية"، أو لإلزامنا بتمويل مشاريع وقضايا يتبنّاها السياسيون، أو لمنعنا من القيام بأفعال يرونها ضارة بنا أو مدانة وفق معتقداتهم الدينية. غير أن التدخل لا يكون دائما مقصودا أو واعيا، فقد ينشأ تدريجيا، ويتوسع ويتحوّل، إلى أن يبدو وكأن النظام برمّته بات يتخذ منطقا ذاتيا خاصا به.

لأن التدخلات غالبا ما تفضي إلى نتائج غير مقصودة. فقد يكون الهدف من ضبط سعر الحليب، مثلا، إبقاء أسعاره منخفضة، لكن ما يحدث في الواقع هو ظهور نقص في العرض، وصعوبة الحصول عليه، واصطفاف طوابير طويلة، وانتعاش السوق السوداء والفساد، بحيث تصبح الكلفة الحقيقية التي يتحملها المستهلك أعلى بكثير (السعر المعلن مضافا إليه كلفة الانتظار والرشاوى). وغالبا ما تدفع هذه النتائج غير المقصودة إلى المطالبة بتدخلات إضافية لمعالجة المشكلات التي خلقتها التدخلات الأولى، فتؤدي هذه التدخلات الثانوية بدورها إلى مشكلات جديدة تستدعي مزيدا من التدخل.

وهكذا تتراكم التدخلات فوق بعضها البعض، إلى درجة يصعب معها تتبع نقطة البداية أو تدرك كيف بدأت هذه العملية أصلا. ومع مرور الوقت، تتحول هذه الأنظمة إلى جزء من الحياة اليومية، فلا يكلف الناس أنفسهم عناء السؤال عن الكيفية التي وصلت بها إلى ما هي عليه. والأسوأ من ذلك، وبسبب غياب التخطيط المتناسك وانتقالها من أزمة إلى أخرى، يجري أحيانا توصيفها -على نحو مضلل- لا باعتبارها تدخلا للدولة، بل بوصفها "أسواقا حرة" أو "سياسات ليبرالية"، من قبل من لا يكلفون أنفسهم عناء فهم شبكة التدخلات القائمة، ولا تتبع الحوافز التي تولدها، ولا إدراك تأثيرها في السلوك، ولا كيفية إنتاجها لعواقب غير مقصودة تفضي في النهاية إلى مزيد من التدخلات.

لا يمكن استيعاب الأزمة المالية العالمية دون الانتباه إلى الدور الذي لعبه نظام واسع ومتشابك من التدخلات الحكومية في صناعة "فقاعة عقارية" ضخمة في الولايات المتحدة. كما أن تكثيف التدخل في عمل المؤسسات المالية دفع البنوك إلى التراخي في معايير الإقراض، وتراكم كميات هائلة من الديون، ثم نقل هذه المخاطر إلى العالم بأسره عبر تصنيف ديون شديدة الخطورة على أنها "آمنة" أو "منخفضة المخاطر". وقد شجع ذلك المؤسسات المالية في مختلف البلدان على الإقبال على شراء أصول عالية الخطورة.

لم يكن هناك مخطط متعمد لتدمير الاقتصاد العالمي، غير أن تراكم طبقات متعددة من التدخلات أفضى إلى هذه النتيجة على أي حال. وقد جرى تناول هذه الآلية بالتفصيل في المساهمات الواردة في كتاب "ما بعد دولة الرفاهية: السياسيون سرقوا مستقبلك، يمكنك استعادته"، وهو أحد الأعمال السابقة ضمن هذه السلسلة⁶⁹.

التدخلية مقابل "التنظيم"

يرى بعض الناس أن الأسواق الحرة أقل عقلانية من تدخل الدولة وسيطرتها، بحجة أنها لا تقوم على تخطيط منهجي صادر عن سلطة مركزية. فالسوق، في نظرهم، على عكس الحكومة، لا يُخطَّط له. غير أن هذا

الطرح يفترض ضمناً أن أنشطة الدولة نفسها تستند إلى خطط متماسكة وعقلانية ومنسجمة، وهو افتراض لا تؤيده التجربة العملية. فعلى الرغم من أن تدخل الدولة يُوصَف عادة بأنه "تنظيم"، إلا أنه في كثير من الحالات لا يكون كذلك فعلياً. فمصطلح "التنظيم" في معناه الأصلي يدل على "إضفاء الانتظام" و"الاضخاع لقاعدة"70. لكن مع مرور الوقت، وعند تطبيقه على الممارسة الحكومية، انقلب معناه إلى تقيضه تقريباً، ليصبح دالاً على "تدخل تعسفي ومتقلب"، لا يقتصر على العشوائية فحسب، بل يتسم أيضاً بعدم الاتساق وغياب العقلانية، وبالتأكيد لا يقوم على تخطيط واع أو متكامل.

تم استشراف إشكالية التدخل ("السياسة المتغيرة") منذ وقت مبكر على يد جيمس ماديسون، المنظر الرئيس للدستور الأمريكي، حيث أشار إليها في الورقة رقم 62 من الأوراق الفيدرالية:

إن الآثار الداخلية لسياسة متقلبة تظل أشد فتكاً. فهي تفسد جوهر نعمة الحرية ذاتها. وكون القوانين صادرة عن ممثلين اختارهم الشعب ليس له أي جدوى، إذا كانت هذه القوانين كثيرة إلى حد يستحيل معه الاطلاع عليها، أو مضطربة إلى درجة يتعذر فهمها؛ وإذا كانت تلغى أو تُعدّل قبل أن تُطبّق، أو تخضع لتغييرات متكررة تجعل من يعرف القانون اليوم عاجزاً عن توقع شكله غداً. فالقانون، في جوهره، قاعدة للسلوك، لكن كيف يمكن لقاعدة أن تكون كذلك إذا كانت مجهولة أو غير مستقرة؟ ومن النتائج الأخرى لانعدام الاستقرار العام أنه يمنح امتيازاً غير مبرر لفئة محدودة تنسجم بالحدق وروح المغامرة والقدرة المالية، على حساب الأغلبية العاملة وغير المطلعة. فكل تشريع جديد يتعلق بالتجارة أو بالموارد المالية، أو يؤثر بأي صورة على قيمة مختلف أشكال الملكية، يشكّل فرصة ربح جديدة لأولئك القادرين على ترصد التغييرات واستيعاب آثارها؛ أرباح لم تكون ثمرة جهودهم، بل نتاج عمل ومعاونة السواد الأعظم من المواطنين. وفي مثل هذه الحالة، يصح القول إن القوانين تُسنّ لمصلحة القلة لا لمصلحة الكثرة71.

إن نظاماً يقوم على التدخل، ويمكن للبيروقراطيين أو الساسة تعديله تبعاً لأهوائهم، بحيث "لا يستطيع من يعرف القانون اليوم أن يتنبأ بما سيكون عليه غداً"، لا يمكن اعتباره، بأي حال، نظاماً تنظيمياً حقيقياً. وكما تبه ماديسون، فإنه يشكّل كذلك بيئة مثالية لما يسميه الاقتصاديون المعاصرون "البحث عن الربح"، أي السعي إلى تحقيق مكاسب خاصة عبر السيطرة على أجهزة الدولة (غير أن هذه المسألة ليست محور الاهتمام هنا). فالذي يمنح الأسواق طابعها "المنظم" هو سيادة القانون، لا التدخل. كما أن تكدّس التدخلات لا يفضي إلى نظام متماسك، بل إلى بنية مضطربة تعجز عن تحقيق أهداف واضحة، وتظل عرضة

لأزمات متكررة، ولا يُحافظ على تماسكها إلا بوسائل هشة تشبه، مجازاً، خيوطاً، وأشرطة لاصقة، ومشابك ورقية.

من المفيد استيعاب ديناميات التدخل عبر تحليل حالة ملموسة بعينها. ويُعد تدخل الدولة في أحد أكثر المجالات جوهرية في حياتنا المشتركة مثالا دالا على ذلك، وهو مجال العناية بالصحة ومساندة بعضا البعض من أجل عيش حياة أطول وأكثر سلامة. ففي مختلف أنحاء العالم، تخضع القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية لهيمنة الدولة، أو للتوجيه والتقييد والخطر أو الإلزام. ففي بعض الدول، تحتكر السلطة العامة المستشفيات وخدمات العلاج المتخصص، بينما تتولى في دول أخرى توفير الجزء الأكبر من التمويل عبر الضرائب المفروضة على السكان، لتمويل أجور الأطباء ومهنيي الصحة. وفي أغلب البلدان، لا يُسمح للأطباء والمرضى بمزاولة مهنتهم إلا بعد الحصول على ترخيص من الدولة. وتتنوع أشكال هذا التدخل وتختلف أنظمتها على نحو واسع. أما مجال اهتمامي الأكاديمي والمهني فينصب على دراسة سياسات الرعاية الصحية في الولايات المتحدة.

الرعاية الصحية في الولايات الأمريكية المتحدة

تخيل أنك طالب جامعي في الولايات المتحدة، ثم افترض أنك أصبت بمرض شديد. قد يكون أول ما يتبادر إلى ذهنك هو الواجبات الدراسية التي لن تتمكن من إنجازها أو الحفل الذي ستقوت عليك، لكن إذا اشتدت حالتك الصحية، فغالبا ما ستفكر في زيارة طبيب. وبطبيعة الحال، سيترب عليك حينها التحقق مما يغطيه تأمينك الصحي، إن كنت مشمولا به. وإذا تفاقم الأعراض، فقد تقرر التوجه إلى قسم الطوارئ أو إلى المستشفى، حيث ستتعامل مع عدد من الأطباء والمرضى والعاملين الإداريين. ورغم أنك قد لا تنتبه إلى ذلك، فإن قراراتك وسلوكك في هذه الحالة يكون قد تشكل تحت تأثير شبكة واسعة من السياسات والتنظيمات الصحية. لقد تطور هذا النظام تدريجيا عبر الزمن، من دون أن يكون ثمرة تصميم متكامل من جهة واحدة. ولتبيين الكيفية التي تؤثر بها الحكومة في قراراتك المرتبطة بالصحة والمرض، يمكننا تناول المسألة خطوة خطوة.

أحد الأسئلة الأولى التي قد تخطر ببالك عند الإصابة بالمرض هو طبيعة التأمين الصحي الذي تملكه. إذ تقوم شركات التأمين الصحي بعملها من خلال إبرام عقود مع المستشفيات ومقدمي الخدمات الطبية، تتعهد بموجبها بدفع مبالغ محددة مقابل إدراج هؤلاء ضمن شبكة التغطية الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، إذا رغب الدكتور نوزيك في أن يكون ضمن مقدمي الخدمات المعتمدين لدى شركة "هايك" للتأمين، فإن الطرفين سيدخلان في مفاوضات لتحديد المقابل المالي الذي ستسده الشركة للطبيب، سواء على أساس شهري، أو عن كل مريض، أو عن كل خدمة يقدمها. وبعد التوصل إلى اتفاق حول هذه الشروط، تقوم شركة

"هايك" بإدراج الدكتور نوزيك ضمن شبكتها. ونتيجة لذلك، عندما تبحث عن طبيب يغطيه تأمين "هايك"، سيكون الدكتور نوزيك أحد الخيارات المتاحة أمامك.

سرعان ما تتسم هذه العملية بدرجة عالية من التعقيد. فما الذي يفسّر ذلك؟ إن غالبية الأمريكيين يحصلون على التأمين الصحي عبر جهات عملهم، كما أن عددا كبيرا من الطلاب يكونون مشمولين ضمن خطط التأمين العائلية. فلماذا لا يكون بإمكانك ببساطة اقتناء خطة تأمين تغطي الطبيب الذي ترغب في مراجعته أو الخدمات التي تتوقع أنك قد تحتاج إليها؟ ولماذا لا تستطيع شراء التأمين الصحي عبر الإنترنت بالطريقة نفسها التي تشتري بها تأمين السيارة؟ إن السبب يعود إلى وجود منظومة واسعة من التدخلات التي تقيد بشكل كبير حرية الاختيار. ولم يكن هذا النظام ثمرة تصميم مسبق، بل نشأ تدريجيا، تحكمه دينامية خاصة تقوم على تفاعل الحوافز والأزمات التي أفرزتها تلك التدخلات نفسها.

خلال الحرب العالمية الثانية، فرضت الحكومة الأمريكية قيودا صارمة على الأجور والأسعار، حالت دون تمكّن أرباب العمل من رفع الأجور. ولتعويض ذلك وجذب اليد العاملة، اتجه أصحاب الأعمال إلى تقديم مزايا لا تُعد جزءا من الأجر المباشر، مثل التأمين الصحي. وفي عام 1943، رأت "لجنة العمل الحربي"، بعدما تبين لأعضائها أن قيود الأجور تعيق استقطاب العمال اللازمين لإنتاج المعدات الحربية، أن أحكام قانون الاستقرار لسنة 1942 لا تنطبق على خطط التأمين، مما أتاح لأرباب العمل تقديم هذه المزايا بوصفها بديلا فعليا لزيادة الأجور من دون مخالفة القيود المفروضة. ثم في عام 1954، حسمت مصلحة الضرائب الداخلية الأمر باعتبار وثائق التأمين الصحي ليست أجورا خاضعة للضريبة. فطالما أنها لا تُعد خرقا لضوابط الأجور، فإنها لا تُصنّف أجرا، وبالتالي لا تخضع للضريبة. وليس من الصعب تخيّل الكيفية التي استجاب بها الأفراد لمثل هذه الحوافز.

فلو عرضت عليك شركة ما مبلغ 1000 دولار مقابل العمل لديها، لاضطرت إلى دفع ضرائب على هذا الدخل الإضافي، ولن تستفيد منه كاملا. أما إذا قُدمت لك وثيقة تأمين صحي بالقيمة نفسها، فإنها تكون معفاة من الضرائب. وحتى بعد رفع القيود عن الأجور، ظلّ هذا الفارق يولّد حافزا قويا لدفع جزء من التعويضات في صورة تأمين بدلا من الأجر النقدي. ومع مرور الوقت، ترسّخت هذه الممارسة إلى حد أننا نادرا ما نتساءل اليوم عن أسباب وجودها، أو عن سبب توقّعنا الحصول على التأمين الصحي عبر أرباب عملنا.

وقد جرى لاحقا إضفاء الطابع القانوني والمؤسسي على هذا النظام. فبعض الخطط تتيح للموظفين ادخار مبالغ إضافية في حسابات منفصلة معفاة من الضرائب، لا يجوز إنفاقها إلا على نفقات مرتبطة بالرعاية

الصحية. وعندما يُعفى الدخل من الضرائب بشرط استخدامه في أغراض تحدها الدولة، يصبح التأمين الصحي، كما تعرّفه الحكومة، بمثابة عملية شراء مدعومة فعليا. ورغم أن كثيرا من العاملين قد يفضلون تلقي هذه الأموال على شكل أجور لإنفاقها بحرية على احتياجات أخرى، فإنهم يُدفعون، بفعل هذه الحوافز، إلى اقتناء التأمين الصحي الذي توفره الشركة. وإلى جانب ذلك، وبفضل شبكة واسعة من التدخلات التنظيمية، تُحدّد مكونات خطط التأمين بدقة كبيرة من قبل مجموعة معقدة من الهيئات الحكومية.

إن المعاملة الضريبية الخاصة بالأجور المقدمة على شكل تأمين صحي تعني أيضا أن الحكومة تشجع الشركات على التفاوض نيابة عن الموظفين، بحيث تتفاوض شركات التأمين مع الشركة نفسها بدلا من التعامل مباشرة مع كل موظف. وهذا الأسلوب غير المباشر يؤدي إلى إجبار الموظفين على قبول أنواع من السياسات التي ربما لم يكونوا ليختاروها بأنفسهم. كما يتم تجميع الموظفين ضمن مجموعات العمل نفسها، بدلا من السماح لهم بالشراء عبر مجموعات أخرى قد يفضلونها، مما يقلل من حافز شركات التأمين للتفاوض مع الأفراد أو تقديم خطط قابلة للتخصيص.

وينتج عن ذلك ما يُعرف بظاهرة "قفل الوظيفة"، إذ إذا رغب الموظف في ترك عمله، فإنه يحتاج إلى العثور على صاحب عمل آخر يوفر تأميننا صحيا، نظرا لصعوبة الحصول على تأمين في السوق الفردية. وبات القرار بالبقاء في وظيفة ما لا يعتمد فقط على الرضا الوظيفي أو الحوافز المالية، بل يشمل أيضا التفكير في ما إذا كان ترك الوظيفة سيؤدي إلى فقدان التغطية الصحية.

الأمر أعقد من ذلك. فحكومات الولايات تتدخل بشكل كبير في أسواق التأمين، حيث تفرض كل ولاية متطلبات مختلفة على مكونات الخطط التأمينية. وتشمل هذه المكونات تغطية خدمات مثل استحقاقات الحمل، التي قد لا ترغب جميع النساء في شرائها⁷³، وكذلك علاج إدمان الكحول، والاستشارات النفسية، وخدمات أخرى متعددة. وهذه كلها خدمات مفيدة، لكن قد لا يكون كل مشتر مهتما بها، ومع ذلك يلزم الجميع بشرائها.

علاوة على ذلك، ونظرا لاختلاف المتطلبات الدنيا بشكل كبير بين الولايات، يتعين على شركات التأمين الحصول على تراخيص منفصلة لكل ولاية. فعلى سبيل المثال، لا يجوز لشخص يقيم في نيوجيرسي شراء خطة تأمين من إلينوي. كما يُجبر أرباب العمل على تقديم خطط تأمين ضمن الولاية التي يقع مقر عملهم فيها، بغض النظر عن مكان إقامة موظفيهم. وهذا يعني أن صاحب عمل في نيوجيرسي مضطر لتقديم خطة نيوجيرسي حتى لو كان نصف موظفيه يقيمون في بنسلفانيا. ونتيجة لذلك، تصبح الأسواق محدودة جغرافيا، ما يقلل من المنافسة بين شركات التأمين ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلكين، بمن فيهم أنت وأنا.

بالعودة إلى حالة المرض، لنفترض أن لديك سياسة تأمين صحي وتحتاج الآن إلى العثور على طبيب. عادة، يلجأ جيلنا إلى أحد الخيارين عند مواجهة سؤال من هذا النوع: إما البحث عنه عبر محرك بحث، أو نشر السؤال على أحد مواقع التواصل الاجتماعي. هذه الخيارات تتيح لنا الاختيار استنادًا إلى السمعة والتقييمات، وهو أمر بالغ الأهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بشخص نضع فيه ثقتنا الكبيرة مثل مقدم الرعاية الصحية.

لكنك ستكتشف هنا أن حرية اختيار مقدم الرعاية الصحية محدودة. فهناك أشخاص معينون فقط يُسمح لهم بمعالجتك. وحتى لو كان لديك التهاب بسيط في الأذن، فلا يمكن إلا لطبيب مرخص أن يصف لك المضادات الحيوية اللازمة للعلاج. حتى الممرضة التي تمارس المهنة منذ عشرين عاما وأكملت ثلاث سنوات في كلية التمريض ممنوعة قانونيا من كتابة وصفة طبية لك. صحيح أن هناك حالات تتطلب تدريباً متخصصاً أكثر -مثل جراحة الدماغ-، لكن لماذا لا يُسمح للممرضة المسجلة بوصف دواء لعلاج التهاب أذن بسيط، في حين أنها قادرة بسهولة على فحص أذنك والتعرف على العلامات الكلاسيكية للمرض؟ السبب ببساطة هو أن الحكومة تمنعها من ذلك. ونتيجة لذلك، يظل الطبيب، الذي تكلف زيارته أكثر وتضطر للانتظار لرؤيته لفترة أطول، هو من يكتب الوصفة في غضون خمس عشرة ثانية، حتى لو كان مجرد تنفيذ لتعليمات قدمتها الممرضة المسجلة.

الآن بعد أن أجبرت الحكومة على زيارة الدكتور كينز في حين أن الممرضة سويل كان بإمكانها كتابة الوصفة الطبية، يمكن للدكتور كينز أن يفرض عليك رسوماً أعلى مقابل خدماته لأنك لا تملك خياراً آخر. وقد نتج ذلك عن جهود الأطباء للحد من المنافسة؛ كما أدت القيود التي فرضوها إلى القضاء على المدارس التي كانت تدرب الأطباء السود والأطباء من النساء، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد الأطباء، وهو ما قد يفسر سبب حاس للجمعية الطبية الأمريكية للتدخل⁷⁴. في الواقع، لا تزال هذه الممارسة قائمة في مجالس الترخيص التي تتجادل حول من يمكنه الانضمام إلى نقابتها أو أي مقدمي الخدمات المعتمدين يمكنهم تقديم الخدمات التي تدربوا عليها بشكل كامل.

ومع ذلك، حتى إذا وجدت طبيباً، لا يمكنك ببساطة الذهاب إليه. فمعظم الأطباء مرتبطون بعقود مع خطط التأمين الصحي، وبالتالي يقبلون عادة فقط المرضى المؤمن عليهم ضمن تلك الخطط. على سبيل المثال، إذا رغبت في زيارة الدكتورة أوستروم، لكنها متعاقدة مع شركة بارتسون للتأمين وليس مع شركة هايك، فقد ترفض قبولك كمريض جديد. الدكتورة أوستروم تعرف أنه يمكن أن تحصل على أجر مقابل خدماتها عند إرسال الفاتورة إلى شركة هايك، لكنها تواجه مخاطر عدة: قد تدفع شركة هايك أقل من المعدل المتفق عليه،

أو تفرض إجراءات إدارية مكلفة، أو تؤخر الدفع، أو لا تغطي الخدمة على الإطلاق. لذلك، غالبا ما تختار الدكتوراة أوستروم عدم قبول المرضى المؤمن عليهم لدى شركة هايك، لأن الاستمرار في تقديم الخدمة دون ضمان تلقي أجر يجعل الأمر صعبا للغاية.

علاوة على ذلك، ليس من السهل زيارة الطبيب إذا لم يكن لديك تأمين صحي. فقد يُنظر إلى عدم وجود التأمين على أنه مؤشر على أنك غير موظف وبالتالي أقل قدرة على دفع الفواتير. وحتى إذا عرضت دفع المبلغ كاملا نقدا على الفور، فهذا لا يضمن دائما الحصول على الخدمة، فليس من السهل دائما ترتيب العلاج بهذه الطريقة⁷⁵. أما مع التأمين الحكومي، فقد تكون الحال أفضل قليلا من دون تأمين، لكنه يستغرق في المتوسط ستة أشهر أطول من التأمين الخاص قبل أن تُسدد أتعاب الطبيب، وغالبا ما يكون المبلغ المدفوع أقل بكثير. عدد قليل جدا من الأطباء مستعدون للانتظار مقابل جزء ضئيل من الفاتورة.

لنفترض أنك قررت بدلا من ذلك التفاوض مباشرة مع الطبيب حول طريقة الدفع. قد يبدو هذا أمرا منطقيا، خصوصا أننا نستخدم الشيكات أو المدفوعات لشراء سلع وخدمات باهظة الثمن مثل أجهزة الكمبيوتر أو الإيجار أو الرسوم الدراسية. ولكن عند زيارة الطبيب، ستجد غالبا أنه من الصعب معرفة تكلفة الخدمة مقدما؛ معظم الأطباء لن يكون لديهم فكرة دقيقة عن ذلك. والسبب هو أنهم لا يحتاجون إلى معرفة التكلفة؛ فلا يوجد عادة مرضى يسألون عن أسعار الإجراءات، ولا توجد قائمة أسعار واضحة، ولا طريقة شفافة لتقييم أو مقارنة الأطباء، حتى بالنسبة للإجراءات الروتينية واليومية.

ولماذا هناك حاجة لمعرفة التكلفة بالضبط، طالما أن التأمين يغطي كل شيء؟ فالمرضى عادة يكون مسؤولا فقط عن دفع نسبة المشاركة في التكلفة، وهي حوالي 20 دولارا التي تطلبها معظم خطط التأمين عند زيارة الطبيب. سواء استغرقت الزيارة خمس دقائق أو خمس وأربعين دقيقة، ستدفع نفس مبلغ المشاركة البالغ 20 دولارا فقط. ولن يكلفك إجراء فحص دم أو أشعة سينية أكثر من ذلك إذا أُجري داخل العيادة. وحتى إذا خضعت لفحص بالرنين المغناطيسي أو أي إجراء غير جراحي مكلف آخر، ستظل ملتزما بدفع 20 دولارا فقط عند الزيارة، رغم أن تكلفة الفحص الفعلية قد تصل إلى آلاف الدولارات. ويرجع ذلك إلى أن الأسعار الحقيقية تُحدد عبر قيام الأطباء والمستشفيات بإرسال الفواتير إلى شركة التأمين المتعاقد معها صاحب العمل، والتي تتولى دفع باقي المبلغ.

كل هذه التدخلات تولّد حوافز غير متوازنة بشكل كبير. فقد يوصي الأطباء بإجراء فحوصات غير ضرورية -وأحيانا ضارة- لأن المرضى ليس لديهم سبب للتشكيك في ذلك. نحن نميل إلى افتراض أن أي فحص يصفه الطبيب ضروري، لكن في كثير من الحالات يُطلب المزيد من الفحوصات لحماية الأطباء من

الجمعية الذي يشهد العديد من الدعاوى القضائية. (هناك فشل آخر للدولة يجعل من الصعب جدا التعاقد على المخاطر، مما يضطر الأطباء إلى شراء خطط تأمين باهظة الثمن ضد سوء الممارسة المهنية). قد نذهب لرؤية أخصائي بينما يمكن لطبيب داخلي تقديم رعاية ذات جودة مماثلة. ندفع نحن 20 دولارا فقط مقابل هذه الزيارة الإضافية، في حين قد يحصل الأخصائي على عدة مئات من الدولارات مقابل خمس دقائق فقط من الوقت. لذلك، من الطبيعي أن يفرط الأطباء أحيانا في وصف الأدوية، ونحن لا نشكك في توصياتهم.

في الحقيقة، حولت كل هذه التدخلات التأمين إلى ما لم يعد تأميننا حقيقيا. فقد أدت المعاملة الضريبية التفضيلية للتأمين الصحي المقدم من صاحب العمل إلى تشويه نظام "الطرف الثالث الدافع"، الذي يُفترض أن يكون مشابها لخطوة رعاية طبية مدفوعة مسبقا، وساهم ذلك في رفع تكاليف الخدمات الطبية بشكل كبير. تخيل أن لديك ما يشبه "تأميننا غذائيا"، بحيث يمكنك الذهاب إلى مطعم وتناول وجبة عند شعورك بالجوع، وتقوم شركة التأمين (الطرف الثالث) بدفع الفاتورة. ما الحافز الذي يجعلك تمتنع عن طلب وجبة إضافية؟ وما الحافز الذي يدفع النادل لإخبارك بالسعر الحقيقي لكل طلب؟ للسيطرة على الأسعار المتزايدة، تضطر شركة التأمين إلى مراجعة الفواتير، والتفاوض على صفقات مسبقة مع بعض المطاعم دون غيرها، وما إلى ذلك. يمكن أن تتخيل بسهولة ما سيحدث للصناعة الغذائية في ظل هذه الظروف؛ وبالنظر إلى الصناعة الطبية، يمكننا الحصول على لمحة واضحة عما يمكن توقعه.

نشكو من ارتفاع أقساط التأمين الصحي لأسباب وجيهة. فحساب الأقساط عملية معقدة، لكن أحد العوامل الرئيسية هو أن شركات التأمين مُلزَمة بتغطية مجموعة واسعة من الخدمات. على سبيل المثال، يجب على الشركات دفع تكاليف أنواع معينة من فحوصات الكشف عن السرطان، والتي يُوصى بها غالبا لفئات عمرية محددة أو جنس معين فقط. وكلما أضيفت خدمة جديدة إلى قائمة المتطلبات، ترتفع أقساط التأمين. والسبب في ذلك هو أن تدخلات أخرى تمنع قانونيا شركات التأمين من فرض مبالغ مختلفة حسب الجنس أو العمر أو عوامل أخرى. ما يعني أن الجميع، سواء استفادوا من الخدمة أم لا، يدفعون مقابلها. قد يبدو هذا معقولا كوسيلة لمساعدة من لا يستطيع تحمل تكاليف الخدمات الطبية، لكن في حالة التأمين الصحي، يحصل الجميع على الدعم بشكل متساوٍ. هذا يعني أن الدعم الذي تحصل عليه ككتاب في العشرينات قد يُستخدم لتغطية فحص الثدي بالأشعة السينية لامرأة ثرية في الستين من عمرها، أو علاج شخص مارس التدخين والإفراط في الشرب طوال حياته. ولا يمكنك اختيار خطة تأمين صحي مختلفة لا تغطي هذه الخدمات لتكون أرخص، لأن القانون يلزم الشركات بتعويض الأطباء ومقدمي الخدمات عن جميع هذه الخدمات.

في الواقع، يمكن القول إن الحكومة فرضت عليك ضريبة ضمنية عن طريق رفع أقساط التأمين الخاصة بك، ثم وزعت الإعانات بشكل غير مميز. (ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الدعم المتبادل لا يحدث في التأمين على السيارات، حيث لا يُجبر السائقون الأكبر سناً والأقل خطورة على تمويل أقساط التأمين الخاصة بالسائقين الأصغر سناً والأكثر عرضة للمخاطر).

من الواضح أن هناك شبكة معقدة من الحوافز التي تؤثر على أنظمة التأمين الصحي والرعاية الصحية الحالية. معظم الناس لا يدركون هذه الحوافز، رغم أن حياتهم اليومية تتأثر بشكل مباشر بهذا النظام غير المتناسك والمتناقض من التدخلات. هذه الحوافز لا تجعل النظام أكثر عقلانية، بل تعيق قدرتنا على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن حياتنا. قد نرغب في موازنة الجودة والراحة والسعر وسهولة الوصول وسمعة مقدمي الخدمة، لكن التدخلات الحالية تمنعنا من الوصول إلى التوازن الأنسب لنا شخصياً. ترتفع الأسعار بسبب القيود على الشراء بين الولايات ومتطلبات التغطية الواسعة التي تفرض على شركات التأمين، حتى عندما تكون الخدمات غير مرتبطة باحتياجات الفرد. يمكن تخفيف هذه القيود والعديد من القيود الأخرى دون أن تؤثر سلباً على صحتنا أو محافظتنا. في الواقع، السماح للأشخاص بشراء التأمين عبر حدود الولايات سيدفع الشركات إلى المنافسة فيما بينها، مما يوفر خيارات أفضل للمستهلك.

وجود نظام أسعار واضح يساعد على مواجهة الحوافز غير الفعالة ويضمن حصولنا على الرعاية التي نحتاجها. فقيود الترخيص تحد من عدد مقدمي الرعاية الصحية، مما يمكن هؤلاء من استخدام الحكومة لإجبارنا على شراء خدماتهم، بدلاً من اختيار مقدمي خدمات منافسين قادرين على تقديم نفس الجودة بأسعار أقل. السماح بالمنافسة وتبني نظام قائم على المهارات بدلاً من تقييد العرض سيزيد من المعلومات المتاحة لعملاء الرعاية الصحية -الذين يُشار إليهم اليوم بتعالٍ باسم "المرضى"- ويقتضي على العبثية التي تجعل أشخاصاً معينين فقط قادرين على وصف المضادات الحيوية حتى لأبسط أنواع العدوى.

النظام الطبي في الولايات المتحدة ليس الأسوأ في العالم، فهو يوفر حرية اختيار أكبر مقارنة بالعديد من الأنظمة الأخرى، ويُعد الخيار الأفضل إذا كنت مشمولاً بتأمين صحي وتعاني من حالة صحية معقدة. ومع ذلك، فقد أنتجت شبكة التدخلات المتشابكة نظاماً فوضوياً وغير متماسك وعرضة للأزمات، يكلف أكثر مما ينبغي -أو أكثر مما كان سيكلف لو سادت المنافسة- ويحولنا من مشاركين نشطين في اتخاذ قرارات الرعاية الصحية إلى مجرد "مرضى"، أي متلقين سلبين لما يقدمه النظام.

لقد أحرزت تكنولوجيا الرعاية الصحية تقدماً يفوق ما كان يتصوره آباؤنا وأجدادنا، لكننا لن نستفيد بالكامل من هذه الإنجازات ما لم نتحرر من نظام التدخلات الحكومية الذي يقيدنا، ويحد من المنافسة في

القطاع الصحي، ويخلق شبكات من الحوافز الضارة، ويسلبنا كرامتنا وحريتنا. نحن مسؤولون عن مستقبلنا، ويجب أن نستعيد السيطرة على صحتنا بأنفسنا. فالصحة الجسدية جزء أساسي من حياة متكاملة، والحرية هي الأساس الذي ينبغي أن نبني عليه حياتنا.

كيف تعرف؟ المعرفة وافترض الحرية

بقلم لود كوساير ومارتن ويج

كيف يمكن للمعارف المتفرقة التي تمتلكها ملايين العقول أن تتكامل فيما بينها وتتحول إلى أدوات نافعة بصورة متبادلة؟ وما الذي يجعل المجتمعات الحرة أكثر قدرة من المجتمعات الخاضعة للرقابة أو للأنظمة الديكتاتورية على تحقيق هذا التكامل؟ وكيف تستطيع سيادة القانون، وحقوق الملكية، والتبادل الطوعي، ونظام الأسعار أن تقدم حلولاً لمشكلات يعجز التخطيط المركزي القسري عن معالجتها؟ درس مارتن ويج العلوم السياسية في المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ وفي جامعة أنتويرب، حيث نال درجة الماجستير، كما شغل سابقاً منصب مسؤول سياسي في رابطة الطلاب الفلمنكيين الليبراليين الكلاسيكيين. ويشغل حالياً منصب المدير الأكاديمي لمعهد موراي روثبارد في بلجيكا. أما لود كوساير، فقد حصل على درجة الماجستير في الفلسفة من جامعتي أنتويرب والجامعة الكاثوليكية في لوفين، ويعمل حالياً على أطروحة الدكتوراه، كما يدرس الاقتصاد في بروكسل. وعلى غرار مارتن ويج، تولّى كوساير مسؤوليات سياسية داخل رابطة الطلاب الفلمنكيين الليبراليين الكلاسيكيين، وهو عضو في مجلس إدارة منظمة الطلاب الأوروبيين من أجل الحرية، ورئيس معهد موراي روثبارد في بلجيكا.

تخيل أنك مُطالب باتخاذ جميع القرارات نيابة عن والديك أو إخوتك. هل سيكون ذلك ممكناً؟ ثم تخيل أن يُطلب منك اتخاذ القرارات نفسها نيابة عن أصدقائك وعائلتك الممتدة، هل تعتقد أنك قادر على ذلك؟ والآن، افترض أنك مضطر لاتخاذ قرارات يومية نيابة عن مليارات الأشخاص المجهولين، سواء ممن يعيشون اليوم أو ممن سيعيشون في المستقبل. ألن يبدو ذلك تحدياً هائلاً؟

فلن يكون عليك الإحاطة بالوقائع فحسب، بل بالأهداف أيضاً. فما الأهداف التي ينبغي السعي إلى تحقيقها؟ وحتى بعد تحديد هذه الأهداف، كيف يمكن بلوغها؟ لقد أشار فريدريك هايك إلى هذه الحزمة من الإشكالات تحت مسمى "مشكلة المعرفة"، وعَرَفَهَا بأنها "مشكلة كيفية ضمان أفضل استخدام للموارد المعروفة لأي فرد من أفراد المجتمع، من أجل غايات لا يدرك أهميتها النسبية سوى هؤلاء الأفراد أنفسهم" 76.

ولتوضيح مضمون مشكلة المعرفة، يمكن تناولها من خلال ثلاثة أسئلة رئيسية:

- أولاً، كيف يستطيع المجتمع أن يحقق أفضل استثمار ممكن للمعرفة المتاحة؟
- ثانياً، كيف يمكن تحفيز الأفراد على توظيف معارفهم بطريقة تشجعهم في الوقت نفسه على مشاركتها مع الآخرين؟
- ثالثاً، كيف يمكن إنتاج المعرفة الضرورية التي تمكن الأفراد من تنسيق أفعالهم وتحقيق التقدمين الاقتصادي والاجتماعي؟

تقود هذه الأسئلة الثلاثة إلى تساؤل أعم، مفاده: ما هي العمليات الاجتماعية الأكثر ملاءمة لإنتاج المعرفة، وتحسين استخدامها، وتحفيز الأفراد على توظيفها؟ يقدم الليبراليون -أو الليبراليون الكلاسيكيون أو الليبراريون، تبعاً للاستخدام اللغوي لبلدك- إجابته من خلال ما سماه آدم سميث "نظام الحرية الطبيعية الواضح والبسيط" 77. ويقوم هذا النظام على عناصر أساسية، في مقدمتها نظام ملكية محددة بوضوح (غالبا ما يُشار إليه بالملكية الخاصة)، قابلة للحماية القانونية وللتداول، إلى جانب حرية التبادل، وسيادة القانون التي تتولى تعريف هذه التبادلات الحرة وحمايتها وتسييرها.

لا تقتصر هذه الإشكالات على مسألة الكفاءة المثلى في تنظيم المجتمع، بل تمتد جذورها إلى مجال الأخلاق والقيم. فهل ستظل الحرية بذات الأهمية لو كان كل فرد منا يمتلك معرفة كاملة بما يريده أو يحتاجه الآخرون، أو بكل الوقائع التي يعرفونها؟ لو كانت مثل هذه المعرفة الشاملة ممكنة، لبدت الحجة المؤيدة للمجتمع مُخططاً مركزياً أكثر إقناعاً، على افتراض أن القائمين على التخطيط يتسمون بحسن النية والحرص على المصلحة العامة. غير أن الحقيقة البسيطة هي أن أحداً منا لا يمتلك معرفة مطلقة، حتى وإن حسنت نوايانا جميعاً.

فهل ترضى بأن يتولى شخص آخر اتخاذ جميع القرارات نيابة عنك؟ على الأرجح لا. فكل فرد يحمل معرفة خاصة وعميقة بأهدافه الشخصية وبالوسائل المتاحة له لتحقيقها، وهي معرفة يصعب على الآخرين بلوغها أو الإحاطة بها. نادراً ما يكون الآخرون على دراية بظروفك بقدر ما أنت عليه، كما أننا نادراً ما نلّم بحياة غيرنا كما يلمّون هم بها. هناك، إذن، "تباين" جوهري في المعرفة بين الأفراد، وهذا التباين يشكل سبباً قوياً للدفاع عن افتراض الحرية. ومن هنا، تستند إحدى أقوى الحجج المؤيدة للحرية إلى الفهم العميق لإشكالية المعرفة.

دعونا نتعمق أكثر في دلالات هذه الأفكار على نشوء النظام الاجتماعي واستمراره. ويُقصد بالنظام الاجتماعي ذلك الإطار المجتمعي الذي يمكن الأفراد من تنسيق أفعالهم بما يحقق منافع متبادلة، سواء في مجالات

الترفيه، أو إنتاج الثروة، أو غيرها من الأنشطة الإنسانية. إن ما يستلزمه هذا النوع من النظام هو ما أطلق عليه هايك اسم "نظام الأفعال". وكما يبين هايك، فإن ما يُشترط لكي تُفُضي الأفعال الفردية المنفصلة إلى قيام نظام شامل هو أن يتمتع الأفراد عن التدخل في شؤون بعضهم البعض دون مبرر، وأن يتوافر كذلك، على الأقل، احتمال كبير لتحقيق هذا التوافق فعليا في الحالات التي يتوقف فيها نجاح فعل الفرد على قيام الآخرين بأفعال مماثلة⁷⁸.

في المقابل، يشير الاضطراب الاجتماعي إلى أنماط من التفاعل الإنساني تتسم بارتفاع معدلات الجريمة والغش والسرقة والاعتداء والقتل، وقد تصل في أقصاها إلى الحرب. أما النظام الاجتماعي، فيوفّر إطارا يتيح لنا السعي وراء أهدافنا بسلام من خلال تعاون طوعي مع الآخرين، بما يمكننا من توجيه مواردنا لا للبقاء فقط -ولا سيما في مواجهة من يسعون إلى انتزاع حياتنا أو حريتنا أو ممتلكاتنا- بل أيضا لتحقيق ما يجعل الحياة جديرة بأن تُعاش، مثل الصداقة، والحب، والإبداع، والحوار، والفن، والرياضة، والاكتشاف، والاختراع، وغيرها من غايات الإنسان الحر.

إن المؤسسات هي التي تجعل هذا التعاون ممكنا. ومن هنا، يمكن البدء بالتمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من المؤسسات: الاقتصادية، والسياسية، والقانونية.

مؤسسات السوق: التبادل والأسعار

ما هو النظام القانوني والاقتصادي الأكثر قدرة على التعامل بفعالية مع إشكالية المعرفة؟ وما هو نسق القواعد الذي يضمن الاستخدام الأمثل لها؟ أي نظام يشجع الأفراد على إتاحة معارفهم وجعلها ذات نفع للغير؟ وما طبيعة الحوافز التي تسهم في إنتاج مزيد من المعرفة بدل الحد منها؟

إن نظام الحرية الطبيعية، القائم على الملكية الخاصة وحرية التعاقد، يعزز قوتين يُنظر إليهما ظاهريا على أنهما متعارضتان: المنافسة والتعاون الاجتماعي. ونقول "ظاهريا" لأنه لا توجد ضرورة للمفاضلة بينهما. ففي إطار السوق، يتنافس رواد الأعمال والتجار والشركات فيما بينهم من أجل كسب "ولاء" (أو "أعمال") الزبائن، أي من أجل الظفر بفرصة التعاون معهم. كما أن الحق في التبادل التجاري يعني أيضا الحق في اختيار الشركاء التجاريين، وكذلك الحق في الامتناع عن التبادل.

ترسي حقوق الملكية المعايير المرجعية الأساسية؛ فحين يتم التبادل، يكون محله تبادل الحقوق، وحين لا يتم، يحتفظ الفرد بما يملكه. وبناءً على ذلك، فإن أي تبادل يُبرم برضا الأطراف يُعد تحسّنا مقارنة بهذه المعايير

المرجعية. كما أن حقوق الملكية تحدد من يتمتع بحرية اتخاذ القرار بشأن استخدام المورد، وذلك في إطار القواعد العامة التي تمنع التعدي على حرية الآخرين أو المساس بحقوقهم.

عندما تكون حرية اتخاذ القرار بشأن كيفية استخدام مورد ما بيد الشخص نفسه الذي يستطيع جني عوائده، أو بيع خدماته، أو التصرف في المورد ذاته بالبيع، فإن ذلك يخلق لديه حافزا لأخذ تفضيلات الآخرين وسلوكهم المحتمل تجاه هذا المورد في الحسبان، طالما أن بإمكانهم التبادل معه. ولا يعني هذا، بطبيعة الحال، أن الأفراد لا يقعون في الخطأ، غير أن القدرة على الاستفادة من الزيادة في قيمة مورد نادر تمنح المالكين دوافع قوية للانخراط في أنشطة اقتصادية تفضي إلى إنتاج السلع والخدمات التي يرغب المستهلكون في اقتنائها. كما أن أسعار رأس المال -أي سعر بيع المورد- تولّد لدى المالكين (وكذلك لدى المشتريين المحتملين) حوافز للتفكير في المستقبل. إذ إن تدفقات المنافع المستقبلية تُدرج ضمن السعر الحالي عبر عملية "الرسملة". وبلغت اقتصادية أكثر تقنية، فإن سعر المنزل يساوي القيمة الإجمالية لجميع الإيجارات المستقبلية التي يمكن أن يحققها، بعد خصمها بمعدل الفائدة؛ وهي صيغة تقنية للتعبير عن أن السلع المستقبلية يمكن تقييمها في الحاضر. غير أنه إذا تعذّر تحديد أسعار رأس المال من خلال التبادل الطوعي، بسبب حظر الملكية أو التبادل، فإن السلع المستقبلية تفقد قيمتها الحالية، ويغيب بالتالي الحافز -أو يكاد- على صونها والمحافظة عليها، وهو ما يُعرف في علم البيئة باسم "تراجيديا المشاع" أو "مأساة المشاعات"⁷⁹.

إن عملية البيع والشراء في السوق، في حد ذاتها، تؤدي إلى تكوين أسعار تحمل معلومات بالغة الأهمية، إذ يشير السعر إلى أن فردا ما، في مكان ما، كان مستعدا لدفع هذا المقدار تحديدا. ويعمل السعر بوصفه "مؤشرا" على الاستخدامات والتقييمات البديلة لمورد نادر. وعندما أقر إنتاج سلعة ما، أستطيع مقارنة أسعار مختلف المدخلات اللازمة لصنعها، فتردني هذه الأسعار بمعلومات حول القيم التي يخصصها الآخرون لتلك المدخلات في استعمالات بديلة. ولكي أتمكن من بيع السلعة وتحقيق ربح، يتعين عليّ أن أخلق قيمة تفوق تلك القيم البديلة. أما إذا لم أستطع بيعها إلا بسعر يقل عن مجموع هذه القيم، فسأتحمل خسارة، وهي بدورها آلية فعّالة إلى حد كبير للإبلاغ بأن الاستمرار في هذا النشاط غير مُجدٍ.

تنشأ الأسعار من عمليات البيع والشراء اللامركزية، أي "المساومة والتفاوض"، التي تميز الأسواق. فهي تظهر بوصفها نواتج غير مباشرة لعمليات التبادل، وتنقل المعلومات بكفاءة عالية في صورة رقم مفهوم عالميا لدى جميع المشتريين والبائعين الفعليين والمحتملين لتلك السلع. ولهذا السبب، لا تكون هناك حاجة إلى جهاز تخطيط مركزي يتولى تجميع المعلومات الكلية في اقتصاد قائم على آليات السوق. فكل فرد في المجتمع يشكل وحدة صغيرة من المعرفة، غير أن أفعاله تسهم، مجتمعة، في إنتاج إشارات توجه سلوك الآخرين. وتعمل

الأسعار على تنسيق عدد هائل من الخطط والتصرفات الفردية؛ إذ إن سعي الأفراد إلى تحقيق أرباحهم الخاصة يفضي، في الوقت ذاته، إلى منافع متبادلة، ويتيح للملايين الأشخاص لكل منهم معرفة جزئية ومحدودة ويسعى إلى أهداف شديدة التنوع- أن يتعاونوا سلميا، وأن ينقلوا معلوماتهم إلى الآخرين، لا عن أهدافهم الخاصة فحسب، بل أيضا عن الوقائع الموضوعية، والتقنيات المتاحة، ومدى ندرة الموارد، وغير ذلك. غير أن هذا التنسيق لا يتحقق إلا إذا كان السعي وراء المصلحة الذاتية مقيدا باحترام حقوق ملكية الآخرين، والتي تكفلها سيادة القانون. أما إذا اقترن تحقيق المصالح الفردية بسلطة قسرية مفروضة على الآخرين، فإن النتيجة تكون على العكس من ذلك تماما: سرقة، وصراع عنيف، وحالة عامة من غياب التنسيق والفوضى.

ولهذا السبب، تُعدّ المنافسة والتعاون الاجتماعي عمليتين قائمتين بذاتهما، لا مجرد حالات مثالية يُفترض تحققها في السوق أو المجتمع. إذ تُوفّر الملكية الخاصة، والتبادل، ونظام الأسعار حوافز تكشف من خلالها المعلومات للآخرين في صورة نافعة، كما تساعد على تنسيق السلوك الفردي والجماعي دون الحاجة إلى الإكراه أو إصدار الأوامر. ولا شك أن معظم- وإن لم يكن جميع- أصحاب الشركات ينظرون بعدم ارتياح إلى منافسة الآخرين لهم، غير أن هؤلاء أنفسهم يفضلون أن يتنافس الآخرون فيما بينهم على كسب زبائنهم. فنحن، بوجه عام، نحب الأسعار المنخفضة لما نشتره، والأسعار المرتفعة لما نبيعه، ولذلك نؤيد المنافسة بين من ينتجون لنا ويبيعون لنا، بينما نتحفظ على المنافسة مع من يزاومونا في بيع ما ننتجه. ومع ذلك، فإن الحصيلة العامة هي أننا جميعا نكون في وضع أفضل بكثير عندما تسود المنافسة الحرة والتبادل الحر. ويُطلق الاقتصاديون على الجهود الرامية إلى الحصول على الاحتكارات، أو الإعانات، أو غيرها من الامتيازات الخاصة عبر استخدام السلطة القسرية للدولة مصطلح "البحث عن الربح"80، وهو توصيف قد يكون مضللا إلى حد ما. وقد تناول اقتصاديو "الخيار العام" وعلماء السياسة هذه السياسات التدخلية ذات المصالح الخاصة في عدد كبير من الدراسات81.

إن التفاعل داخل السوق الحرة يتمحور حول خلق قيمة للناس، وليس مجرد "تعظيم الأرباح"82. فالربح الاقتصادي يشكل أداة كاشفة تساعدنا على التمييز بين ما إذا كانت الشركة تخلق قيمة حقيقية أم لا. ويُعرّف الربح بوصفه الفرق بين سعر بيع السلعة وتكلفة إنتاجها، على أن تُقاس هذه التكاليف بأسعار نقدية تعكس الاستخدامات البديلة ذات القيمة للموارد النادرة المستعملة في الإنتاج. أما الخسارة، التي تتحقق عندما لا يمكن بيع المنتج إلا بسعر أدنى من تكلفته، فهي إشارة قوية إلى أن الشركة أو رائد الأعمال لا يخلق قيمة، بل على العكس، يهدرها. ومن خلال نظام الأرباح والخسائر، تتوافر في آنٍ واحد معلومات وحوافز تنسق السلوك الاقتصادي طوعا، وتوجّه الفاعلين في السوق إلى تخصيص الموارد نحو الاستخدامات الأكثر قيمة.

المؤسسات السياسية

كيف يمكن إجراء مقارنة بين التفاعلات السياسية والتفاعلات التي تتم في السوق الحرة؟ وما أوجه القوة أو القصور في تدخلات الدولة عند التعامل مع إشكالية المعرفة التي جرى عرضها في المقدمة؟ وهل تمتلك مؤسسات الحياة السياسية -سواء في أنظمة استبدادية أو ديمقراطية، تعسفية أو دستورية، مطلقة أو مقيدة- آليات قادرة على تحسين معالجة مسألة المعرفة، أو على تحفيز الأفراد على إنتاجها أو الإفصاح عما يمتلكونه منها للآخرين؟ وهل يوجد في المجال السياسي ما يعادل نظام الأرباح والخسائر، بما يتيح لنا تقييم التفاعلات السياسية من حيث النجاح والإخفاق، على غرار ما نفعله في المجال الاقتصادي؟ ثم إلى أي حد يوقر التفاعل السياسي -بين السياسيين والبيروقراطيين والناخبين- معلومات كافية عن تفضيلات الآخرين واحتياجاتهم، ويولد حوافز حقيقية للاستجابة لها؟

ما يميز المجال السياسي عن سائر مجالات التفاعل الإنساني هو أن العلاقات السياسية تقوم في جوهرها على الإكراه، لا على التعاون الطوعي. فالقوانين التي تعتمد الأغلبية داخل البرلمان تُفرض على الجميع، بغض النظر عن مدى قبولها أو رفضها. كما أن دفع الضرائب التزام لا خيار فيه، إذ إن الامتناع عنه قد يفضي إلى مصادرة الممتلكات، أو سلب الحرية عبر السجن، أو ما هو أشد من ذلك. وبذلك يجد الفرد نفسه مجبرا على "اقتناء" ما يُفرض عليه، سواء رغب في ذلك أم لا. وتقدم السياسات العامة في صورة حزمة واحدة متكاملة -تشمل السياسة الخارجية، والنظام الضريبي، وتشريعات المخدرات، وقوانين الزواج، والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها- دون إتاحة إمكانية الانتقاء أو المفاضلة بينها، على النحو المتاح عادة في معاملات السوق الحرة. فليس بوسع الفرد أن يختار المزيد من سياسة معينة والقليل من أخرى.

ويشبه هذا الوضع، إلى حد بعيد، إلزام الشخص بقبول صفقة ضخمة تضم منزله، وصابونه، ومشترياته الغذائية، وهاتفه، ونظاراته أو عدساته اللاصقة (حتى إن لم يكن بحاجة إليها أو لا يرغب بها)، وحيواناته الأليفة (حتى لو كان يعاني من حساسية تجاهها)، وجواربه، وموسيقاه، من دون أن يُسمح له بشراء أي من هذه السلع من مزودين منافسين، أو حتى الامتناع عن اقتنائها أصلا. وبما أن هذه المعاملات ليست طوعية، فإن كثيرا منها -على أقل تقدير- لا يكون محققا لمنفعة جميع الأطراف المعنية. وعلى النقيض من ذلك، تقوم التبادلات في السوق على رضا المتعاملين، في حين تُصان حقوق غير المشاركين عبر قواعد الملكية التي تمنع الآخرين من التعدي عليها.

على الرغم من أن الأفراد أصبحوا يتمتعون بتأثير متزايد على إدارة الحكومة نتيجة تزايد عدد الدول التي تصف نفسها بالديمقراطية، يظل السؤال مطروحا: إلى أي مدى يستطيع الناخبون نقل ما يرغبون فيه أو

يحتاجونه إلى السياسيين؟ بعبارة أخرى، ما نوع المعلومات التي يمكننا إيصالها عن تفضيلاتنا واحتياجاتنا من خلال عملية الاقتراع؟ عندما نذهب للتصويت، يُطلب منا التعبير عن تفضيلاتنا حيال عدد كبير من القضايا في الوقت ذاته، مما يجعل من الصعب على أي كان أن يفهم سبب اختيار أي فرد لطريقة تصويت معينة، أو ما يرغب فيه أو يحتاجه من مثليه. فالسياسيون اليوم يتخذون قرارات تتعلق بالضرائب، والعلاقات الدبلوماسية والعسكرية، والبيئة، والتعليم، والإنفاق على الرعاية الاجتماعية، والهجرة، والصحة، والسلع المسموح أو المحظور شراؤها وبيعها، والإسكان، والزواج، أي قضية يمكن أن تخطر على البال يتم التصويت بشأنها في مكان ما.

قد يدعم الناخب مرشحا معيناً لأنه يتفق معه في جميع القضايا المطروحة، أو لأنه يهتم بقضية واحدة بشكل خاص ويرى أن المرشح يمثل موقفه فيها. كما قد يختار الناخبون المرشح بناء على شعورهم بالثقة تجاهه، أو لاعتقادهم بأنه واسع المعرفة، أو ودود، أو حتى لجاذبيته الشكلية. في الواقع، لا توجد طريقة دقيقة لمعرفة الدوافع الحقيقية للناخبين. وحتى إذا صرح الناخبون لمستطلي الرأي بأنهم صوتوا للمرشح "X" لأنه "بدا ذكياً"، أو لأنه "اتفق معهم بشأن رفع أو خفض الضرائب"، أو لأنه "اتخذ موقفا صارما تجاه الجريمة"، فسيظل من الصعب تحديد أي من المواقف أو الصفات العديدة للمرشح كانت السبب الرئيسي في اختيارهم أم لا. بعبارة أخرى، التصويت للمرشحين ليس وسيلة فعالة لمعرفة ما يفكر فيه الناخبون بالفعل. ويزداد التعقيد عندما نأخذ في الاعتبار أن بعض قرارات الناخبين تتعلق بما إذا كان ينبغي السماح للآخرين بالتعبير عن تفضيلاتهم أو العيش بحرية، ولهذا السبب يُشبّه أحيانا النظام الديمقراطي غير المقيد بمشهد "دُب وخروف يصوتان على ما سيكون على مائدتها".

إذا أنتجت شركة سلعا أو خدمات لا يراها الناس ذات قيمة، أو كانت باهظة الثمن مقارنة بميزانياتهم، فإنها تتعرض للخسارة وقد تفلس. في المقابل، تستطيع الحكومات إجبارنا على دفع ثمن منتجات أو خدمات سيئة، لأنها تملك القدرة على استخدام القوة. قد لا تعجبك منتجات الحكومة، لكنك مضطر للحصول عليها على أي حال.

في السوق الحرة، يمكن للمستهلكين اختيار سلع أو خدمات قد لا يرغب فيها الآخرون، وقد يجدون بعضها سيئا أو غير مرغوب فيه. كما يتيح السوق الحر للمشتري التعبير عن أذواقهم الفريدة، طالما أنها لا تضر بالآخرين. أما عند تقديم الحكومة للسلع أو الخدمات، فغالبا ما يفرض على الجميع قبول منتج واحد يُفترض أنه يناسب الجميع، دون إمكانية اختيار جزء من خدمة معينة دون أخرى. وبمعنى آخر، لا يمكنك أن تقول إنك تريد القليل من نشاط الحكومة هنا والقليل هناك، ما تحصل عليه هو الحزمة الكاملة. وبشكل

عام، لا يُتاح للأفراد خيار شراء بديل أو الانتقال إلى مزود آخر عند التفاعل مع الدولة، كما لا يمكنهم التعبير عن تفضيلاتهم بشأن التنازلات والخيارات "الهامشية"83.

سيادة القانون

القواعد ضرورية لضمان التعاون السلمي. فالأسواق، شأنها شأن الحكومات -وفي كثير من الأحيان أكثر من الحكومات- تعمل ضمن إطار من القواعد. وكما قال جون لوك: "حيث لا يوجد قانون، لا توجد حرية"84. فلا يمكن السماح للأفراد بخرق العقود، أو ارتكاب السرقة، أو الاعتداء على الآخرين، أو انتهاك الحقوق بشكل عام. لكن القواعد لا تحتاج إلى أن تكون معقدة أو صعبة لتتفعل أو لتدعم نظام المجتمع الحر. فالقواعد البسيطة المتعلقة بالملكية والعقود قادرة على توليد أسعار تنسق أشكالاً معقدة للغاية من النظام الاجتماعي85. ومن دراسة الأنظمة البيئية إلى مراقبة أسراب الطيور والأسماك، توصل العلماء في السنوات الأخيرة إلى فهم أعمق لكيفية توليد المبادئ أو القواعد البسيطة لأنماط عالية التعقيد. وينطبق هذا أيضاً على النظام البشري، فالقواعد البسيطة في المجتمعات الحرة تولّد نظاماً أكبر وتتيح ازدهاراً أوسع مقارنة بالتدخلات المعقدة التي يمارسها المخططون الاشتراكيون.

لكي يكون إطار العمل الاجتماعي مؤهلاً ليكون "ليبرالياً" أو "ليبرتارياً"، لا بد من وجود خصائص رسمية معينة (تُعرف عموماً باسم "سيادة القانون"). ومن الضروري، على الأقل، أن تكون القواعد واضحة ومفهومة، وأن تُطبق بنزاهة، وأن تحدد مجالات التقدير الشخصي التي يتمتع فيها الأفراد بحرية التصرف بعيداً عن السلطة أو الأوامر التعسفية86. وهذه الخصائص الثلاث هي ذات أهمية بالغة.

لنفترض أن القواعد في المجتمع غير واضحة، ما يعني أنه من الصعب أو المستحيل فهمها، أو أنها تُطبق بأثر رجعي، أو أنها متناقضة في جوهرها. في هذه الحالة، لن يعرف الناس مسبقاً ما هو قانوني وما هو غير قانوني، أو ما يخضع للعقوبة وما لا يخضع لها. ومن بين العيوب الأخرى، فإن هذا الغموض يقوّض القدرة على التخطيط، وبالتالي يضعف إمكانية التنسيق الطوعي للخطط. يجب على النظام القانوني أن ينقل المعرفة بالقانون بوضوح، وإذا فشل في ذلك، فإنه يفشل في أن يكون نظاماً قانونياً على الإطلاق.

حتى القوانين الواضحة تحتاج إلى قضاة نزيهين لتطبيقها. فإذا طبق القاضي القاعدة بطريقة معينة على أفراد عائلة ما وبطريقة مختلفة على عائلة أخرى، فإن هذه القاعدة لا تعد قاعدة فعلية. وبالمثل، إذا أصدر القاضي أحكاماً بناءً على الرشوة أو الضغط السياسي -ما يُعرف في بعض البلدان بـ"العدالة الهاتفية"، حيث يتلقى القاضي مكالمة من وزارة العدل توجيهاً لكيفية الحكم- أو استناداً إلى العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الإثنية، أو

أي سبب آخر غير القانون ووقائع القضية، فإن ذلك لا يرقى إلى مستوى سيادة القانون. ولا يعني ذلك أن الوظيفة القضائية خالية من التقدير، فهناك دوماً مجال لممارسة الحكمة العملية، أو ما أطلق عليه القدماء الرومانيون اسم *prudencia* واليونانيون *phronesis*. غير أن هذه الحكمة العملية ليست تعسفية ولا مخالفة للقواعد، على عكس الرشوة أو العنصرية أو المحسوبية. فوضوح القواعد مصحوباً بثقة معقولة في تطبيقها بنزاهة يساهم بشكل كبير في بناء إطار عمل لمجتمع عادل.

لكن النظام القانوني في المجتمع الحر يتطلب أكثر من مجرد قواعد واضحة تُطبق بعدل؛ فهو يحتاج أيضاً إلى تحديد مجالات السلطة التقديرية وحمايتها. فالشخص الحر، في تمتعه بحياته وحرية وممتلكاته، لا ينبغي أن يكون "خاضعاً لإرادة الآخرين التعسفية، بل أن يتبع إرادته بحرية"، كما أكد جون لوك⁸⁷. كل فرد يحتاج إلى ما أطلق عليه هايك اسم "المجال المحمي"، الذي يتيح له اتخاذ قراراته الخاصة. وبدون هذا المجال، سيكون الابتكار ضئيلاً أو معدوماً، أي أن توليد المعرفة سيكون محدوداً أو شبه معدوم. فالحرية لا تنهم فقط لأنها تمكنك من القيام بما ترغب فيه، بل لأنها -وربما بشكل أكبر- تتيح للآخرين القيام بما يريدون. وكما أوضح هايك: "المهم ليس الحرية التي أمارسها شخصياً، بل الحرية التي يحتاجها شخص ما للقيام بأشياء مفيدة للمجتمع. ولا يمكن ضمان هذه الحرية للفرد المجهول إلا من خلال منحها للجميع"⁸⁸.

تتخلل مسألة المعرفة جميع القضايا القانونية التي تم تناولها أعلاه. فنادر ما يكون واضحاً للجميع ما هي القاعدة الصحيحة، أو أفضل طريقة لتفسيرها أو تطبيقها. وهذه مسائل بالغة الأهمية والتعقيد. ولهذا السبب دعا المفكرون في التقليد الليبرالي الكلاسيكي إلى اعتماد آليات لامركزية لتحديد القواعد الجيدة، وإلى إجراءات عامة وشفافة للوصول إلى الأحكام. تشمل الآليات اللامركزية ترتيبات مثل الاستقلالية المحلية، والفيدرالية، وحتى وجود اختصاصات قضائية متنافسة ومتداخلة، بحيث يمكن تصحيح الأخطاء واكتشاف الممارسات المثلى. أما الإجراءات العامة والشفافة فتشمل المحاكم العلنية، ونشر الإجراءات القانونية، والمناقشات البرلمانية المفتوحة، وحرية الصحافة، وغيرها من الممارسات التي تضمن الشفافية، بما يتيح كشف الفساد والإجراءات غير العادلة وفضح المصالح الخاصة. لا يكفي الاعتماد على النوايا الحسنة أو المبررات النبيلة. يجب أن تكون مجموعة المؤسسات المناسبة لمجتمع عادل وحر قادرة على العمل حتى في حال وجود أشخاص سيئين ذوي دوافع شريرة، أي يجب ألا تعتمد على نقاء الدوافع أو عدم أنانية الفاعلين، بل يجب أن تبقى فعالة ليس فقط في أفضل الظروف (مثل الحكام المحايدين ذوي النوايا الحسنة والمطلعين بشكل جيد)، بل أيضاً في أسوأها (مثل الحكام المتحيزين المتعاطشين للسلطة وغير المطلعين بشكل كاف). وهذا ما يُعرف بشرط "الصلابة"⁸⁹. كما يجب أن تكون هذه المؤسسات قادرة على التكيف مع الظروف، وليس مجرد

مقاومتها، فهي بحاجة إلى ازدهار من خلال الأخطاء، كما تفعل الأسواق، إذ تعتمد المنافسة في السوق على "التجربة والخطأ"، والخطأ جزء أساسي من التعلم الذي تسهله الأسواق الحرة. وقد أطلق على هذا النهج مؤخراً اسم "مضاد للهشاشة" 90.

خاتمة

لنعد إلى أسئلتنا الافتتاحية:

- أولاً، كيف يمكن للمجتمع أن يستفيد بأقصى قدر ممكن من المعرفة؟
- ثانياً، كيف يمكننا تحفيز استخدام المعرفة بطريقة تجعل الأفراد راغبين في مشاركتها مع الآخرين؟
- ثالثاً، كيف يمكن إنتاج المعرفة اللازمة لتمكين الناس من تنسيق أفعالهم وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي؟

تشير طبيعة هذه المشكلة والتجربة التاريخية إلى أن أنظمة القيادة والسيطرة القسرية من أعلى إلى أسفل -ذلك الحلم الذي روج له الاشتراكيون والفاشيون والنازيون والاشتراكيون الدوليون وجميع أنواع الجماعات الجماعية الأخرى- لا تؤدي الأداء المطلوب. فليس بوسع أي شخص أو لجنة أن تمتلك المعلومات الكاملة لتنسيق ملايين، أو حتى مليارات، الأفراد الذين يمتلكون أهدافاً متباينة ومعرفة مجزأة. ولهذا السبب تكتسب الحرية وسيادة القانون أهمية بالغة، إذ تقوم بالوظائف التي يعجز التخطيط المركزي عن أدائها.

أصول الدولة والحكومة

بقلم توم بالمر

هل تتحمل الدولة مسؤولية الثروة والنظام الاجتماعي؟ وما الفرق بين الدولة والحكومة؟ تُظهر مراجعة مختصرة لعلم اجتماع الدولة أن ظهور الدول ارتبط بتحول "الصوص المتجولين" إلى "لصوص مستقرين" وإنشاء نظام نهب منظم. وكان تحقيق الحرية إلى حد كبير نتيجة إخضاع الدولة للقانون، وهي عملية ما زالت جارية حتى اليوم. (قدّم هذا المقال في الأصل كمحاضرة خلال ندوة جامعة كاتو الصيفية عام 2012).

يعتقد كثير من الناس أن الدولة مسؤولة عن كل شيء. وفقا لكاس سونشتاين، أستاذ القانون بجامعة هارفارد والمدير السابق لمكتب المعلومات والشؤون التنظيمية بالبيت الأبيض، "الحكومة 'متورطة' في كل ما يملكه الناس... إذا كان الأغنياء يمتلكون الكثير من المال، فذلك لأن الحكومة توفر نظاما يمنحهم الحق في امتلاك هذا المال والاحتفاظ به".

هذه هي الصياغة الأكاديمية لمفهوم أعيد تقديمه مؤخرا بطريقة شائعة: "إذا كنت ناجحا، فأنت لم تصل إلى ذلك بمفردك... هناك من ساعدك على طول الطريق... هناك من ساهم في إنشاء هذا النظام الأمريكي الرائع الذي سمح لك بالازدهار. شخص ما استثمر في الطرق والجسور. وإذا كان لديك مشروع تجاري، فأنت لم تبنيه وحدك، بل هناك من ساعد على حدوث ذلك". وكان المتحدث بهذه الكلمات رئيس سونشتاين، الرئيس أوباما.

حتى التفسير المتسامح لتصريحات الرئيس يوضح أنه لا يفهم مفهوم المساهمة الهامشية في الإنتاج، مثل القيمة المضافة لساعات العمل الإضافية، ولا يدرك كيف يتم إنتاج الثروة فعليا.

يقول سونشتاين وزملاؤه إنه بما أنهم ينسبون كل الثروة إلى الدولة، فإن الدولة لها الحق فيها، وأولئك الذين يعتقدون خطأً أنهم منتجون ليس لهم الحق في المطالبة بها.

لكن ما هي الدولة بالضبط؟ قدم ماكس فيبر التعريف الكلاسيكي للدولة، معرفاً إياها بأنها "المجتمع البشري الذي يطالب (بنجاح) باحتكار العنف المادي المشروع داخل إقليم معين".

في الواقع، ليس من الممكن أن تُنسب كل الثروة إلى الدولة. تاريخياً، كان وجود جهاز الدولة يستلزم وجود فائض سابق لإدامته من الأساس. بعبارة أخرى، لم تكن الدولة لتوجد لولا إنتاج الثروة الذي سبقها. دعونا نتعمق في هذا قليلاً.

لماذا يمتلك الناس الثروة؟ أوضح تشارلز دونويه، أحد أوائل علماء الاجتماع الليبراليين، أن "في العالم طرفان عظيمان فقط: طرف يفضل العيش من عائدات عمله وممتلكاته، وطرف يفضل العيش من عمل أو ممتلكات الآخرين". ببساطة، المنتجون هم من يخلقون الثروة، بينما المستفيدون هم من يستولون عليها.

في كتابه المهم "الدولة"، ميّز عالم الاجتماع فرانز أوبنهايم بين ما أسماه الوسائل الاقتصادية والوسائل السياسية لتحقيق الثروة، أي بين "العمل والسرقة"، وخلص إلى أن "الدولة هي منظمة للوسائل السياسية".

لكن يجب أن تسبق الوسائل الاقتصادية الوسائل السياسية. ومع ذلك، ليس كل نوع من العمل ينتج فائضاً كافياً للحفاظ على الدولة. فعلى سبيل المثال، لا توجد دول بين الصيادين وجامعي الثمار، لأنهم لا ينتجون فائضاً كافياً لإعالة طبقة مفترسة. وينطبق الأمر نفسه على المجتمعات الزراعية البدائية. ما هو مطلوب إذن هو زراعة مستقرة تنتج فائضاً كافياً لجذب انتباه المفترسين وإعالتهم. غالباً ما تتعرض مثل هذه المجتمعات للغزو من قبل البدو الرحل، وخصوصاً أولئك الذين يمتلكون الخيول، والذين كانوا قادرين على التغلب على المزارعين المستقرين. وقد تكرر هذا النمط مراراً منذ اندلاع الهجرات البدوية من آسيا الوسطى منذ زمن بعيد.

وتوجد إشارة لهذا الصراع القديم في سفر التكوين، الذي يروي قصة القتل بين الأخوين قابيل وهابيل، حيث "هابيل كان راعياً للغنم، أما قابيل فكان فلاحاً"، وهو تصوير رمزي للصراع بين المزارعين المستقرين والرعاة البدو.

يمثل تشكّل الدولة انتقالاً من "لصوص متجولين" إلى "لصوص مستقرين". وكما كتب الاقتصادي مانكور أولسون: "إذا كان زعيم عصابة من اللصوص المتجولين، الذي لا يحصد سوى غنائم محدودة، يمتلك من القوة ما يكفي للسيطرة على منطقة بعينها وإقصاء اللصوص الآخرين عنها، فإنه يستطيع احتكار الجريمة

في تلك المنطقة، وبذلك يصبح لصا مستقرا". وتقدّم هذه الفكرة تصورا بالغ الأهمية لتطور التجمعات السياسية البشرية.

فالدولة، في جوهرها، مؤسسة افتراضية. ومع ذلك، فهي تمثل في بعض الجوانب شكلا من أشكال التقدم، حتى بالنسبة لأولئك الذين يتعرضون للنهب. فعندما يكون الخيار بين لصوص متجولين (ينهبون ويقتلون ويحرقون ما لا يستطيعون الاستيلاء عليه، ثم يعودون في العام التالي) ولصوص مستقرين (يستقرون وينهبون تدريجيا على مدار العام)، يصبح الاختيار واضحا. إذ إن اللصوص المستقرين أقل ميلا إلى القتل والتدمير أثناء نهبهم لك، كما أنهم يصدّون اللصوص المنافسين. وهذا يجد ذاته شكل من أشكال التقدم، حتى من منظور من يقع عليهم النهب.

نشأت الدول بوصفها تنظيمات هدفها استخلاص الفوائض من أولئك الذين ينتجون الثروة. وفي كتابه فن عدم الخضوع للحكم، يدرس عالم الأنثروبولوجيا والعلوم السياسية جيمس سكوت من جامعة بيل المناطق التي أخفقت الدول في إخضاعها. ويُعدّ مفهوم "احتكّك السلطة" أحد المحاور الأساسية في عمله، إذ إن السلطة لا تنتقل بسهولة نحو الأعلى. فعندما كانت موجات الغزاة تجتاح منطقة ما، كانت تُخضع الوديان، في حين يفرّ بعض السكان إلى المرتفعات الأقل جاذبية. ويشير سكوت إلى أن هؤلاء الفارين طوّروا مؤسسات اجتماعية وقانونية ودينية تجعل إخضاعهم أمرا بالغ الصعوبة. وينطبق هذا على نحو خاص على سكان الجبال والمناطق المستنقعية. (ومن المؤسف أن كثيرا من القادة لم يطلعوا على كتاب سكوت قبل احتلال أفغانستان والترويج لفكرة "بناء الدولة" هناك).

ما الذي يحقّز الحكّام؟ تفترض النماذج شديدة التبسيط أن الحكّام يهدفون إلى تعظيم الثروة أو الناتج المحلي الإجمالي. غير أن سكوت يرى أن دافع الحاكم لا يكمن في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، بل في تعظيم الناتج الذي تستطيع الدولة الوصول إليه، والمقصود به ذلك الإنتاج الذي يسهل التعرف عليه ومراقبته وإحصاؤه والاستيلاء عليه عبر الضرائب: "الحاكم... يعظّم الناتج القابل لوصول الدولة إليه، عند الاقتضاء، حتى وإن كان ذلك على حساب الثروة الإجمالية للمملكة وسكانها".

ولنأخذ الزراعة مثلا على ذلك (قد يقول الحاكم: "خذ"). فقد قَمَعَ الحكّام في آسيا زراعة الجذور والدرنات، "التي كانت مرفوضة لدى جميع بناءة الدول، قديما وحديثا"، لصالح زراعة الأرز. ويبدو هذا للوهلة الأولى أمرا محيرا: لماذا يولي الحكّام كل هذا الاهتمام لنوع المحاصيل المزروعة؟ يبيّن سكوت أن السبب يكمن في صعوبة فرض الضرائب بفعالية على النباتات التي تنمو تحت الأرض؛ إذ يمكن للمزارعين حصادها متى شاؤوا، أو تركها في التربة. في المقابل، يتطلب حصاد الأرز مواعيد محددة ومشاركة أعداد كبيرة من العمال،

ما يجعل من السهل على الحكّام مراقبة عملية الحصاد، وفرض الضرائب عليها، وتجنيد العمال في جيوشهم. وعلى هذا النحو، تؤثر حوافز الحكّام بصورة منهجية في العديد من الممارسات، وتتغلغل في مجتمعاتنا.

لقد تسللت أنظمة الرقابة الاجتماعية التي تفرضها الدولة -من التجنيد الإجباري إلى التعليم الإلزامي- إلى وعينا بصورة شبه كاملة. ولنأخذ جواز السفر مثالا واضحا على ذلك. فمن غير الممكن اليوم التنقل حول العالم دون وثيقة تصدرها الدولة، بل إن السفر داخل الولايات المتحدة نفسها لم يعد ممكنا من دون مستند رسمي حكومي. ومع ذلك، فإن جوازات السفر تُعد اختراعا حديث العهد نسبيا؛ فعلى مدى آلاف السنين، كان الناس ينتقلون حيث يشاؤون دون الحاجة إلى إذن من الدولة. وعلى جدار مكتبي إعلان قديم من مجلة ألمانية يُصوّر زوجين جالسين في مقصورة قطار، فيواجههما موظف حدود قائلا: "جوازات سفركما، من فضلكما!"، ويشرح الإعلان مدى روعة جوازات السفر يزعم أنها تمنح الإنسان حرية التنقل في العالم.

غير أن هذا، بطبيعة الحال، طرح عبثي، فجوازات السفر لا توسّع الحرية، بل تقيدها. فالسفر لا يُسمح به إلا بإذن، لكننا تشبّعنا إلى حدّ بعيد بأيدولوجيا الدولة، واستبطناها بعمق، بحيث بات كثيرون يعتقدون أن جواز السفر مصدر للحرية بدل أن يكون أداة لتقييدها. وقد سُئلت مرة بعد إحدى المحاضرات عما إذا كنت أؤيد شهادات الميلاد الصادرة عن الدولة. وبعد تفكير وجيز، قلت إنني لا أجد مبررا مقنعا لذلك، ولا سيما أن مؤسسات أخرى قادرة على الاضطلاع بهذه المهمة، وكان جوابي "لا". فكان رد فعل السائل عنيفا: "وكيف ستعرف من أنت؟". وكان الهوية الشخصية ذاتها لا تُمنح إلا من قبل الدولة.

تدّعي الدول الحديثة كذلك أنها المصدر الأوحد للقانون. غير أنّه تاريخيا، قامت الدول بإحلال القانون المفروض محلّ القانون العرفي. فالعديد من القواعد التي تنظّم حياتنا ليست من إنتاج الدولة، إذ إنّ القانون في جوهره ثمرة تفاعل طوعي بين الأفراد. وكما يشير الفقيه الكبير برونو ليوني: "يصنع الأفراد القانون بقدر ما ينجحون في المطالبة بحقوقهم". فالأشخاص العاديون الذين يرمون العقود هم، في الواقع، من يساهمون في صنع القانون.

وفي القرن السادس عشر، شدّد المفكّر المؤثر جان بودان على مفهوم السيادة، معزّفا إياها بأنها "السلطة العليا والمطلقة والدائمة على المواطنين والرعابا داخل الكومنولث". وقد قارن هذه "السلطة غير القابلة للتجزئة" بنمط آخر من التنظيم الاجتماعي يُعرف بالقانون العرفي، والذي رفضه على اعتبار أنّه -بحسب قوله- "تكتسب العادة قوّتها تدريجيا وبموافقة الجميع، أو غالبيتهم، على امتداد سنوات طويلة، في حين يظهر القانون دفعة واحدة ويستمدّ قوّته من شخص واحد يملك سلطة الأمر على الجميع". وبعبارة أخرى، كان بودان

واعيا بأن العادة هي التي تُنشئ النظام الاجتماعي، غير أنه اعتبر أن القانون يفترض فرضاً هرمياً للقوة، وهو ما يستلزم بدوره وجود سيادة، أي سلطة مطلقة وغير مقيدة، وبالتالي متعالية على القانون نفسه.

هذا النمط من السيادة يتناقض بطبيعته مع مبدأ سيادة القانون، كما يتعارض مع أسس الأنظمة الفيدرالية، مثل النظام المعمول به في الولايات المتحدة، حيث تُوزَّع السلطة بين مستويات الحكم المختلفة وفروعها. ففي الأنظمة الدستورية، يُعدّ القانون، لا السلطة المطلقة، هو المرجعية العليا.

لقد كان تطوّر الحرية ثمرة مسار طويل هدفه إخضاع السلطة لحكم القانون. ومع ذلك، ظلّ منطق فرض القوة يترك بصمة عميقة في وعينا الجمعي. وقد تأمل ألكسندر روستو، عالم الاجتماع البارز وأحد رواد إحياء الفكر الليبرالي في ألمانيا بعد الحرب، في الجذور العنيفة والافتراضية للدولة وفي آثارها المستمرة، قائلاً: "نحن جميعاً، دون استثناء، نحمل هذا السّم الموروث في داخلنا، في مواضع شديدة التنوع والتباين وبأشكال متعددة للغاية، وغالباً ما يصعب إدراكها. فجميعنا، جماعياً وفردياً، شركاء عبر العصور في هذه الخطيئة الكبرى، هذه الخطيئة الأصلية الحقيقية، وهذا العيب الوراثي الذي لا يمكن اقتلاعه أو محوه إلا بصعوبة كبيرة وببطء، من خلال فهم علم الأمراض، ومن خلال إرادة الشفاء، ومن خلال الندم الفعلي للجميع". ومن ثمّ، فإنّ تحرير عقولنا من الاتكال على الدولة يتطلّب جهداً واعياً ومقصوداً.

عندما نفكّر في دلالة العيش بوصفنا أفراداً أحراراً، ينبغي ألا نغفل أبداً أنّ الدولة لا تمنحنا لا هويّاتنا ولا حقوقنا. فإعلان الاستقلال الأمريكي ينصّ على أنّه "من أجل تأمين هذه الحقوق، أنشئت الحكومات بين البشر". نحن لا نفعل سوى حماية ما نملكه أصلاً. وقد تضيف الدولة قيمة عندما تساهم في هذه المهمة، غير أنّ الحقوق والمجتمع يسبقان وجود الدولة. ومن المهم استحضار هذه الحقيقة في كل مرة يردّد فيها أحدهم: "أنت لم تبني ذلك".

اقتراحات لمزيد من القراءات

ليست الحرية مجرد قيمة مثالية تحكم التفاعل بين البشر، بل يمكن النظر إليها أيضاً كأداة تحليلية لفحص العالم وفهمه. وسيجد الطلاب في متناولهم بسهولة كمّاً هائلاً ومتزايداً من الكتابات حول الحرية، تستند إلى مختلف فروع العلوم الاجتماعية والأخلاقية، إضافة إلى ما كان يُعرف سابقاً بـ"العلوم الإنسانية".

ثمكّننا الحرية، بوصفها عدسة تحليلية، من ملاحظة جوانب من العالم يغفل عنها معظم الناس. فهي تتيح إدراك أنماط من النظام لا ينتبه إليها الآخرون لأنهم يتعاملون معها كأمر بدهي، ولا يولونها اهتماماً لافتقارهم إلى هذه العدسة. يتفاعل الأفراد يومياً بطرق معقدة دون الحاجة إلى صدور أوامر من أي جهة. وتساعدنا عدسة الحرية على التركيز على العالم المدهش للأنظمة العفوية التي تحيط بنا، كما تكشف لنا كيف يمكن للتدخل القسري أن يخلل هذه الأنظمة ويستبدل "النظام العفوي" بـ"فوضى مُخطط لها".

يمكن لعدسة الحرية أن ثمكّننا من إدراك كرامة الأفراد بوصفهم متساوين في الحقوق، كما تكشف لنا ما في انتهاك هذه الحقوق من ظلم وخطأ. ومن خلال هذه العدسة، استطاع أشخاص كانوا ينظرون إلى العبودية على أنها أمر بدهي أن يكتشفوا ما تنطوي عليه من شرور وظلم، فلم يعودوا يتعاملون معها كواقع أبدي من حقائق العالم، بل رأوا فيها الفظاعة الحقيقية التي كانت تمثلها. وتساعدنا عدسة الحرية على توجيه اهتمامنا نحو مظاهر الظلم، وتعزيز وعينا الأخلاقي بالسعي إلى جعل العالم أكثر عدلاً وسلاماً وازدهاراً. وباختصار، إنها ترسم لنا ملامح عالم يقوم على حرية متساوية للجميع. كما تتيح لنا فهم كيف أن ملاحظة ما يُسمّى بالجرائم التي لا ضحايا لها تسهم في تقوية الجريمة المنظمة، وتفسد منظومة إنفاذ القانون، وتلحق الدمار بحياة الناس.

وتتوفر العديد من الموارد بسهولة أمام من يبحث عنها، وفيما يلي بعض من أكثرها فائدة:

المواقع الإلكترونية

Libertarianism.org : يوفر الموقع مكتبة غنية تضم مقاطع فيديو ومقالات وكتب ومواد متنوعة، موجهة لكل من يرغب في التعرف على الأفكار الليبرتارية واستكشافها بعمق.

StudentsforLiberty.org : يقدم مقالات ومدونات كتبها طلاب، إلى جانب محتوى متنوع آخر، كما يتيح نسخا كاملة بصيغة PDF قابلة للتنزيل من كتب سابقة ضمن هذه السلسلة، من بينها The Economics of Freedom و The Morality of Capitalism و After the Welfare State.

oll.libertyfund.org (مكتبة الحرية على الإنترنت) : يعد أكثر من مجرد دليل للمدونات والموارد المعاصرة؛ إذ يمثل مكتبة رقمية ضخمة للأدبيات المتعلقة بالحرية، تحتوي على نسخ إلكترونية لآلاف الكتب، تتراوح بين الأعمال الشائعة والكلاسيكية وصولا إلى المؤلفات الأكاديمية المتخصصة.

Cato.org : الموقع التابع لمعهد كاتو، وهو أحد أبرز مراكز الأبحاث الليبرتارية، يقدم دراسات معقدة تطبق المبادئ الليبرتارية وأبحاثا عالية المستوى على قضايا محددة في السياسات العامة، مثل الضرائب، وتجريم الماريجوانا، والسياسة الخارجية والعسكرية، والضمان الاجتماعي، والسياسات الصحية. كما يدير المعهد برنامجا خاصا بالطلاب عبر صفحته على فيسبوك: www.facebook.com/CatoOnCampus.

TheIHS.org : منصة أنشأها معهد الدراسات الإنسانية (Institute for Humane Studies)، ويقدم منح دراسية، وندوات، إلى جانب موارد قيمة ومتنوعة موجهة للطلاب.

FEE.org : موقع تابع لمؤسسة التعليم الاقتصادي (Foundation for Economic Education)، إحدى أقدم مراكز الفكر الليبرتارية في الولايات المتحدة، والجهة الناشرة لمجلة The Freeman. وتقوم المؤسسة أيضا بتنظيم ندوات وبرامج مخصصة للطلاب.

IES-Europe.org : يقدم هذا الموقع التابع لمعهد الدراسات الاقتصادية في أوروبا (Institute of Economic Studies, Europe)، مجموعة واسعة من الندوات والبرامج التعليمية المتنوعة الموجهة إلى الطلاب الأوروبيين.

LearnLiberty.org : يوفر مقاطع فيديو تعليمية قصيرة، جذابة، ومُنتجة باحتراف، يشارك فيها أساتذة من التيار الليبرالي الكلاسيكي، بهدف تبسيط أفكار الحرية ونشرها.

AtlasNetwork.org : موقع تابع لشبكة أطلس، يقدم روابط لمئات المجموعات والمواقع الإلكترونية حول العالم، ويُعدّ مورداً مهماً لمن يرغب في استكشاف أفكار الحرية بلغات متعددة، من بينها الروسية والعربية والصينية والإسبانية والبرتغالية والفيتنامية والليتوانية والهندية والفرنسية، إضافة إلى عشرات اللغات الأخرى.

إلى جانب الأعمال المشار إليها في حواشي مقالات هذا الكتاب، قد تكون الكتب الحديثة التالية ذات فائدة خاصة للقراء الراغبين في التعمق أكثر في أفكار الحرية:

يقدم كتاب الليبرتارية: مقدمة لديفيد بوز (نيويورك: فري برس، 1998) عرضاً متكاملًا للأفكار الليبرتارية عبر طيف واسع من الموضوعات، بلغة واضحة وبسيطة (وقد صدرت له طبعة جديدة عام 2014).

أما كتاب القارئ الليبرتاري، من تحرير ديفيد بوز أيضاً (نيويورك: فري برس، 1998)، فيجمع بين دفتيه مختارات متنوعة من الكتابات الكلاسيكية والمعاصرة التي تتناول قضايا ليبرتارية مختلفة.

ويضم كتاب تحقيق الحرية: النظرية الليبرتارية والممارسة والتاريخ لتوم ج. بالمر (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 2009؛ طبعة جديدة 2014) مجموعة من المقالات التي تتراوح بين الطابع التبسيطي والأكاديمي، وتغطي موضوعات متعددة تشمل التاريخ، والنظرية السياسية، والفلسفة الأخلاقية، والاقتصاد، والتنمية، وغيرها.

كما يستند كتاب الاقتصاد السياسي القوي لمارك بينينغتون (تشيلتهام: إدوارد إلغار، 2011) إلى أحدث أبحاث نظرية الخيار العام، وي طرح مقارنة جديدة للاقتصاد السياسي تقوم على مراعاة الشروط الواقعية للحكم عند تقييم النظم السياسية البديلة.

ويقدم كتاب نظام الحرية: موضوعات في تاريخ الليبرالية الكلاسيكية لجورج هـ. سميث (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2013) معالجة لأفكار الحرية تجمع بين السلسلة في العرض والعمق الأكاديمي في آن واحد.

يقدم كتاب العدالة في السوق الحرة للكاتب جون توماسي (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2013) معالجة تقنية نسبياً للقضايا المطروحة في الفلسفة السياسية الأكاديمية المعاصرة، ويجادل بأن الأسواق الحرة والحكومة المحدودة تستوفيان في الواقع معايير "العدالة الاجتماعية" على نحو أفضل من تدخل الدولة الذي يسعى إلى فرض نتائج يُفترض أنها "عادلة اجتماعياً".



نبذة عن توم ج. بالمر

الدكتور توم ج. بالمر هو نائب الرئيس التنفيذي للبرامج الدولية في شبكة أطلس، حيث يشرف على عمل الفرق المنتشرة في مختلف أنحاء العالم بهدف تعزيز مبادئ الليبرالية الكلاسيكية، ويتعاون في ذلك مع شبكة دولية من مراكز الفكر والمعاهد البحثية. كما يشغل منصب زميل أقدم في معهد كاتو، وقد سبق له أن تولى منصب نائب الرئيس للبرامج الدولية ومدير مركز النهوض بحقوق الإنسان في المعهد ذاته.

وشغل الدكتور بالمر منصب زميل في برنامج H. B. Earhart بكلية هيرتفورد في جامعة أكسفورد، كما عمل نائبا لرئيس معهد الدراسات الإنسانية في جامعة جورج ميسون. وهو أيضا عضو في مجلس مستشاري منظمة طلاب من أجل الحرية.

وقد نشر مراجعات ومقالات في مجالي السياسة والأخلاق في عدد من الدوريات العلمية، من بينها مجلة هارفارد للقانون والسياسة العامة، ومجلة الأخلاق، ومجلة المراجعة النقدية، ومجلة الاقتصاد السياسي

الدستوري، كما نُشرت كتاباته أيضا في منصات وصحف مثل سلات، و وول ستريت جورنال، ونيويورك تايمز، ودي فيلت، والحياة، وكايشينغ، وواشنطن بوست، وذا سبيكتاتور الصادرة في لندن.

حصل على درجة البكالوريوس في الآداب من كلية سانت جونز في أنابوليس بولاية ماريلاند، ودرجة الماجستير في الفلسفة من الجامعة الكاثوليكية الأمريكية في واشنطن العاصمة، ثم نال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أكسفورد. وقد نُشرت أبحاثه في كتب صادرة عن مطبعة جامعة برينستون، ومطبعة جامعة كامبريدج، ودار روتليدج، وغيرها من دور النشر الأكاديمية.

وهو مؤلف كتاب Realizing Freedom: Libertarian Theory, History, and Practice (تحقيق الحرية: النظرية والتاريخ والممارسة الليبرتارية)، الصادر عام 2009، كما حرر كتاب The Morality of Capitalism (أخلاق الرأسمالية) الصادر عام 2011، وكتاب After the Welfare State (ما بعد دولة الرفاهية) الصادر عام 2012.

ملاحظات

1 جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة آلان كرانستون (نيويورك: بنجوين بوكس، 1968)، ص. 72.

2 المصدر نفسه، ص 64.

3 النص الكامل لمقطع سبنسر الذي لا يُنسى، من مقالته "الحق في تجاهل الدولة" هو: "ربما يُقال إن هذا الموافقة ليست محددة، بل عامة، وأنه يُفهم أن المواطن قد وافق على كل ما قد يفعله ممثله، عندما صوّت له. ولكن لنفترض أنه لم يصوّت له؛ بل على العكس، بذل كل ما في وسعه لانتخاب شخص له آراء معاكسة - ماذا سيحدث عندئذ؟ ربما سيكون الرد أنه بمشاركته في مثل هذه الانتخابات، فقد وافق ضمناً على الالتزام بقرار الأغلبية. وماذا لو لم يصوت على الإطلاق؟ لماذا لا يمكنه عندئذ أن يشكو من أي ضريبة، بما أنه لم يمتنع على فرضها. لذا، ومن الغريب، يبدو أنه أعطى موافقته بأي طريقة تصرف بها - سواء قال نعم، أو قال لا، أو بقي محايداً! هذه عقيدة غريبة إلى حد ما. هنا يقف مواطن مسكين يُسأل عما إذا كان سيدفع مالاً مقابل ميزة معينة معروضة عليه؛ وسواء استخدم الوسيلة الوحيدة للتعبير عن رفضه أو لم يستخدمها، يُقال لنا إنه يوافق عملياً؛ إذا كان عدد الآخرين الذين يوافقون أكبر من عدد الذين يعارضون. وهكذا يتم تعريفنا بمبدأ جديد مفاده أن موافقة (أ) على شيء ما لا تتحدد بما يقوله (أ)، بل بما قد يقوله (ب)!" هيرت سبنسر، الاستاتيكا الاجتماعية: أو الشروط الأساسية للسعادة المحددة، وتطوير أولها (لندن: جون تشابمان، 1851).

الفصل: الفصل التاسع عشر: الحق في تجاهل الدولة. تم الوصول إليه من <http://oll.libertyfund.org/title/273/6325> في 23 مارس 2013.

4 جواكيم نابوكو، إلغاء الرق: النضال البرازيلي ضد العبودية، ترجمة وتحرير روبرت كونراد. ترجمة وتحرير روبرت كونراد (1883؛ أوبانا، مطبعة جامعة إلينوي، 1977)، ص. 172. (في ترجمة كونراد، هكذا: "دعهم يعلمون أطفالهم - بل دعهم يعلمون أنفسهم - أن يتمتعوا بحرية الآخرين، التي بدونها ستكون حريتهم هبة من القدر. دعهم يكتسبون المعرفة بأن الحرية تستحق أن يتمتعوا بها، ودعهم يكتسبون الشجاعة للدفاع عنها.")

5 جون لوك، الرسالة الثانية في الحكم، في كتاب "رسالتان في الحكم"، تحرير بيتر لاسليت (1690؛ كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1988)، ص. 306.

6 مايكل هوير، مشكلة السلطة السياسية (نيويورك: بالجريف ماكملان، 2013)، ص. 177.

7 المصدر نفسه، ص. 178.

8 المرجع نفسه، ص. 323. حدد لوك أصل الملكية بشكل عام في "ملكية كل شخص لنفسه. لا يملك أحد أي حق في ذلك سوى نفسه". المرجع نفسه، ص. 287.

9 ماديسون، جيمس. 1983. "الملكية". في أوراق جيمس ماديسون، المجلد 14: 6 أبريل 1791 - 16 مارس 1793. شارلوتسفيل: مطبعة جامعة فيرجينيا. ص. 266.

البيان الأوسع نطاقاً (متاح على الإنترنت على الرابط <http://oll.libertyfund.org/title/875/63884>) هو: "هذا المصطلح في تطبيقه الخاص يعني 'السيادة التي يدعيها رجل واحد ويمارسها على الأشياء الخارجية في العالم، مع استبعاد كل فرد آخر'. وفي معناه الأوسع والأكثر عدلاً، يشمل كل ما قد يعلق عليه الإنسان قيمة ويكون له حق فيه؛ ويتيح للآخرين نفس الميزة. بالمعنى الأول، تُسمى أرض الإنسان أو بضاعته أو ماله ملكيته. بالمعنى الثاني، يمتلك الإنسان ملكية في آرائه والتعبير عنها بحرية. ولديه ملكية ذات قيمة خاصة في آرائه الدينية، وفي المهنة والممارسة التي تملأها عليه. ولديه ملكية عزيزة جداً عليه في سلامة وحرية شخصه. ولديه ملكية متساوية في الاستخدام الحر لقدراته والاختيار الحر للأشياء التي يستخدمها فيها. باختصار، كما يقال إن للإنسان حق في ملكيته، يمكن القول بنفس القدر إن له ملكية في حقوقه."

10 تُظهر البيانات التي جمعها باحثو معهد فريزر الكندي على مدى عقود في التقرير السنوي عن الحرية الاقتصادية في العالم، والتي تم نشرها على الموقع www.freetheworld.com، بوضوح أن المزيد من الحرية يؤدي إلى نتائج أفضل في كل مكان، سواء في أوروبا أو آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية.

11 ريتشارد إيستين، قواعد بسيطة لعالم معقد (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 1995).

12 ظهر علم الاقتصاد منذ مئات السنين عندما بدأ الناس يلاحظون أن البلدان التي تتمتع بأسواق أكثر حرية تميل إلى أن تكون أكثر تنظيماً وازدهاراً، وأن وزراء الملك لم يكونوا ضروريين لتنسيق العرض والطلب. وكما لاحظت المؤرخة جويس أبلبي، "اكتشف الكتاب الاقتصاديون الانتظام الكامن في نشاط السوق الحرة. ففي حين كان الأخلاقيون يؤكدون منذ زمن طويل أن الضرورة لا تعرف قانوناً، اكتشف المحللون الاقتصاديون الذين تتبعوا الأسعار إلى الطلب قانونية الضرورة، وبذلك توصلوا إلى احتمال وواقع. وكان الواقع هو أن الأفراد الذين يتخذون قرارات بشأن أنفسهم وممتلكاتهم هم الذين يحددون الأسعار في السوق. أما الاحتمال فكان أن العقلانية الاقتصادية للمشاركين في السوق يمكن أن توفر النظام للاقتصاد الذي كان يتم تأمينه في السابق من خلال السلطة". جويس أبلبي، الفكر الاقتصادي والأيدولوجيا في إنجلترا في القرن السابع عشر (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1978)، ص 187-188.

13 جون إيمريش إدوارد دالبرغ، لورد آكتون، مقالات ودراسات تاريخية، بقلم جون إيمريش إدوارد دالبرغ-آكتون، تحرير جون نيفيل فيغييس وريجينالد فير لورانس (لندن: ماكميلان، 1907). الفصل: الملحق، رسالة إلى الأسقف كريتون، تم الوصول إليها من <http://oll.libertyfund.org/title/2201/203934> في 2013-05-19.

14 بالنسبة للناخبين الأمريكيين، انظر: ديفيد بوز، ديفيد كيري، وإيميلي إيكينز، التصويت الليبرتاري: الناخبون المتأرجحون، حفلات الشاي، والمركز المحافظ مالياً والليبرالي اجتماعياً (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 2012).

15 "مقدمة إلى الفكر الليبرتاري"، فيديو على الرابط www.libertarianism.org/introduction

16 فريد زكريا، "فلسفة العشرين بالمائة"، المصلحة العامة 129 (خريف 1997)، ص 96-101، مقتبس من توم ج. بالمر، "الليبرالية الكلاسيكية والمجتمع المدني"، في تحقيق الحرية: النظرية والتاريخ والممارسة الليبرتارية (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 2009)، ص 221.

17 "بيان شارون"، متاح على الرابط http://en.wikipedia.org/wiki/Sharon_Statement

18 خطاب قبول باري غولدووتر عام 1964، متاح على الرابط www.washingtonpost.com/wp-srv/politics/daily/may98/goldwaterspeech.htm

19 بيان بورت هورون، متاح على الرابط التالي: http://en.wikipedia.org/wiki/Port_Huron_Statement

20 كارل أوجلبي، الغربان في العاصفة، تاريخ شخصي لحركة مناهضة الحرب في الستينيات (نيويورك: سكرينر، 2008)، ص. 120.

21 المصدر نفسه، ص. 173.

22 ميلتون فريدمان، "حان الوقت لإنهاء الحرب على المخدرات"، متاح على الرابط www.hoover.org/publications/hoover-digest/article/7837؛ جيفري أ. ميرون وجيفري زويل، "الحجج الاقتصادية ضد حظر المخدرات"، مجلة وجهات نظر اقتصادية، المجلد 9، العدد 4 (خريف 1995)، ص 175-192.

23 ليساندر سبونر، الرذائل ليست جرائم: دفاع عن الحرية الأخلاقية، متاح على الرابط <http://lysanderspooner.org/node/46>

24 يمكن العثور على مجموعة من مسؤولي إنفاذ القانون المستعدين للتحدث عن كوارث الحظر في موقع Law Enforcement Against Prohibition (إنفاذ القانون ضد الحظر)، <http://www.leap.cc>.

25 للاطلاع على معالجة موسعة لهذه القضايا، أوصي بشدة بقراءة كتاب جورج هـ. سميث، نظام الحرية: موضوعات في تاريخ الليبرالية الكلاسيكية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2013).

26 جوزيف شومبتر، تاريخ التحليل الاقتصادي (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1974)، ص. 394.

27 أتناول بشكل أكثر تفصيلاً ظهور ونمو المجتمع المدني في مقالتي "الليبرالية الكلاسيكية والمجتمع المدني: التعريفات والتاريخ والعلاقات" في كتاب "المجتمع المدني والحكومة" الذي حرره نانسي ل. روزنبلوم وروبرت سي. بوست (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2002)، ص 48-78، أعيد طبعه في توم ج. بالمر، تحقيق الحرية: النظرية والتاريخ والممارسة الليبرتارية (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 2009).

28 يلاحظ هنري بيرين أن "البرغر كانوا في الأساس مجموعة من *homines pacis* — رجال السلام". المدن في العصور الوسطى: أصولها وإحياء التجارة. برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1969، ص. 200.

29 هنري بيرين، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا في العصور الوسطى (نيويورك: هاركورت برايس جوفانوفيتش، 1937)، ص. 50. ظهر مصطلحان في اللغات الأوروبية لوصف هذه الأنظمة الاجتماعية الجديدة: *burgenses* و *civitas*. "كان مصطلح *burgenses* يستخدم في البداية فقط إذا كانت المدينة ليست *civitas*، وكان مصطلح *civitas* في البداية يشير فقط إلى المقر الأسقي القديم ('Bischofsstadt')." هانز بلانيتز، المدينة الألمانية في العصور الوسطى: من العصر الروماني إلى صراعات النقابات (غراتس، النمسا، وكولونيا، ألمانيا: بوهلاو، 1954)، ص. 100. دخلت كلمتا *Burgensis* و *bürgerlich* إلى اللغة الإنجليزية عبر الفرنسية على شكل "bourgeois". لاحقاً، أصبحت مشتقات هاتين الكلمتين — *bürgerlich/bourgeois* و *civil* — تُستخدم بالتبادل (استمرت كلمة "Burg" في اللغة الإنجليزية في أسماء مثل *Hillsborough* و *Pittsburgh*، وفي اسم أقدم جمعية تمثيلية في المستعمرات الإنجليزية، مجلس النواب).

30 انظر براين م. داووننج، الثورة العسكرية والتغيير السياسي (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1992) وتشارلز تيلي، الإكراه ورأس المال والدول الأوروبية (أكسفورد: بلاكويل، 1992).

31 انظر هندريك سبرويت، الدولة ذات السيادة ومنافسيها (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1994).

32 "قانون ترو للملكيات الحرة"، الملك جيمس السادس والأول، كتابات سياسية، تحرير يوهان ب. سومرفيل (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1994)، ص. 75.

33 آدم سميث، في كتابه الشهير الذي نُشر عام 1776، "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، لم يتناول فقط أسباب "ثروة الأمم"، بل تناول أيضًا طبيعتها. "ثروة الأمم" ليست ثروة النخبة الحاكمة، أو البلاط الملكي، أو الذهب الموجود في خزانة الملك. "وبالتالي، بما أن هذا الإنتاج، أو ما يتم شراؤه به، يمثل نسبة أكبر أو أقل من عدد أولئك الذين يستهلكونه، فإن الأمة ستكون أفضل أو أسوأ في توفير جميع الضروريات والمرافق التي تحتاجها." آدم سميث، تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، المجلد الأول، تحرير ر. هـ. كامبل وأ. س. سكينر (إنديانابوليس: ليبرتي فاند، 1981)، ص. 10. وهكذا، حدد سميث ثروة الأمم، ليس بثروة البلاط، بل بالإنتاج السنوي للقوة العاملة المجمعة للأمة، مقسومًا على عدد المستهلكين، وهو مفهوم لا يزال قائمًا في المفهوم الحديث للناتج المحلي الإجمالي للفرد. وقد أوضح أسباب ثروة الأمم في محاضرة قال فيها: "ليس هناك ما هو مطلوب لرفع دولة من أدنى درجات البربرية إلى أعلى درجات الثراء سوى السلام والضرائب الميسورة وإدارة العدالة بشكل مقبول؛ أما الباقي فيأتي من تلقاء نفسه. جميع الحكومات التي تعرقل هذا المسار الطبيعي، والتي تجبر الأمور على اتخاذ مسار آخر، أو التي تسعى إلى إيقاف تقدم المجتمع عند نقطة معينة، هي حكومات غير طبيعية، ولتحقيق استثمارها، فإنها تضطر إلى أن تكون قمعية وديكتاتورية". اقتبس دوغان ستوارت من مخطوطة مفقودة الآن في كتاب ستوارت "سيرة حياة وآراء آدم سميث، دكتوراه في القانون"، في آدم سميث، مقالات في موضوعات فلسفية، تحرير و. ب. د. وايتمان وج. س. برايس، المجلد 3 من طبعة غلاسكو لأعمال ومراسلات آدم سميث (إنديانابوليس: ليبرتي فاند، 1982)، ص. 322.

34 انظر الليفيلرز الإنجليزي، تحرير أندرو شارب (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1998).

35 "E. L. Godkin، "The Eclipse of Liberalism (الانحسار الليبرالية)، 9 The Nation، أغسطس 1900، أعيد طبعه في David Boaz، محرر، The Libertarian Reader (القارئ الليبرتاري) (نيويورك: The Free Press، 1997)، ص 324-326، ص 326. تحليل غودكين لأسباب تراجع الليبرالية يستحق الاهتمام: "يعود الفضل في التقدم المادي الهائل الذي شهده العصر إلى حد كبير إلى مبادئ الليبرالية وتعاليمها. وبعد أن تحرروا من تدخل الحكومات المزجج، كرس الناس أنفسهم لمهمتهم الطبيعية، وهي تحسين ظروفهم، مما أدى إلى النتائج الرائعة التي نراها حولنا. ولكن يبدو الآن أن الرفاهية المادية قد أعمت أعين الجيل الحالي عن السبب الذي جعل ذلك ممكناً. في سياسة العالم، الليبرالية قوة آخذة في الانحدار، تكاد تكون منقرضة".

36 من بين أهم الدراسات الحديثة حول القتل الجماعي والاستعباد الذي مارسه النظامان الشيوعي والنازي (النازي) ما يلي: آن أبلbaum، غولاغ: تاريخ (نيويورك: راندوم هاوس، 2003)، تيموثي سنايدر، أراضي الدم: أوروبا بين هتلر وستالين (نيويورك: بيسك بوكس، 2010)، وفرانك ديكونتر، مجاعة ماو الكبرى، تاريخ الكارثة الأكثر تدميراً في الصين، 1958-1962 (نيويورك: ووكر آند كو، 2010).

37 يحكي براين دوهرتي معظم هذه القصة بأسلوب ملون، من منظور أمريكي، في كتابه Radicals for Capitalism: A Freewheeling History of the Modern American Libertarian Movement (نيويورك: Public Affairs، 2007).

38 روبرت نوزيك، الفوضى والدولة واليوتوبيا (نيويورك: بيسك بوكس، 1974)، ص. ix.

39 فرانيسيسكو دي فيتوريا، "عن الهنود الأمريكيين"، كتابات سياسية، تحرير أنتوني باجدين وجيرمي لورانس (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1991)، ص 250-251.

40 مقتبس من Perez Zagorin، How the Idea of Religious Toleration Came to the West (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2003)، ص. 119.

41 جون ميلتون، "أريوباجيتيكا: خطاب السيد جون ميلتون أمام البرلمان الإنجليزي حول حرية الطباعة غير المرخصة" [1644]، في أريوباجيتيكا وكتابات سياسية أخرى لجون ميلتون (إنديانابوليس: ليبرتي فاند، 1999)، ص. 23. جون لوك جادل لاحقاً في رسالته الشهيرة عن التسامح، "إن الإقناع شيء، والأمر شيء آخر؛ والضغط بالحجج شيء، والضغط بالعقوبات شيء آخر." جون لوك، "رسالة عن التسامح"، في الحقوق المقدسة للضمير، تحرير دانيال ل. دريسباخ ومارك ديفيد هول (إنديانابوليس: ليبرتي فاند، 2009)، ص. 47.

42 في مريثة كتبها صديقه وتلميذه آن روبرت جاك تورغو بعد وفاة غورناي، أشار إلى أن غورناي كان يدرك حماسة فرض الاحتكارات و"المعايير" على السوق التي لم يكن المستهلكون في الواقع يطلبونها. وكما قال تورغو، فإن غورناي "كان مندهشاً لرؤية أن المواطن لا يمكنه صنع أو بيع أي شيء دون شراء

الحق في القيام بذلك بتكلفة باهظة من شركة“، أي أنه كان على المرء أولاً أن يشتري من نقابة احتكارية الحق في ممارسة التجارة وعرض البضائع على العملاء الراغبين في شرائها.

”لم يكن يتصور أبداً أن هذه القطعة، لعدم مطابقتها لبعض اللوائح، قد يتم تقطيعها إلى أجزاء بطول ثلاثة أذرع، وأن الرجل المسكين الذي صنعها سيُحكم عليه بدفع غرامة كافية لتجعله هو وعائلته يتسولون.“ تورغو، ”Éloge de Gournay“، في Western Liberalism: A History in Documents، تحرير E. K. Bramsted و K. J. Melhuish (لندن: Longman، 1978)، ص. 305.

43 جيمس بوكانان، ”النظام المحدد في عملية ظهوره: ملاحظة مستوحاة من قراءة نورمان باري،“ تقليد النظام التلقائي“، أدب الحرية، المجلد 5، العدد 4 (1982) تم الوصول إليه من <http://oll.libertyfund.org/title/1305/100453> في 23-03-2013.

44 يعتقد بعض الليبرтариين أن النظام الدستوري الذي لا يحتكر القانون أو يستخدم القوة الدفاعية، أي بدون دولة، هو أمر ممكن ومرغوب فيه. انظر، على سبيل المثال، راندي إي. بارنيت، هيكل الحرية: العدالة وسيادة القانون (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2000)، مايكل هوير، مشكلة السلطة السياسية، المرجع السابق، بروس ل. بنسون، مشروع القانون: العدالة بدون دولة (أوكلاند: المعهد المستقل، 2011). يمكن الاطلاع على بياني الموجز حول ”حجج الحرية المنظمة بدون دول“ على الرابط التالي: <http://www.libertarianism.org/publications/essays/case-ordered-liberty-without-states>. هناك خلاف بين الليبرтариين حول إمكانية التمتع بالحرية بدون دولة، لكن مجرد عدم وجود الدولة لا يعني التمتع بالحرية، لأن الحرية تعتمد بشكل أساسي على مؤسسات القانون والعدالة. والسؤال الذي لا يوجد اتفاق عام عليه هو ما إذا كان القانون والعدالة يمكن أن يوجد بدون مزود احتكاري.

45 أقارن مبدأ الحرية بمبدأ ”المساواة في النتائج“ بدلاً من مبدأ ’المساواة‘ لأن مبدأ الحرية هو بالفعل مبدأ ”المساواة في الحرية“.

46 القديس توما الأكويني، "رسالة في القانون، السؤال 96، المادة 2"، Summa Theologica (ويستمستر، ماريلاند: Christian Classics، 1981)، ص. 1018.

47 أجلينا غريمكي، "العبودية وأحداث شغب بوسطن"، 12 The Liberator، أغسطس 1837.

48 أورلاندو باترسون، العبودية والموت الاجتماعي: دراسة مقارنة، (كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، 1982)، vii.

49 للاطلاع على مساهمة عصر التنوير في مفاهيم الحرية الفردية والحقوق الطبيعية، انظر M. Zafirovski، The Enlightenment and Its Effects on Modern Society (عصر التنوير وتأثيراته على المجتمع الحديث)، (نيويورك: Springer، 2011)، ولا سيما الصفحة 40 التي تشير إلى ما يلي: "لا شك أن الحريات والاختيارات الفردية، والحقوق المدنية، والمجال الخاص أو الخصوصية، والاستقلالية الشخصية، والوفاء، والرفاهية، والحياة الإنسانية، والسعادة هي قيم ومؤسسات راسخة ومسلّم بها في المجتمعات الديمقراطية الغربية الحديثة وغيرها من المجتمعات، ولا سيما، ولكن ليس حصراً، في أمريكا. ... إذا كان الأمر كذلك، فإنها في المقام الأول تتاج وإرث عصر التنوير وفكره الليبرالي العلماني الفردي."

50 فريدريك دوغلاس، "ماذا يعني الرابع من يوليو بالنسبة للعبيد؟" 5 يوليو 1852؛ L. M. Child، نداء لصالح تلك الفئة من الأمريكيين الذين يُطلق عليهم الأفارقة، 1833.

51 ماري وولستونكرافت، الدفاع عن حقوق المرأة، 1792، في ماري وولستونكرافت، الدفاع عن حقوق الرجال والدفاع عن حقوق المرأة، تحرير سيلفانا توماسيلي (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1995)، ص. 74.

52 إعلان المشاعر والقرارات، مؤتمر سينكا فولز، 1848. <http://ecssba.rutgers.edu/docs/seneca.html>. تم الوصول إليه في 18 فبراير 2013.

53 فريدريك دوغلاس، "خطاب تحرير الهند الغربية"، 3 أغسطس 1857.

54 إعلان المشاعر.

55 ريتشارد كوبدن، خطب حول قضايا السياسة العامة لريتشارد كوبدن، تحرير ج. إي. ت. روجرز، www.econlib.org/library/YPDBooks/Cobden/cbdSPP14.html . تم الوصول إليه في 22 فبراير 2013.

56 جيمس ج. بيرني، رسالة حول الالتزامات السياسية لمناهضي العبودية، مع رد من ويليام لويد غاريسون (بوسطن: داو وجاكسون، 1839)، ص. 32.

57 ويندل فيليبس، "فلسفة حركة إلغاء الرق" (1853)، خطب ومحاضرات ورسائل (بوسطن: Lee and Shepard، 1884)، ص. 113.

58 ل. ميناند، النادي الميتافيزيقي: قصة الأفكار في أمريكا، (نيويورك: Farrar, Straus, Giroux، 2001)، ص. 13.

59 ب. ديلان، "The Times They Are A-Changin'" ، كولومبيا ريكوردز، 1964.

60 و. ل. غاريسون، المحرر، 31 يناير 1831.

61 جورج ب. ن. أيتي، هزيمة الديكتاتورين: محاربة الطغيان في أفريقيا وحول العالم (نيويورك: بالجريف ماكملان، 2011)، ص. 43.

62 روبرت هيسن. "الشركات"، الموسوعة الموجزة للاقتصاد. 2008. مكتبة الاقتصاد والحرية. تم استرجاعه في 19 مايو 2013، من www.econlib.org/library/Enc/Corporations.html .

63 جورج ب. ن. أيتي، المرجع نفسه، ص. 76.

64 جاك شارمز، "قياس مساهمة القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية: بعض القضايا النظرية والمنهجية"، متاح على الرابط: www.unescap.org/stat/isie/reference-materials/National-Accounts/Measurement-Contribution-GDP-ConceptDelhi-Group.pdf

65 انظر عرض TED للبروفيسور جورج ب. ن. أيتي، www.ted.com/talks/george_ayittey_on_cheetahs_vs_hippos.html

66 توني أو. إيلوميلو، أفريكابيتاليزم: الطريق إلى الازدهار الاقتصادي والثروة الاجتماعية، www.tonyelumelufoundation.org/sites/tonyelumelufoundation.org/files/Africapitalism%20White%20Paper%20FINAL.pdf

67 أولوفمي تايو، كيف استبق الاستعمار الحداثة في أفريقيا (بلومنجتون: مطبعة جامعة إنديانا، 2010)، ص. 48.

68 أولوفمي تايو، أفريقيا يجب أن تكون حديثة (إبادان، نيجيريا: بوككرافت 2011)، ص. 48.

69 بعد دولة الرفاهية، تحرير توم ج. بالمر (أوتاوا، إيلينوي: جيمسون بوكس، 2012). انظر بشكل خاص المقالات حول "مأساة دولة الرفاهية" لتوم ج. بالمر و"كيف أدى الحق في السكن الميسور إلى خلق الفقاعة التي دمرت الاقتصاد العالمي" ليوهان نوربرغ.

70 انظر معالجة تاريخ المصطلح في راندي إي. بارنيت، "المعنى الأصلي للبند التجاري"، 68 University of Chicago Law Review 101 (2001)، متاح على www.bu.edu/rbarnett/Original.htm و Randy E. Barnett، "New Evidence on the Original Meaning of the Commerce Clause" (أدلة جديدة على المعنى الأصلي لشرط التجارة)، 55 Arkansas Law Review 847 (2003)، متاح على <http://randybarnett.com/55ark847.html>.

71 جيمس ماديسون، في جورج و. كاري، الفيدرالي (طبعة جديون). حرره مع مقدمة ودليل القارئ ومراجع دستورية وفهرس ومسرّد مصطلحات جورج و. كاري وجيمس ماكليان (إنديانا بوليس: ليبرتي فاند، 2001). الفصل: رقم 62: بشأن دستور مجلس الشيوخ، فيما يتعلق بمؤهلات الأعضاء؛ وطريقة تعيينهم؛ والمساواة في التمثيل؛ وعدد أعضاء مجلس الشيوخ، ومدة تعيينهم. تم الوصول إليه من <http://oll.libertyfund.org/title/788/108681> في 17 مايو 2013.

72 انظر Laura A. Scofea، "تطور ونمو التأمين الصحي المقدم من قبل أرباب العمل"، Monthly Labor Review، مارس 1994، متاح على www.bls.gov/mlr/1994/03/art1full.pdf و Thomas C. Buchmueller و Alan C. Monheit، "التأمين الصحي المقدم من قبل أرباب العمل ووعد إصلاح التأمين"، ورقة عمل NBER رقم 14839، متاحة على الرابط www.nber.org/papers/w14839.pdf.

73 انظر التعميم رقم 23 (1976)، "بشأن: التغطية الإلزامية للأمومة"، "ينص القانون صراحة على توفير تغطية رعاية الأمومة في "كل بوليصة تأمين... دون أي قيود على أساس العمر أو الجنس أو الحالة الاجتماعية"، متاح على الرابط www.dfs.ny.gov/insurance/circltr/1976/cl1976_23.htm.

74 هذه القصة المروعة مروية بتفصيل كبير في المقال الكلاسيكي لروبن كيسل، "The A.M.A. and the Supply of Physicians" (جمعية الأطباء الأمريكية وتوفير الأطباء)، 35 Law and Contemporary Problems (القانون والمشاكل المعاصرة) (ربيع 1970)، متاح على الرابط <http://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3288&context=lcp&sei-redir=1>.

75 الدفع نقدا ليس دائما معاملة قانونية. لا يجوز للأطباء الذين يقبلون Medicare تحصيل مبالغ نقدية مقابل الخدمات التي يغطيها Medicare. برنت ر. أسبلين، دكتوراه في الطب، ماجستير في الصحة العامة؛ كارين ف. رودس، دكتوراه في الطب؛ هيلين ليفي، دكتوراه؛ نيكول لوري، دكتوراه في الطب، ماجستير في الصحة العامة؛ أ. لورين كرين، دكتوراه؛ برادلي ب. كارلين، دكتوراه؛ آرثر ل. كيلرمان، دكتوراه في الطب، ماجستير في الصحة العامة، "حالة التأمين والوصول إلى مواعيد المتابعة العاجلة

للرعاية الإسعافية"، مجلة الجمعية الطبية الأمريكية، 14 سبتمبر 2005، <http://jama.jamanetwork.com/article.aspx?articleid=201518>

76 فريدريك أ. هايك، "استخدام المعرفة في المجتمع". المجلة الاقتصادية الأمريكية. XXXV، رقم 4. ص 30-519. الجمعية الاقتصادية الأمريكية. 1945. مكتبة الاقتصاد والحرية [على الإنترنت] متاحة على www.econlib.org/library/Essays/hykKwn1.html؛ تم الوصول إليها في 12 مايو 2013؛ الإنترنت. انظر أيضًا توماس سويل، المعرفة والقرارات (نيويورك: بيسك بوكس، 1996).

77 آدم سميث، بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم. إدوين كانان، محرر. لندن: Methuen & Co., Ltd. 1904. مكتبة الاقتصاد والحرية [على الإنترنت] متاحة على www.econlib.org/library/Smith/smWN19.html؛ تم الوصول إليها في 12 مايو 2013.

78 ف. أ. هايك، القانون والتشريع والحرية: المجلد الأول، القواعد والنظام (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1973)، ص 99-98.

79 www.econlib.org/library/Enc/TragedyoftheCommons.html

80 www.econlib.org/library/Enc/RentSeeking.html

81 www.econlib.org/library/Enc/PublicChoice.html

82 لمزيد من التوضيح والأدلة، انظر المقالات الواردة في كتاب The Morality of Capitalism، تحرير توم ج. بالمر (أوتاوا، إلينوي: جيمسون بوكس، 2011)، ولا سيما "مقابلة مع رائد أعمال" (مقابلة مع جون ماكي، المؤسس المشارك لشركة Whole Foods Market) و"مفارقة الأخلاق" للباحث الليبرتاري الصيني ماو يوشي.

83 للحصول على مقدمة جيدة للدراسة العلمية للخيارات في السياسة، انظر Public Choice: A Primer، بقلم إيمون بتلر (لندن: معهد الشؤون الاقتصادية، 2012) و Government Failure: A

Primer in Public Choice، بقلم جوردون تولوك وجوردون برادي وآرثر سيلدون (واشنطن العاصمة: معهد كاتو، 2002).

84 جون لوك، الرسالة الثانية في الحكومة، الفصل السادس، القسم 57.

85 انظر ريتشارد إبستين، قواعد بسيطة لعالم معقد (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 1995).

86 حدد عالم القانون الليبرالي الكلاسيكي لون فولر ثماني طرق يمكن أن يفشل بها المرء في سن القانون في كتابه The Morality of Law (نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، 1939)، ص 33-37. ووسع هايك النطاق أكثر: "سيتألف القانون من قواعد مستقلة عن الغرض تحكم سلوك الأفراد تجاه بعضهم البعض، وتهدف إلى تطبيقها على عدد غير معروف من الحالات الأخرى، ومن خلال تحديد المجال المحمي لكل منها، تمكن من تشكيل نظام للأفعال يمكن للأفراد من خلاله وضع خطط قابلة للتنفيذ." ف. أ. هايك، القانون والتشريع والحرية: المجلد الأول، القواعد والنظام (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1973)، ص 85-86.

87 جون لوك، الرسالة الثانية في الحكم، الفصل السادس، القسم 57.

88 ف. أ. هايك، دستور الحرية، تحرير رونالد هاموي (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 2011).

89 انظر مناقشات حول المئات في P. J. Boettke و P. T. Leeson، "الليبرالية والاشتراكية والاقتصاد السياسي المتين"، في مجلة الأسواق والأخلاق (2004)، 7:1، ص 99-111 ومارك بينينجتون، الاقتصاد السياسي القوي: الليبرالية الكلاسيكية ومستقبل السياسة العامة (تشيلتهام: إدوارد إلغار للنشر، 2011).

90 انظر ناسيم نيكولاس طالب، المضاد للهشاشة: الأشياء التي تستفيد من الفوضى (نيويورك: راندوم هاوس، 2012).

INDEX

- الاستبداد 7، 22-23، 43، 49
- البرجوازية 58
- أكتون، اللورد جون دالبرغ 15، 98
- أكتون، إتش. بي. 25
- أفغانستان 87
- أفريكابيتاليزم 61، 106
- الفصل العنصري 16، 36
- أبلبي، جويس 98
- توما الأكويني 43، 104
- أرسطو 54
- أسوميو هوزوي 45
- شبكة أطلس 25، 92، 94
- أتود، مارغريت 48
- الاستقلالية 38، 40، 83
- أيتي، جورج 59-61، 106
- بانكسي 47
- بنثام، جيرمي 40
- شهادات الميلاد 88
- بوز، ديفيد 15، 93، 98
- بودان، جان 88
- براناغ، كينيث 48
- بوكانان، جيمس 25، 29، 103
- بوش، جورج دبليو 12
- كيج، جون 48
- كالفين، جون 28
- كامو، ألبرت 49
- الرسالة 12، 16، 58-59، 60-62
- كاستيليو، سياستيان 28
- معهد كاتو 15، 18، 25، 39، 51، 85، 91، 93، 98، 100، 198
- الضوابط والتوازنات 30
- جيل الفهود 61
- الليبرالية الكلاسيكية 1، 14، 21، 25، 34، 93
- كوزي، رونالد 25
- كوبدن، ريتشارد 34، 105
- الجماعية 14، 24، 84
- الاستعمار 58، 60، 62، 106

عصر التنوير 32، 104	الشيوعية 15، 16، 24، 60
إيستين، ريتشارد 9، 97، 109	التجنيد الإجباري (التجنيد) 64، 88
السعادة 54، 57	القيود الدستورية 30
الفاشية 15، 16، 24	الدستور (دستور الولايات المتحدة) 8، 38
فيليني، فيديريكو 49	العقود 41، 82، 88
الإقطاع 23	كرومويل، أوليفر 45
فيشر، السير أنتوني 25	المحسوبة 22، 83
فلو، أنتوني 25	كامينغز، إي. إي. 48
مؤسسة التعليم الاقتصادي 25، 91	العصور المظلمة 21
حرية الدين 23، 28	إعلان الاستقلال 33، 54، 89
حرية التعبير 16، 30، 47-48، 63	إعلان المشاعر 33، 105
حرية الصحافة 26، 28، 50، 63، 83	دي فيتوريا، فرانيسكو 27، 102
فريدمان، ميلتون 18، 25، 99	ديكنسون، إميلي 48
غاريسون، ويليام لويد 32، 36، 105	الحق الإلهي 22، 24
والمرسوم الذهبي 30	دوغلاس، فريدريك 33، 105
غولدووتر، باري 17، 99	دونوييه، تشارلز 86
غورناي، جاك كلود ماري فنسنت دي 28، 103	ديلان، بوب 36، 105
غويا، فرانيسكو 45	التعليم 56، 80، 81، 88
غريمكي، أنجلينا 32، 104	إيلوميلو، توني 61، 106
	إيمرسون، رالف والدو 48

جوفينال 30	غروسمان، فاسيلي 50
كيتس، جون 49	الرابطة الهانزية 22
الملك جيمس السادس ملك اسكتلندا (الملك جيمس الأول ملك إنجلترا) 22، 101	هافيل، فاتسلاف 47
مشكلة المعرفة، 75-76	هايك، ف. أ. 25، 40، 75، 77، 83، 109-108
النقابات العمالية 24	هيسن، روبرت 59، 106
لين، روز وايلدر 25	هتلر، أدولف 23، 45، 102
لينين، فلاديمير 23	الإمبراطورية الرومانية المقدسة 22
ليونبي، برونو 88	فقاعة عقارية 65
الليفيلرز، 23، 102	الغطرسية 52، 57
لوك، جون 7-8، 40، 57، 82، 83، 97، 103، 109	هويمر، مايكل 8، 97، 103
ماديسون، جيمس 8، 66، 97، 107	آيدل، إريك 47
الميثاق الأعظم 30	التقاليد القديمة 23-24، 32
حكم الأغلبية 5، 80، 96	معهد الشؤون العامة 25
الرأسمالية المنظمة 12	معهد الشؤون الاقتصادية 25، 109
ماركس، كارل 23، 58	جيفرسون، توماس 40
ميناند، لويس 35، 105	نظام جيم كرو 16
مينكن، إتش. إل. 13	قفل الوظيفة 69
المركباتيلية 16، 22-23	جونسون، غاري 16
ميلتون، جون 28، 103	جونز، سارة 46

- ميزس، لودفيغ فون 25
- جمعية مونت بيليرين 25
- موتتي بايثون 47
- موت، لوكريشيا 33
- مونديل، روبرت 25
- موسولينى، بينيتو 23
- نابوكو، جواكيم 7، 96
- نارفيسون، جان 40
- الاشتراكية 12، 18، 24،
- الحرية الطبيعية 76، 77
- جائزة نوبل 25، 29
- عدم الاعتداء 8
- نوزيك، روبرت 25، 26، 40، 102
- أوباما، باراك 12، 85
- أوجلسي، كارل 17
- أوليفيه، لورانس 48
- أولسون، مانكور 86
- أونيل، يوجين 46
- أوتنهايم، فرانز 86
- النظام، أشكاله 8-9، 17، 20، 26-28، 29،
- 64، 67، 82، 90
- النظام، الاجتماعي 18، 26، 27، 76، 77،
- 82، 89
- النظام، التلقائي 9، 27، 28، 30، 103
- أوستروم، إينور 25
- أوفيد 45
- جوازات السفر 88
- باترسون، إيزابيل 25
- علم الأمراض 116
- باترسون، أورلاندو 25، 32، 104
- بول، رون 16
- الإقناع، سياسة 1
- فيليبس، ويندل 35، 105
- أفلاطون 45، 52
- الشرطة 5، 6، 30، 53
- بيان بورت هورون 17، 99
- الحظر 18، 41، 67، 99
- الملكية 8-9، 16، 22، 23، 24، 29، 36،
- 66، 75، 77-78، 79-80، 97
- الحجائية 23، 34، 62

- الخيار العام 55-56، 79، 93
سميث، جورج هـ. 93
بوسي، ريوث 45
سميث، فيرنون 25
راند، آين 25، 40
العقد الاجتماعي 5، 96
الغربان في العاصفة 17، 99
المصالح الخاصة 56، 79، 83
ريغان، رونالد 49
الطيف (السياسي) 14-15، 17، 19
البحث عن الربيع 66، 79
سبنسر، هيرت 6، 96
ريدلي، مات 49
سبونز، ليساندر 18، 35، 99
الصلابة 83، 110
قانون الاستقرار لعام 1942 68
روسو، جان جاك 4-5، 96
ستالين، جوزيف 45، 102
روستو، ألكسندر 89
ستيجلر، جورج 25
شوميتز، جوزيف 21
ستانتون، إليزابيث كادي 33
سكوت، جيمس سي. 87
ستيجلر، جورج 25
سونسطين، كاس 85
العبودية 7، 16، 20، 23، 25، 32-33،
34-35، 36، 41، 96، 104، 105
تاو، أولوفي 62، 106
سيرفيتوس 28
الرايخ الثالث 30
شان، بن 46
تيمبرو 25
شكسبير، ويليام 48
جون 40، 93
شارون، بيان 98
الشفافية 83
الشك 8، 51، 53، 56
التجربة والخطأ 84
سميث، آدم 23، 40، 76، 101، 108
تيرنر، فرانك 47

الثروة 8، 22، 26، 61، 77، 85-86، 87،	توين، مارك 47
106	الديمقراطية 80
فيبر، ماكس 86	الثورة المخملية 47
ويدجوود، جوسايا 35	العنف 9، 10، 18، 26، 29، 36، 41، 43،
ويتمن، والت 48	86، 57
ويلبرفورس، ويليام 34	فولتير 23
ويلبر، ريتشارد 50	التطوعية 3، 7، 9، 20، 21، 24، 62، 80
وولستونكرافت، ماري 33، 105	التعاون 8، 9، 15، 29، 77، 79، 82
رين، السير كريستوفر 15	فوبنفجورد، ليندي 49
الشباب الأمريكيون من أجل الحرية 17-18	والاس، جراهام 49
زكريا، فريد 15، 98	لجنة العمل الحربي 68
	الحرب على المخدرات 16، 18، 99

الحرية في متناول يدك



عزز أبحاثك... وكن مشاركا نشطا في المجتمع الإلكتروني الملتزم بالحرية الفردية... وابدأ حياتك المهنية... من خلال الموارد الإلكترونية الواسعة لمعهد كاتو. من المجتمع العالمي على [Facebook.com/CatoOnCampus](https://www.facebook.com/CatoOnCampus)، إلى رؤى وتحليلات خبراء السياسة في معهد كاتو على Cato.org، إلى وجهات النظر المبتكرة على مدونة Cato@Liberty، والمواد الفريدة من نوعها والمحتوى المتعدد الوسائط على مشروع Libertarianism.org التابع لمعهد كاتو... وغير ذلك الكثير... إن قيمة عمل معهد كاتو لا تضاهيها الآن سوى سهولة الوصول إليه.

CATO
INSTITUTE

ادعم منظمة طلاب من أجل الحرية

طلاب من أجل الحرية هي منظمة دولية تدافع عن الحرية وتقوم بالتثقيف، وتكرس جهودها لتوفير منتدى موحد يقوده الطلاب لدعم الطلاب والمنظمات الطلابية المكرسة للحرية. ولتحقيق هذه الغاية، تسعى منظمة طلاب من أجل الحرية إلى تحديد وتطوير وتمكين الشباب الموهوبين المهتمين بأفكار الحرية الفردية، ورأسمالية السوق الحرة، والحكومة المحدودة، والسياسة الخارجية المقيدة.

ما بدأ كحدث واحد في جامعة كولومبيا في عام 2008 بحضور 100 شخص فقط أصبح الآن ما يصفه جون مكي، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة Whole Foods, Inc. بـ "أول منظمة طلابية مؤيدة للحرية". منذ تأسيسها، بنت منظمة طلاب من أجل الحرية شبكة تضم أكثر من 50,000 طالب، وربطت أكثر من 900 مجموعة مؤيدة للحرية في الجامعات في جميع أنحاء العالم. تستضيف المنظمة عشرات المؤتمرات الإقليمية لآلاف الطلاب سنوياً، وتوزع موارد مجانية في جميع أنحاء العالم - بما في ذلك 350,000 نسخة من كتاب لماذا الحرية وتستضيف برامج تدريب قيادية صارمة. دفعت سمعتها ونموها المستمر إدوارد هـ. كرين، مؤسس معهد كاتو - أبرز مركز أبحاث ليبرتاري في العالم - إلى وصف المنظمة بأنها "حاسمة لمستقبل الحرية".

من أجل الحفاظ على استقلاليتها، لا تقبل منظمة طلاب من أجل الحرية أي تمويل حكومي. ويأتي الدعم لبرامج ومبادرات المنظمة من تبرعات سخية من متبرعين أفراد، بالإضافة إلى تبرعات من مؤسسات وشركات. ومنظمة طلاب من أجل الحرية هي مؤسسة تعليمية غير ربحية ومعفاة من الضرائب بموجب المادة 501(c)3 من قانون الضرائب الداخلي.

طلاب من أجل الحرية

17th Street, N.W., Suite 810 1101

واشنطن، 20036

www.studentsforliberty.org

أكاديمية حرية، مجتمع حر

منظمة طلاب من أجل الحرية هي شبكة من الطلاب المؤيدين للحرية من جميع أنحاء العالم. نحن نعمل على
تشجيع زملائنا الطلاب حول أفكار الحرية الفردية والاقتصادية والأكاديمية.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:

www.studentsforliberty.org

تابعنا على فيسبوك:

facebook.com/studentsforliberty

تابعنا على X:

[@sfliberty](https://twitter.com/sfliberty)

توفر منظمة طلاب من أجل الحرية موارد للطلاب والمجموعات الطلابية المؤيدة للحرية، بما في ذلك:

- العشرات من المؤتمرات الإقليمية كل خريف.

- كتب مجانية

- المؤتمر السنوي الدولي للطلاب من أجل الحرية

- مجموعات أدوات النشاط والنشاط السياسي

- سلسلة ندوات أكاديمية عبر الإنترنت

- ندوات أكاديمية

- كتيبات القيادة والتدريب

- وغير ذلك الكثير...

تعرف على المزيد عن مواردنا وانضم إلى حركة الطلاب من أجل الحرية على:

www.studentsforliberty.org

الأسواق الحرة بحاجة إلى دفاع أخلاقي: دفاعك

أطلقت شبكة أطلس حملة أخلاقية عالمية من أجل حرية المشاريع، بدأت بمناقشات صادقة حول الأخلاق والرأسمالية بأكثر من اثنتي عشرة لغة. تعاونت أطلس مع منظمة طلاب من أجل الحرية لتعزيز النقاش الجاد حول أخلاقية السوق الحرة لتقدم لكم: اقتصاديات الحرية، أخلاقية الرأسمالية، بعد دولة الرفاهية ولماذا الحرية، الذي حرره نائب الرئيس التنفيذي لأطلس الدكتور توم ج. بالمر. ترعى أطلس أيضًا كتبًا ومسابقات مقالات وندوات عبر الإنترنت ومنصات ويب ومدارس الحرية بأكثر من اثنتي عشرة لغة أخرى، بدعم سخّي من مؤسسة عائلة سميث ورعاة آخرين.

- تتكون شبكة أطلس من أكثر من 450 مؤسسة فكرية ومنظمة مستقلة تدعم السوق الحرة، ومقرها في الولايات المتحدة وأكثر من 80 دولة.
- تنظم أطلس برامج تدريبية ومؤتمرات إقليمية والعديد من البرامج الأخرى لتحديد وتمكين المؤسسات ورجال الأعمال الفكريين الذين يؤمنون بالحرية.
- إذا كنت ترغب في المشاركة، تفضل بزيارة AtlasNetwork.org وتصفح دليلنا العالمي و "مجموعة أدوات مراكز الفكر" وغيرها من الأدوات المتاحة عبر الإنترنت.



مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية

واشنطن العاصمة 20005 • 8449-449-202 • 1201 L St. NW

AtlasNetwork.org

لماذا الحرية

حياتك • اختياراتك • مستقبلك

“الليبرتارية في أوجها.”

— واشنطن بوست، 10 يونيو 2013

إذا كنت تتصرف بالفعل بروح ليبرتارية، فربما حان الوقت لأن تكون كذلك بوعي كامل!

"أن تكون ليبرتاريا لا يعني فقط الامتناع عن انتهاك حقوق الآخرين، أي احترام قواعد العدالة في التعامل معهم؛ بل يعني أيضا إعداد نفسك فكريا لفهم معنى امتلاك الناس لحقوق، وكيف تُشكّل هذه الحقوق أساس التعاون الاجتماعي السلمي، وكيف تعمل المجتمعات الطوعية. وهو يعني كذلك الدفاع ليس عن حريتك وحدها، بل عن حرية الآخرين أيضا."

— توم بالمر، الفصل الأول

"الأفكار المطروحة في هذا الكتاب تتمحور حول رؤية بديلة للسياسة، سياسة لا تقوم على القوة، بل على الإقناع، وعلى العيش وترك الآخرين يعيشون؛ وعلى رفض القهر والهيمنة. وقد كُتبت هذه المقالات في الأساس على يد شباب ناشطين في حركة طلاب من أجل الحرية، وهي حركة دولية نابضة بالحياة والإلهام. وتقدم هذه المقالات مدخلا إلى الفلسفة التي يعيش معظم البشر حياتهم اليومية وفق مبادئها.

هذا الكتاب الصغير دعوة للتفكير في القضايا المهمة بطرق جديدة. ... يمكن للقارئ تصفحه دون الحاجة إلى قراءته كاملا. تخيّل كحقيبة من الوجبات الخفيفة الصحية للعقل... واستمتع به!"

— توم بالمر، مقدمة

"الليبرتارية ليست فلسفة يمينية ولا يسارية؛ إنها الوسط الراديكالي، موطن أولئك الذين يريدون أن يعيشوا ويتركوا غيرهم يعيشون، والذين يقدّرون حريتهم بقدر ما يقدّرون حرية الآخرين. وبالنسبة لشباب اليوم — كما كان الحال مع الأجيال السابقة — لا تزال هناك معارك كثيرة يجب خوضها، وحريات كثيرة ينبغي كسبها."

— كلارك روبر، الفصل الثالث

الاقتصاد | العلوم السياسية

المركز العربي للأبحاث • شبكة أطلس • طلاب من أجل الحرية

